

١٥
١٩٨٩

الجامعة الاردنية
كلية الدراسات العليا
قسم الدراسات العليا للعلوم
الإنسانية والاجتماعية

جرد

دراسة تحليلية للقطاع السياحي
وأثره على الاقتصاد الاردني
خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩

١
١٩٨٩

إعداد الطالب

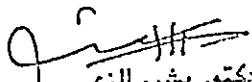
سالم عادل المعاينة

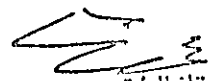
إشراف

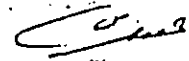
الدكتور بشير الزعبي ✓

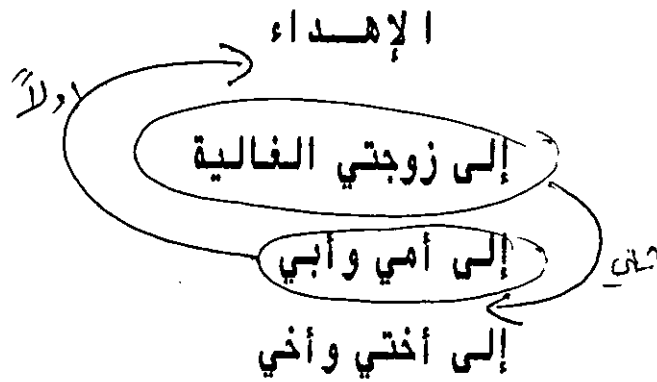
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم
الاقتصاد بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢١، واجيزت


الدكتور بشير الزعبي
قسم الاقتصاد


الاستاذ الدكتور محمد ماطر
قسم الاقتصاد


الدكتور حمد الكساسبة
البنك المركزي الاردني
قسم الاقتصاد



يا أهل يا مؤلف

أخي المؤلف ... جميع ان الادب عالمه
 لكن لا تقبل العسرة الام واليه
 ولان الوالد بين اولاد
 وحب وكون لا يفرح ...
 احذر ان ياتك والدي
 منقوي

شكر وتقدير

يسرني ان اتقدم بجزيل الشكر والامتنان وبكل التقدير لاساتذتي
الفاضل الدكتور بشير الزعبي حفظه الله . والذي كان لي استاذاً
وصديقاً وإخاً فاضلاً تلياً فاض علي من وافر علمه وتشجيعه الشئ
الكثير ، مما كان له عظيم الاثر في نفسي وساعدني على إتمام هذه
الدراسة حتى خرجت بصورتها الحالية .

كما اوجه شكري وتقديري إلى اساتذتي الافاضل في قسم الاقتصاد
لتعاونهم وسعة معرفتهم .

ولا يفوتني ان اوجه شكري إلى وزارة السياحة والاثار
لمساعداتهم القيمة ، وخص بالشكر الاخ حبيب حبش من قسم الدراسات
والابحاث في الوزارة .

واخيراً ، اوجه شكري إلى كل من ساهم في إخراج هذه الدراسة
بصورتها الحالية ، من خلال المناقشة وإبداء الرأي أو من خلال
المساعدة في جمع البيانات وخص بالذكر هنا أخي ساهر المعاينة ،
وابن عمي مجد المعاينة وصديقي حازم الكركي .

والشكر والحمد أولاً وأخيراً لله رب العالمين

سالم المعاينة

المحتويات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
إهداء	١
شكر وتقدير	ب
المحتويات	ج
مقدمة	ح
 الفصل الأول : القطاع السياحي في الأردن	
المبحث الأول : البناء المؤسسي للسياحة في الأردن ...	٢
أولاً : البناء المؤسسي للقطاع العام	٣
١ - المؤسسات السياحية الحكومية	٤
١-١ تنظيم ومهام وزارة السياحة	٥
١-٢ دائرة الاشارة العامة	٩
٢ - المؤسسات الحكومية التي لها علاقة بالسياحة ..	١٢
ثانياً : البناء المؤسسي للقطاع الخاص	١٤
المبحث الثاني : تطور القطاع السياحي وأثره في	
القطاعات الاقتصادية	١٨
أولاً : دور السياحة في الاقتصاد الوطني	١٩
ثانياً : أثر السياحة على القطاعات الاقتصادية	٢١
ثالثاً : القطاع السياحي والعمالة	٢٥
<hr/>	
المبحث الثالث : سياسة الاستثمار السياحي في الأردن .	٢٧
أولاً : أهمية السياحة في خطط التنمية	٢٨
١ - خطة التنمية الثلاثية للتنمية الاقتصادية	
والاجتماعية ١٩٧٣ - ١٩٧٥	٣٩
ب - خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠	٤٠
ج - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥	٤٢

- ٤٥ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠
- ٤٧ - ثانياً : حجم الاستثمارات وكيفية تخصيصها

الفصل الثاني : تحليل اثر السياحة في الاقتصاد الاردني

المبحث الاول : العوائد السياحية ومساهمتها في

- ٥٧ الاقتصاد
- ٥٨ اولاً : تطور العوائد والمصروفات السياحية في الاردن
- ٥٩ ١ - تقدير العوائد والمصروفات السياحية في الاردن
- ٦٠ ١ - العوائد السياحية
- ٦٦ ١-١ اهمية العوائد السياحية على الصعيد التنموي .
- ٦٧ ١-ب اثار العملية السياحية
- ٧٣ ب - المصروفات السياحية

٧٦ ثانياً : المضاعف السياحي في الاقتصاد الاردني

- ٨١ ١ - احتساب المضاعف السياحي في الاردن
- ٨٤ ٢ - تقدير المعاملات
- ٣ - إعادة التقدير باستخدام سعر الصرف كمتغير
- ٨٧ إضافي

المبحث الثاني : تحليل العوائد السياحية والمتغيرات

- ٩٢ المؤثرة بها
- ٩٣ ١ - الطلب السياحي
- ٩٨ ٢ - شرح النموذج
- ١٠٠ ٣ - المتغيرات
- ١٠٤ ٤ - النتائج
- ١٠٦ ٤-١ نموذج الزوار من الولايات المتحدة
- ١٠٩ ٤-ب نموذج الزوار من بريطانيا
- ١١٠ ٤-ج نموذج الزوار من السعودية

الصفحةالموضوع

الفصل الثالث : النشاط الفندقى في الاردن

- المبحث الاول : مساهمة الفنادق في القطاع السياحي ... ١١٤
- ١ - التوزيع الجغرافى للفنادق ١١٥
- ٢ - الاستثمار الفندقى ١١٩
- ٣ - المساهمة الاقتصادية للفنادق ١١٩
-
- المبحث الثانى : دراسة بعض مشاريع السياحة العلاجية . ١٢٥
- اولاً : مشروع حمامات ماعين ١٣٠
- ثانياً : مشروع قرية وفندق البحر الميت ١٣٥
- ثالثاً : مواقع اخرى ١٣٧

الفصل الرابع : النتائج والتوصيات

- المبحث الاول : النتائج ١٤٢
- المبحث الثانى : التوصيات ١٤٧
- ملحق رقم (١) ١٥٢
- المراجع العربية ١٥٦
- المراجع الإنجليزية ١٦٠
- ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية ١٦٢

قائمة الجداول

<u>الرقم</u>	<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
١ -	الفعاليات السياحية في الاردن ، ١٩٨٩	١٥
٢ -	قنوات الإنفاق السياحي	٢٣
٣ -	توزيع إجمالي إنفاق المغادرين غير المقيمين للفترة	
	تموز ١٩٨٨ - حزيران ١٩٨٩ حسب نوع الإنفاق	٢٥
٤ -	الشركة العربية الدولية لل فنادق ، موجودات	
	المستودعات بالكلفة كما في ٣١/كانون أول ١٩٨٩	٢٧
٥ -	مصاريف الإصلاح والصيانة للسنة المنتهية في ٣١	
	كانون أول ١٩٨٩	٢٩
٦ -	الشركة العربية الدولية لل فنادق مصاريف الكهرباء	
	والمياه والمحروقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون	
	أول ١٩٨٩	٣٥
٧ -	تطور القوى العاملة في الفعاليات السياحية ١٩٨٠-١٩٨٩	٣٢
٨ -	العمالة غير المباشرة في قطاع السياحة	٣٤
٩ -	استثمارات خطط التنمية في قطاع السياحة والاثار ..	٥١
١٠ -	المشاريع الفندقية لعام ١٩٩٠	٥٣
١١ -	توزيع التسهيلات الإئتمانية على عدد من القطاعات	
	الاقتصادية	٥٤
١٢ -	معدل النمو في العوائد السياحية ١٩٧٣ - ١٩٨٩	٦١
١٣ -	مساهمة العوائد، الصادرات، الحوالات، والمساعدات إلى	
	الناتج المحلي	٦٣
١٤ -	الميزان السياحي ونسبة النمو السنوية في الدخل	
	السياحي للفترة ١٩٧٧-١٩٨٩	٦٤
١٥ -	أهم المستوردات السلعية للعام ١٩٨٩	٧٤
١٦ -	بيانات نموذج المضاعف	٨٦

<u>الرقم</u>	<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
١٧-	تقدير المضاعف السياحي ، دراسات مختلفة	٩١
١٨-	إنفاق الزوار حسب الجنسية ، وقيمة الإنفاق	٩٦
١٩-	التوزيع الجغرافي لطاقة الإيواء الفندقية لعام ١٩٨٩	١١٧
٢٠-	تطور القطاعيات الفندقية ١٩٨٠ - ١٩٨٩	١١٨
٢١-	الاستثمار الفندقية والتكوين الرأسمالي ١٩٨١-١٩٨٩ .	١٢٠
٢٢-	المؤشرات الاقتصادية للقطاع الفندقية ١٩٨٩	١٢١
٢٣-	عدد الزوار حسب مكان السكن في الأردن خلال الفترة تموز ١٩٨٨ - حزيران ١٩٨٩	١٢٣
٢٤-	مقارنة إنفاق الزوار القادمين للعلاج مع إنفاق الزوار القادمين للاغراض الأخرى خلال الفترة تموز ١٩٨٩ - حزيران ١٩٩٠	١٢٨
٢٥-	مشروع حمامات ماعين ، عجز الإيرادات عن المصروفات خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨	١٣٢
٢٦-	ملحق رقم (١)	
١٥٣	أ - بيانات نموذج الزوار من بريطانيا	
١٥٤	ب - بيانات نموذج الزوار من الولايات المتحدة	
١٥٥	ج - بيانات نموذج الزوار من السعودية	

مقدمة

يمثل الاعتماد الأردني اقتصاداً ذو خصوصية تميزه عن باقي اقتصاديات الدول المجاورة وحتى الدول النامية بشكل عام . فبالرغم من قلة الموارد الطبيعية وضعف قطاعي التصنيع والزراعة استطاع هذا الاعتماد أن يحقق معدلات نمو مرتفعة في السنوات التي تلت تاسيس الأردن وحتى بداية الثمانينات .

ويرى الباحثون (١) أن هذه الحالة "الفريدة" نشأت من خلال تفاعل الوضع السياسي مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية . وهذا التفاعل الذي أتاح للأردن الحصول على المساعدات والقروض الخارجية بشكل متواصل منذ تاسيسه هو الذي تسبب في النمو الاقتصادي غير العادي الذي شهده الأردن . ولأن الاعتماد على الخارج كما سبق وذكرنا كان مرهوناً بمعطيات سياسية واجتماعية أملت لها طبيعة العلاقات الدولية في المنطقة فإن هذا الاعتماد قد شهد تحولات وتغييراً كبيراً في الآونة الأخيرة بسبب تغير هذه المعطيات . وقد أدرك صانع القرار الأردني هذه الحقيقة مما دفعه للقيام بعدد من الإجراءات التي تحد من الاعتماد على الخارج ومحاولة بناء اقتصاد قوي قادر على النمو بدون المساعدة الخارجية . وقدرة أي اقتصاد على النمو مرهونة بعدد من الشروط والمعطيات وحتى يتحقق شعار التنمية فلا بد من وجود الاستثمارات المطلوبة للنهوض بأعباء التنمية . وعند الحديث عن الاستثمارات المطلوبة تواجهنا مشكلة النقد الأجنبي أو ما يعرف بطجوة النقد الأجنبي . وسد فجوة النقد الأجنبي ضرورة من ضرورات التنمية حتى تتمكن الدولة من استيراد السلع الانتاجية اللازمة لعمليات التنمية .

(١) أنظر : الفصل الأول من : ريبييه ، فرانسوا ، النمو الصناعي في اقتصاد ملعان : حالة الأردن ، ترجمة : جورج أبي صالح ، الدراسات والابحاث عن الشرق الأوسط ، بيروت ، ١٩٨٢ .

وفي هذا السياق يمكن ان نعدد مصادر النقد الاجنبي التالية :

- ١ - عائدات تصدير السلع .
- ٢ - عائدات المادرات غير المنظورة .
- ٣ - المساعدات دون مقابل .
- ٤ - القروض والاستثمارات الاجنبية .

يحصل الاردن على العملات الاجنبية من المصادر الاربعة سابقة الذكر . وبما ان المساعدات الخارجية وكذلك القروض أصبحت مصادر متذبذبة تخضع لظروف ومعطيات قد تكون ليست في متناول صانع القرار فقد أصبح التوجه نحو زيادة الاعتماد على المصدرين الاول والثاني ضرورة ملحة . فيما يخص القطاع السلعي فقد نال هذا القطاع قسطاً وافراً من الدراسة والبحث بالإضافة للتوجه الحكومي الواضح نحو دعم هذا القطاع من خلال السياسات والانظمة والقوانين التي تدعو لدعم الصناعة والزراعة وتشجيع التصدير وتهيئة فرص الاستثمار .

أما القطاع الخدمي فإنه لم يحظَ بمثل ما حظي به القطاع السلعي من الدراسات والابحاث وربما لم يحظَ بنفس الاهتمام الحكومي إلى حد ما . وعند الحديث عن قطاع الخدمات نرى أن العوائد السياحية تشكل ما نسبته ٢٠% من إجمالي عائدات هذا القطاع . كذلك تبرز أهمية السياحة باعتبارها إحدى أهم مصادر العملات الاجنبية التي يمكن تطويرها في وقت قصير ، نظراً لتوفر العديد من متطلبات البنية التحتية اللازمة للسياحة ، مثل أماكن الإيواء والخدمات العامة ومناطق الجذب السياحي ... الخ .

وتأتي أهمية قطاع السياحة في وقت تواجه فيه حوالات العاملين في الخارج - أهم مصادر العوائد غير المنظورة - خطر الانخفاض بشكل حاد إذا ما استمرت أسواق الخليج بالاستغناء عن العاملين الاردنيين أو تخفيض أجورهم .

وتأتي هذه الدراسة بهدف معالجة السياحة اقتصادياً ومعرفة حجم

الامكانيات المتوفرة في هذا المجال آملين أن تضيف هذه الدراسة جديداً للبحث العلمي وتساعد المعنيين على رؤية بعض الجوانب بوضوح أكثر . وتتكون الدراسة من أربعة فصول : يتناول الفصل الأول : دور السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال استعراض البناء المؤسسي للقطاع السياحي العام والخاص ويتم هذا في المبحث الأول من الفصل . أما المبحث الثاني فإنه يتعرض لتطور القطاع السياحي من خلال مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الأردني وارتباط السياحة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة . كذلك يهتم المبحث الثاني بالعلاقة بين السياحة والعمالة من خلال دراسة دور السياحة في توفير فرص العمل . ويعالج المبحث الأخير من الفصل قضية الاستثمار السياحي من خلال دراسة دور السياحة في خطط التنمية ودراسة حجم الاستثمارات السياحية في هذه الخطط .

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فإنه يهتم بتحليل أثر السياحة على الاقتصاد من خلال احتساب مضاعف الدخل السياحي في الاقتصاد الأردني ، ودراسة أهم المتغيرات المؤثرة في طلب السياح على السوق السياحي الأردني من خلال بعض النماذج الإحصائية .

ويستعرض الفصل الثالث من هذه الدراسة النشاط الفندقية من خلال دراسة التوزيع الجغرافي للفنادق وطاقاتها الاستيعابية ومساهمتها في الاقتصاد بالإضافة لتحليل المشاريع الفندقية التي تهتم بالسياحة العلاجية ، واستعراض إمكانيات تطوير هذا النوع من السياحة . أما الفصل الأخير من الدراسة فإنه يستعرض أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة ، وأهم التوصيات المقترحة بناء على هذه النتائج .

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الاول القطاع السياحي في الاردن

المبحث الاول : البناء المؤسسي للسياحة في الاردن

المبحث الثاني : تطور القطاع السياحي وأشره في القطاعات
الاقتصادية

المبحث الثالث : سياسة الاستثمار السياحي في الاردن

مقدمة

المقصود بالبناء المؤسسي هو التعرف على الوحدات الإدارية التي يتكون منها الجهاز السياحي . والوحدات الإدارية على مستوى القطاع العام ، هي الدوائر والمؤسسات المتخصصة في حقل السياحة والتي تتبع للحكومة . أما على مستوى القطاع الخاص فهذه الوحدات تمثل الشركات والمؤسسات والجمعيات الخاصة التي لها ارتباط بالسياحة . وكما هو الحال عند دراسة أي مشروع ، فإن إجراء مسح للموارد المتوفرة وسبل تطويرها يساعد في إنجاح هذا المشروع ، لهذا فإن التعرف على الوحدات السياحية - التي تمثل إحدى موارد او مكونات السياحة - سيساعد على إنجاح أي بحث في الحقل السياحي . كذلك فإن استعراض كامل الوحدات الإدارية سيفسح المجال أمام معرفة نقاط الضعف والقوة في البناء المؤسسي لهذا القطاع، كنقص الكوادر أو الإزدواجية... الخ

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى قسمين : يتناول الأول البناء المؤسسي للقطاع العام والثاني البناء المؤسسي للقطاع الخاص . وهذا التقسيم يساعد على تحليل كل قطاع على حدة ، بالإضافة لسهولة المقارنة بين القطاعين . ويجب الإشارة إلى أن القطاعات شبه الرسمية ، أو التي تضم القطاع العام والخاص ، سيتم إدراجها تحت القسم المتعلق بالقطاع العام .

أولاً : البناء المؤسسي للقطاع العام

يمكن تقسيم القطاع السياحي العام في الأردن إلى قسمين :

القسم الأول : المؤسسات السياحية الحكومية .

وهي المؤسسات الحكومية التي تحتل السياحة الجزء الرئيسي من عملها . وتختصر هذه المؤسسات في وزارة السياحة ودائرة الاشارة العامة .

القسم الثاني : مؤسسات القطاع العام التي لها علاقة بالسياحة .

وهي المؤسسات التي تحتل السياحة جزءاً بسيطاً من عملها ، ومن الامثلة على هذه المؤسسات : وزارة الصناعة والتجارة ، ووزارة الإعلام ، ووزارة الداخلية وغيرها .
وفيما يلي سيتم استعراض كل قسم من هذه الالقسام بشكل تفصيلي :

١ - المؤسسات السياحية الحكومية (١)

وتتكون المؤسسات السياحية الحكومية من وزارة السياحة ودائرة الاثار العامة . وعند العودة إلى الوراء ، نرى أن اول اهتمام لإمارة شرق الاردن بالسياحة كان قد ابتداء عام ١٩٢٣ من خلال إنشاء دائرة الاثار العامة ، والتي كان من أهدافها العناية بالمواقع الاثرية وصيانتها وترميمها والتنقيب عنها . تم تاسيس دائرة تعنى بالسياحة لأول مرة عام ١٩٥٣ وكان ارتباطها مباشراً مع رئيس الوزراء . أصبحت دائرة السياحة عام ١٩٦٠ سلطة السياحة بموجب قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ ، حيث أناط القانون بالسلطة مهمة تطوير وإدارة الفعاليات السياحية في الأردن . واستمر العمل بهذا القانون حتى عام ١٩٦٥ حيث صدر القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٥ كقانون للسياحة . ونص القانون على مجلس إدارة للسلطة مهمته الإشراف على السياحة بالإضافة لرسم السياسات وترخيص الفعاليات السياحية . وبالرغم من أن القانون نص على شخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري للسلطة إلا أن موازنة السلطة بقيت من الخزينة العامة (٢) . وكانت مسؤولية الإشراف عليها تنتقل بين وزارة الإعلام والصناعة والتجارة ، ودائرة الاثار العامة . في العام ١٩٧٨ صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين مجلس أعلى للسياحة برئاسة سمو الامير محمد في

(١) تم الحصول على المعلومات من وزارة السياحة ، نشرة غير منشورة بعنوان "بعض الجوانب التنظيمية للسياحة في الأردن" ، ١٩٨٧م .
(٢) وكان هذا لعدم وجود موارد مالية خاصة بالسلطة ، كما أن موظفيها كانوا من موظفي الدولة اللذين ينطبق عليهم نظام الخدمة المدنية .

عام ١٩٧٨ . وقد صدرت إرادة ملكية سامية بتشكيل لجنة عليا لتنشيط السياحة عام ١٩٨٧ . برئاسة دولة رئيس الوزراء وعضوية سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية وأربعة وزراء هم وزير الداخلية ، ووزير الصناعة والتجارة ، ووزير المالية ، ووزير الإعلام .

ثم صدرت الإرادة الملكية السامية بإنشاء وزارة خاصة بالسياحة بتاريخ ١٩ / ١ / ١٩٨٨ ، حيث قام جهاز الوزارة بإعداد مشروع قانون السياحة وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه وهو قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ وهو القانون الذي يعمل به في الوقت الحاضر .

١ - أ تنظيم ومهام وزارة السياحة

يبين شكل رقم (١) الهيكل التنظيمي لوزارة السياحة . ونلاحظ من الهيكل التنظيمي أن الوزارة تتكون من خمس مديريات بالإضافة لثلاث لجان ترتبط كلها بأمين عام الوزارة . في حين يرتبط المجلس الاعلى بالوزير مباشرة . ويتألف المجلس الاعلى للسياحة كما حدده القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ من وزير السياحة رئيساً للمجلس ويشترك في عضويته :

- وزير الداخلية .
- وزير الصناعة والتجارة
- وزير المالية
- وزير الصحة .
- وزير الثقافة والتراث القومي .
- رئيس الملكية الاردنية .
- رئيس سلطة إقليم العقبة .
- المدير العام للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي .
- وزير التخطيط .
- ثلاث أعضاء من اللطاع الخاص من ممارسي المهن السياحة وذوي الخبرة .

كذلك حدد القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ مهام المجلس الاعلى للسياحة بوضع السياسة السياحية العامة والإشراف عليها واقتراح

المشاريع وا لإتفاقيات السياحية مع الدول والهيئات السياحية الدولية . با لإضافة لإنشاء مراكز التدريب الفندققي ووضع برامجها وتعليماتها . كذلك يشرف المجلس على ترخيص المهن السياحية وتحديد أسعار الخدمات السياحية ووضع أسس الحوافز اللازمة للتسويق والترويج السياحي وأية أعمال أخرى يقرر الوزير عرضها على المجلس مما له علاقة بالسياحة .

وتقوم باقي اللجان والمديريات بالأعمال التي تتفرع عن المهام السالفة الذكر التي حددها القانون .

با لإضافة للمهام التي حددها القانون للمجلس الأعلى للسياحة حدد القانون مهام وأعمال ومسؤوليات وزارة السياحة . حيث حدد القانون هدف وزارة السياحة في المادة (٣) منه وهذا الهدف هو :

"تشجيع السياحة وتطويرها وتنمية الموارد السياحية واستثمارها لزيادة مساهمتها في الإقتصاد الوطني ونشر التفاهم بين الشعوب" . وتحليلاً لذلك تقوم بالمهام والأعمال وتنهض بالمسؤوليات التالية :

- ١ - المحافظة على المواقع السياحية وتطويرها .
- ٢ - ترخيص المهن السياحية وتصنيفها .
- ٣ - تسهيل المعاملات المتعلقة بالسياح بالتعاون مع الجهات المختصة
- ٤ - وضع برامج شاملة متكاملة للسياحة وتنفيذها وإشراف عليها .
- ٥ - تشجيع السياحة الداخلية والإستثمار السياحي .
- ٦ - العمل على توفير القوة البشرية والإمكانات الفنية اللازمة للمهن السياحية .
- ٧ - إعداد الدراسات والأبحاث الخاصة لتطوير المهن السياحية وتنميتها .
- ٨ - القيام بأية أعمال أخرى تتعلق بالسياحة يقررها المجلس الأعلى للسياحة .

بالإضافة لما سبق نص القانون على العديد من الإجراءات مما لا يتسع المجال لذكرها في هذه العجالة ، لذلك سيتم الإشارة إلى الفقرات المحددة من القانون عند الحديث عن الملاحظات حول تنظيم ومهام وزارة السياحة ، وأهم هذه الملاحظات :

١ - اهتمام القانون بالسياحة باعتبارها تدعم الإقتصاد الوطني "المادة (٣) من قانون السياحة ، ملحق رقم (١) " .

٢ - يضم المجلس الأعلى للسياحة في عضويته عدداً كبيراً من الوزراء وذوي الإختصاص ، مما يساعد في إثراء مناقشات المجلس بالعديد من الآراء ووجهات النظر المفيدة .

٣ - ينص القانون في الفقرة (هـ) من المادة (٣) على تشجيع الاستثمار السياحي . ولكن الوزارة لم تخصص أي وحدة إدارية مستقلة للإشراف على الاستثمار السياحي .

٤ - نلاحظ اهتمام القانون بالعمل على توفير القوى البشرية المؤهلة للمهن السياحية . "فقرة (و) مادة (٣) ، فقرة (د) مادة (٦) البند الأول من فقرة (٢) مادة (١٣) " .

٥ - نص القانون على إنشاء الجمعيات المختلفة للمهن السياحية في المادة (١٤) . وتشجع الجمعيات تلقين المهن السياحية بما يضمن التناسق في أعمالها وسهولة التعامل مع القطاعين العام والخاص من خلال هذه الجمعيات ، التي تعتبر بديلاً عن الإتحاد . ونلاحظ أن القانون قد وعى أهمية هذه الجمعيات إذ نص في الفقرة (ج) من المادة (٢٤) على عدم السماح لأي شخص بممارسة أي مهنة سياحية إلا بعد الإنتساب للجمعية الخاصة بها .

١ - دائرة الاثار العامة

استكمالا لاستعراض أهم الفعاليات السياحية في القطاع العام في الاردن ، نتحدث فيما يلي عن دائرة الاثار العامة . وتنبع أهمية دائرة الاثار العامة في سياق الحديث عن السياحة من أهمية الاثار كمصدر جذب سياحي يعتبره البعض من أهم مصادر الجذب السياحي على الإطلاق .

ويبين الشكل رقم (٢) الهيكل التنظيمي للدائرة ونلاحظ من الشكل أن الدائرة تتكون من خمس وحدات إدارية هي مركز التسجيل والابحاث ، مديرية الهندسة والترميم ، مديرية التفتيش والمتاحف ، مديرية الشؤون المالية واللوازم ، مديرية الشؤون الإدارية .

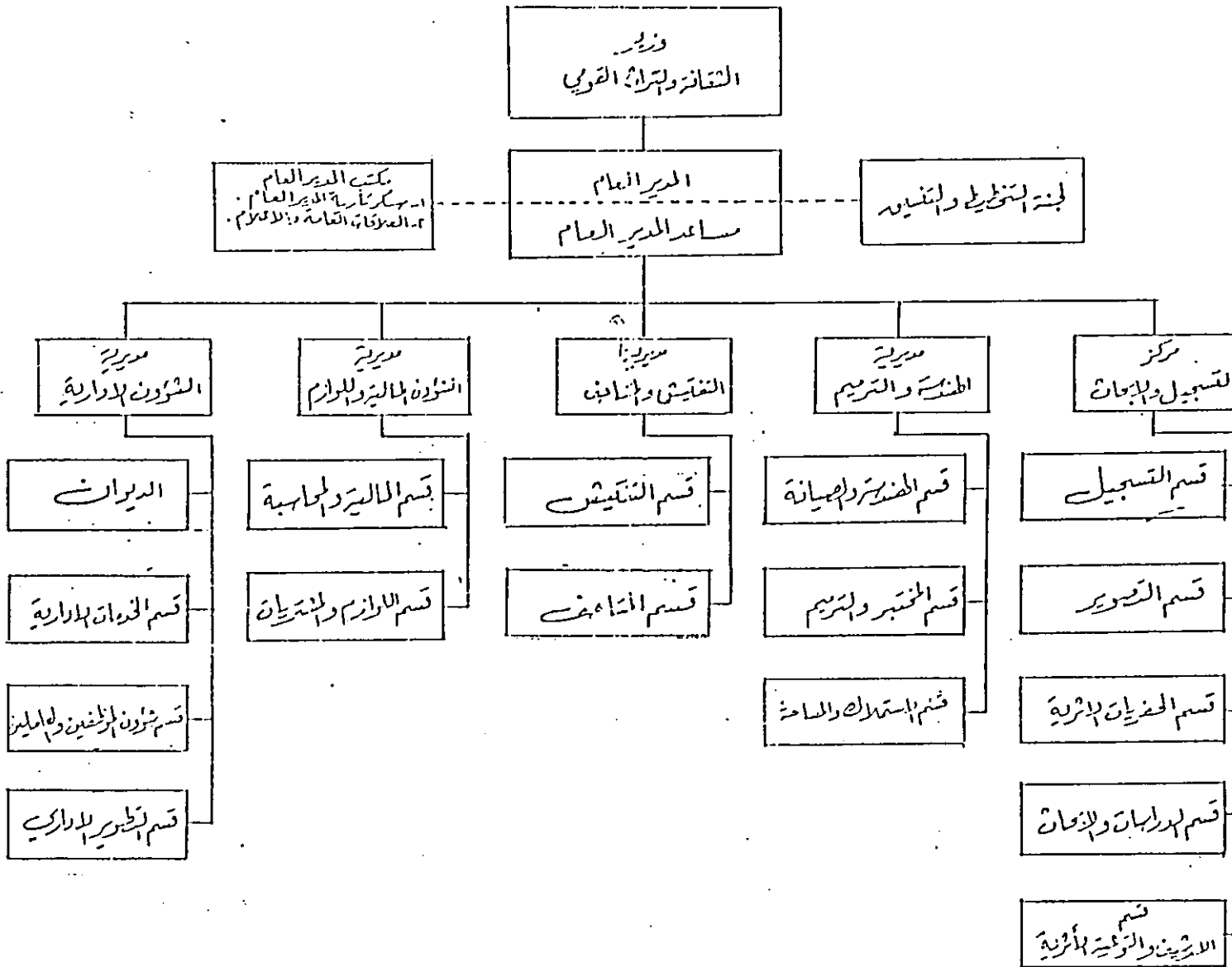
أهم ما يميز دائرة الاثار أن لها إستقلالية شبه تامة عن وزارة السياحة (١) . حيث يتم إعداد الدراسات المتعلقة بأعمال ترميم وصيانة واستملاك الاثار والمحافظة عليها وكافة الاعمال الأخرى من قبل دائرة الاثار دون تدخل أي جهة في هذا العمل . هذا من الناحية الإدارية أما من ناحية التمويل فالدائرة تحصل على التمويل اللازم من مصادر متعددة ، أهمها :

- ١ - الموازنة العامة .
- ٢ - تبرعات المؤسسات العامة .
- ٣ - المساعدات والقروض الخارجية . (٤٠٦٤٣١)
- ٤ - تبرعات المؤسسات الخاصة .
- ٥ - العوائد من المتاحف والاماكن الأثرية .

(١) تم الحصول على المعلومات حول دائرة الاثار من مقابلة مع السيد : فيصل القضاة ، مساعد المدير العام لدائرة الاثار ، بتاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٠ .

شكل (٢)

الهيكل التنظيمي لدائرة الاثار العامة



وتقوم دائرة الاثار بدور فعال بالتنسيق والتعاون مع العديد من الجهات . حيث تتعاون الدائرة مع الجامعات الاردنية والمؤسسات ذات العلاقة ، بالإضافة للتعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية المختلفة ، حيث يتم استقدام العديد من البعثات الاثرية لاعداد التنقيب عن الاثار والصيانة والترميم .

تنطلق دائرة الاثار في عملها من منطلق الحفاظ على الاثار والتراث القومي مما له اثر كبير في تسويق الاردن سياحياً . تقوم الدائرة بوضع أولويات للمشاريع التي تنوي تنفيذها ، حيث يتم البدء بالمشروع ويكون التنفيذ حسب ما يتوفر من المخصصات لهذه المشاريع ، ويتم تمويل المشروع في حالة عدم اكتماله من مخصصات السنة المالية التالية .

ويمكن تلخيص أعمال هذه الدائرة باهتمامها بالدرجة الأولى بالعمل التقني أي الإهتمام بالاثار من ناحية علمية ، حيث نرى أن جل عملها يتم من قبل علماء الاثار وخبراء التنقيب والترميم والبعثات الدولية المتخصصة .

ونرى أن الإهتمام بالمرادود الإقتصادي لهذه الاعمال يأتي بالمرتبة الثانية ، حيث لا يوجد برنامج محدد يربط ما بين الإهتمام بالاثار والمرادود الإقتصادي لهذه الاثار .

لذلك نرى أن وضع أولويات المشاريع المنوى تنفيذها حتم من قبل الدائرة نفسها وبالإعتماد على الأهمية الأثرية والتاريخية للموقع .

٢ - المؤسسات الحكومية التي لها علاقة بالسياحة

والمقصود بالمؤسسات الحكومية التي لها علاقة بالسياحة ، تلك المؤسسات والوزارات الحكومية التي تساهم بشكل او باخر في العملية السياحية ، فعندما تقوم وزارة الاشغال مثلاً بتعبيد احد الشوارع فهي بذلك تساهم في العملية السياحية من خلال تحسين البنية التحتية وتجميل المعالم وكذلك الحال عندما تقوم مؤسسة الإتصالات بمد شبكات الهاتف والتركيب ، او عندما تقوم سلطتي المياه والكهرباء بتوصيل المياه والكهرباء للمشاريع السياحية . وسنقوم في هذا القسم من الدراسة باستعراض اهم هذه المؤسسات التي يجب مراجعتها للحصول على ترخيص لمشروع فندقلي (١) :

- ١ - دائرة الاراضي والمساحة : للحصول على صورة عن سند تسجيل الارض التي سيقام عليها المشروع .
- ٢ - البلدية المعنية : لاستشارتها من الناحية التنظيمية .
- ٣ - وزارة السياحة : حيث يقدم صاحب المشروع استدعاء يختار فيه ما يناسبه من المواصفات الفندقية .
- ٤ - الدفاع المدني : لإبداء الزاوي حول توافر وسائل الوقاية والسلامة العامة .
- ٥ - وزارة الصناعة والتجارة : لتسجيل الفندق في السجل التجاري .
- ٦ - بنك الإنماء الصناعي : للحصول على قرض : إذا رغب مالك المشروع وانطبقت عليه المواصفات .
- ٧ - وزارة الداخلية : للحصول على رخصة مشروبات كحولية او استقدام فرق فنية .

(١) تم الحصول على هذه المعلومات من وزارة السياحة "إجراءات تسجيل مشروع فندقلي" .

٨ - جهات مختلفة للحصول على خدمات كالماء والكهرباء والمجاري... إلخ .

بالإضافة للمؤسسات السابقة الذكر يمكننا أن نتعرف على عدد آخر من الوزارات والمؤسسات التي تساهم في العملية السياحية :

١ - وزارة الثقافة والتراث القومي : وتأتي أهمية هذه الوزارة من خلال مساهمتها في دعم الثقافة والتي تعتبر من أهم مقومات الحضارة . كذلك تساهم الوزارة في الحفاظ على التراث القومي من خلال الندوات والمؤتمرات والمعارض المتخصصة التي تشرف عليها . وتأتي أعمال الوزارة لتنمية الموجودات التراثية للشعب مما يساهم في جعل المنطقة منطلق جذب سياحي ، لاسيما وأن السياحة بقصد التعرف على الحضارات والثقافات المختلفة هي أحد فروع السياحة العالمية .

٢ - وزارة التخطيط : حيث تقوم الوزارة بدراسات شاملة ومستمرة للقطاعات الإقتصادية والتي من بينها قطاع السياحة . حيث يتم دراسة اوضاع القطاع السياحي والتعرف على المشكلات التي يواجهها ، وتحديد أولويات الإستثمار في القطاع بالإضافة لاقتراح الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع في إطار خطة التنمية الشاملة .

٣ - وزارة التربية والتعليم : وينحصر إسهام وزارة التربية في النواحي التدريبية من خلال تدريب وتأهيل الطلبة المسجلين في المدارس والمعاهد الفندقية التابعة للوزارة .

٤ - مؤسسة الإذاعة والتلفزيون . وتساهم هذه المؤسسة بالعملية السياحية من خلال البرامج المختلفة التي تقدمها في مجال التوعية السياحية والتسويق السياحي . ويقوم التلفزيون بتغطية كافة النشاطات السياحية كمهرجان جرش والاحداث الرياضية مثل رالي السيارات والمباريات المختلفة التي تجذب العديد من هواة هذا النوع من السياحة . كذلك هنالك تعاون مستمر بين هذه

المؤسسة وكافة المرافق السياحية عن طريق الإعلان عن المعارض والتجمعات السياحية بالإضافة إلى التغطية النشطة للعديد من الأنشطة السياحية .

٥ - الملكية الأردنية : وتلعب الملكية الأردنية منذ تاسيسها دوراً بالغ الأهمية في تسويق الأردن سياحياً عن طريق النشرات والدعايات المختلفة التي تقوم بها ، كذلك تساهم الملكية الأردنية في العديد من الأنشطة السياحية كالفنادق والمطاعم ومكاتب السياحة والسفر مساهمة مباشرة . بالإضافة إلى دورها الرئيسي كشركة نقل وطنية ناجحة تساهم في التعريف بالأردن . كذلك تقوم العديد من الجهات المختلفة بدعم الحركة السياحية في الأردن .

ثانياً : البناء المؤسسي للقطاع الخاص

استكمالا للتعرف على البناء المؤسسي للسياحة في الأردن لابد من إلقاء بعض الضوء على البناء المؤسسي للقطاع الخاص .

يتكون القطاع الخاص من عدد كبير من الشركات المساهمة الخاصة والعامّة بالإضافة إلى عدد من الأعمال الصغيرة كالحرف اليدوية والمتاجر والمطاعم ... إلخ . كذلك هنالك عدد من الجمعيات المتخصصة بالأنشطة السياحية وبعض المراكز الخاصة التي تقوم بالتدريب على الأعمال السياحية والفندقية .

بالنسبة للشركات المساهمة العامة ، توجد ٧ شركات عاملة في المجال السياحي يبلغ إجمالي رأسمالها المصروح به حوالي ٢١ مليون دينار (١) . بالنسبة للشركات الخاصة فإن غالبيتها عبارة عن مؤسسات فندقية ، وتلصق الفنادق إلى قسمين :

١ - فنادق ممنفة : وقد بلغ عددها ١١١ فندقاً حتى عام ١٩٨٩ بطاقة

(١) سوق عمان المالي ، البيانات الإحصائية ، ١٩٩٠ .

إستيعابية مقدارها ١٢١٤١ سريراً موزعة على ٦٢٧٣ غرفة .
 ٢ - الفنادق غير المصنفة : وكان عددها ١١٢ فندقاً حتى عام ١٩٨٩
 تحتوي على ٢٩٩٣ سريراً موزعة على ١١٨٥ غرفة (١) .

وتتوزع هذه الفنادق في معظم مدن المملكة مع أن غالبية هذه
 الفنادق في مدينتي عمان والعقبة . حيث تشكل الفنادق في هاتين
 المدينتين حوالي ٨٠% من إجمالي عدد الفنادق (٢) .

بالإضافة للفنادق يتكون القطاع الخاص من العديد من الفعاليات
 التي تساهم في السياحة بشكل مباشر ومن هذه الفعاليات :
 ١ - مكاتب السياحة والسفر . وعددها ٢٠٥ مكاتب موزعة على مختلف
 المناطق .

جدول رقم (١)

الفعاليات السياحية في الأردن ، ١٩٨٩ م .

العدد

١١١	عدد الفنادق المصنفة
٦٢٧٣	عدد الغرف
١٢,١٤١	عدد الاسرة
١١٢	عدد الفنادق غير المصنفة
١١٨٥	عدد الغرف
٢٩٩٣	عدد الاسرة
٢٠٥	عدد مكاتب السياحة والسفر
٥٦	عدد مكاتب تأجير السيارات السياحية
٨٦٠	عدد السيارات
٨٥	متاجر التحف الشرقية

المصدر : دائرة المهن السياحية ، وزارة السياحة .

(١) أنظر جدول رقم (١) .
 (٢) أنظر الفصل الثالث من هذه الدراسة .

٢ - مكاتب تاجير السيارات السياحية . وعددها ٥٦ مكتبا تمليك ٨٦٠ سيارة سياحية .

٣ - متاجر التحف الشرقية : وقد بلغ عدد هذه المتاجر في مختلف مناطق المملكة ٨٥ متجرا* .

بالإضافة لهذه الفعاليات هنالك عدد آخر من الفعاليات الخاصة التي تساهم في السياحة :

٤ - المطاعم : وهي متنوعة ومتعددة ويوجد الكثير من المطاعم المتخصصة في تقديم أصناف محددة كالطعام الهندي أو الصيني أو اليوناني... إلخ .

٥ - أماكن التسلية والترفيه : وتشمل كل الفعاليات الخاصة التي تهدف للترفيه عن السياح مثل دور السينما والمسارح والملاهي الليلية ، والملاهي والالعاب الترفيهية ،... إلخ .

٦ - خدمات النقل السياحي مثل : التوكسيات وشركات النقل المختلفة التي تساهم في خدمة السياح .

بالإضافة لما سبق يقوم عدد كبير من أصحاب الأعمال الصغيرة بخدمة قطاع السياحة مثل المتاجر المختلفة ، وأصحاب الرواحل ، وبائعي الاثريات والأعمال اليدوية ، وأصحاب السوارب السياحية ، والأدلاء السياحيين ،... إلخ .

هذا على صعيد الفعاليات الخاصة التي تساهم في خدمة السياح، أما على صعيد التنظيمات التي تعمل لخدمة القطاع السياحي الخاص فهي تتمثل في الجمعيات المختلفة للعاملين في المهن السياحية . وهذه الجمعيات هي :

أ - جمعية أصحاب الفنادق .

ب - جمعية أصحاب وكالات السياحة والسفر .

ج - جمعية أصحاب متاجر التحف الشرقية .

د - جمعية الأدلاء السياحيين .

أما عن الأعمال والمهام المناطة بهذه الجمعيات كما يحددها قانون السياحة رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨ في المادة (١٤) الفقرة (ج) :
"تتولى الجمعية رعاية مصالح أعضائها والعمل على تحقيق أهدافها بما في ذلك تنمية السياحة وتنشيطها بالتعاون مع الوزارة ويكون انتساب مالكي المهن السياحية إلى جمعية السياحة الخاصة بالمهنة التي يمارسونها بعد إنشائها إلزامياً ولا يسمح لأي شخص بممارسة أي مهنة سياحية إلا بعد انتسابه للجمعية الخاصة بها" .

بالنسبة للجمعيات الثلاثة الأولى (جمعية أصحاب الفنادق ، وجمعية أصحاب وكالات السياحة والسفر ، وجمعية أصحاب متاجر التحف الشرقية) فهي جمعيات عاملة ، وتمارس الأعمال التي حددها القانون . أما جمعية الأدلاء السياحيين فلا تزال في طور التأسيس .

بالإضافة للجمعيات السياحية تقوم العديد من المراكز الخاصة بالمساهمة في العملية السياحية عن طريق تدريب وإعداد الكوادر المؤهلة للأعمال السياحية .

المبحث الثاني : تطور القطاع السياحي وأثره في القطاعات الاقتصادية

- أولاً - دور السياحة في الاقتصاد الوطني .
- ثانياً - أثر السياحة على القطاعات الاقتصادية .
- ثالثاً - القطاع السياحي والعمالة .

أولاً - دور السياحة في الاقتصاد الوطني

يتمثل الهدف النهائي لأي نظام اقتصادي في تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاه للأفراد في ظل هذا النظام . وللوصول إلى هذا الهدف تعتمد بعض الأنظمة على تخطيط الاقتصاد والسيطرة عليه "النظام الاشتراكي" . في حين يرى النظام الرأسمالي أن إطلاق الحريات وعدم التدخل في السوق هو الحل .

وبغض النظر عن النهج الذي تنتهجه الدولة لتحقيق أكبر قدر من الرفاه فإن النتائج عادة ما تقاس بمقدار التنمية الاقتصادية التي تحقنها (١) .

ومن المعروف أن الدول النامية بشكل عام تواجه عدة مشاكل اقتصادية تعيق مسار التنمية في هذه الدول . وتتلخص أهم هذه المشاكل في انخفاض الدخل الفردي ، والندرة النسبية لرؤوس الأموال ، والبطالة الهيكلية ، والتبعية الاقتصادية للخارج ، بالإضافة لانخفاض المستوى التكنولوجي ، وضعف التصنيع والإنتاج الزراعي . وتبرز أهمية التنمية في الدول الصغيرة كونها تؤدي إلى رفع الدخل الحقيقي للفرد وزيادة مستوى الرفاه عن طريق العمل على زيادة الدخل القومي وإحداث تغييرات إيجابية في النواحي الصحية والثقافية والاجتماعية .

وحتى يتحقق شعار التنمية فلا بد من حشد الاستثمارات التي تستطيع النهوض بأعباء التنمية . وفي هذه المرحلة تواجه الدول

(١) يعتبر مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم إشارة للجدل بين الإقتصاديين . ففي حين يعتبر البعض أن نمو الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس للنمو الاقتصادي يرى آخرون أن ربط النمو بالتغيرات في النواحي الاجتماعية ، السياسية ، الثقافية ... إلخ هو أمر ضروري .

لمزيد من التفاصيل أنظر : صائغ ، يوسف عبدالله ، الخبز مع الكرامة ، المحتوى الاقتصادي والاجتماعي للمفهوم القومي العربي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٦١ ، ص : ١٥ - ١٧ .

النامية مشكلة الحصول على النقد الأجنبي لتحتمك من استيراد السلع الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية . ويكون الحصول على النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات . وبما أن غالبية صادرات الدول النامية هي من المواد الأولية ، فإن هذه الحقيقة تؤدي إلى تدهور شروط التبادل التجاري ضد مملحة الدول النامية . ويحدث هذا التدهور بسبب ما تمتاز به المواد الأولية من عدم استقرار في أسعارها وعدم المرونة في الطلب عليها . حيث نلاحظ أن زيادة الصادرات من المواد الأولية تنمو بمعدل أقل من نمو الدخل القومي . وحتى في حالة زيادة أسعار المواد الأولية فإن الزيادة في أسعارها تكون أقل من الزيادة في أسعار السلع الصناعية مما يؤدي إلى تدهور مستمر في شروط التبادل التجاري كما سبق وذكرنا .

بعد هذه المقدمة يمكن القول أن النشاط السياحي بالنسبة لدول العالم الثالث يمكن أن يندرج تحت استراتيجية جديدة للنمو الإقتصادي تعتمد على تنويع القاعدة الإقتصادية وعدم الإعتدال على الصادرات من المواد الأولية فقط لتحتمك هذه الدول من المنافسة بشكل أقوى .

وتعتبر السياحة في الوقت الحالي من الفروع الهامة في الإقتصاد الأردني حيث ساهمت بما نسبته ١٢,٣ % من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٩ وشكلت ما نسبته ٥٨,٩ % من الصادرات السلعية للعام نفسه .

على صعيد ميزان المدفوعات ومساهمة العوائد السياحية في دعم هذا الميزان عن طريق إدخال العملات الصعبة ، نلاحظ الأهمية المتزايدة للعوائد السياحية مقارنة بمصادر الدخل الأجنبي الأخرى (١) فقد بلغت نسبة العوائد السياحية ٨٧,٨ % من حوالات

(١) تعتبر حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية أهم مصادر المملكة من النقد الأجنبي . أنظر الفصل الثاني من هذه الدراسة .

العاملين الاردنيين في الخارج وبلغت ٨٢,٩ % من إجمالي المساعدات الخارجية (خاصة + حكومية) . نلاحظ أن هذه النسب كانت ستزيد عن ١٠٠% من إجمالي حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية لو حسبنا جزءاً من عوائد النقل (خصوصاً النقل الجوي) ضمن العوائد السياحية ، حيث أن الإحصاءات الرسمية تفصل عوائد النقل عن العوائد السياحية .

ويعود عدم وضوح الدور البارز الذي تساهم به السياحة في مجمل فعاليات الإقتصاد بشكل رئيسي إلى قلة البيانات الإحصائية .

ثانياً - أثر السياحة على القطاعات الإقتصادية

يرتبط القطاع السياحي مع العديد من القطاعات في الإقتصاد ، وتوضيح دور السياحة في النشاط الإقتصادي بشكل مفصل ودقيق يتطلب توفر تحاليل أو جداول المدخلات والمخرجات التي تبين ما تساهم به السياحة في العديد من المنتجات والخدمات المحلية وما تساهم به القطاعات الأخرى في الأنشطة السياحية .

وبشكل مختصر يمكننا القول أن القطاع السياحي في الأردن هو أحد القطاعات الهامة في مجمل الفعاليات الإقتصادية ، وإن أهمية هذا القطاع غير واضحة بسبب التداخل الكبير بين الفعاليات السياحية ومجمل فعاليات الإقتصاد ، وإن عملية حصر مساهمة هذا القطاع في الإقتصاد الاردني هي عملية هامة ويجب إعطاؤها الأولوية نظراً للافاق الهامة لهذا القطاع . وعملية الحصر هذه تتطلب تحديث الإحصاءات المتعلقة بالسياحة وإعداد جداول المدخلات - المخرجات الخاصة بهذا القطاع ، نظراً لما لهذه العملية من أهمية على صعيد التقييم الدقيق لإمكانيات ومساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الاردني .

كما سبق وذكرنا فإن تحديد مساهمة كل قطاع في العملية السياحية يتطلب توفر جداول المدخلات - المخرجات على صعيد الإقتصاد ككل . حيث تبين هذه الجداول مساهمة كل قطاع في تزويد القطاع الأخر بما يحتاجه من مدخلات . ولعدم توفر مثل هذه الجداول فإننا سنحاول فيما يلي أن نوضح التفاعل المشترك ما بين قطاع السياحة والقطاعات الإقتصادية المختلفة من خلال استقراء بعض المعلومات المتوفرة كبدليل عن الجداول المذكورة .

إذا نظرنا إلى عملية السياحة من منطلق ترابطها مع النشاطات الإقتصادية المختلفة نلاحظ أنها تتميز عن باقي الأنشطة الإقتصادية كون مدخلات العملية السياحية لا تعتمد على مصادر قليلة ومحدودة كباقي الصناعات والأنشطة الإقتصادية . بل إن هذه المدخلات متعددة ومتنوعة ولعل أهم هذه المدخلات يمكن إدراجها ضمن ٣ مجموعات :

- ١ - النقل والصناعات المرتبطة به .
- ٢ - خدمات الإقامة (الإيواء) والطعام .
- ٣ - خدمات الترويج .

وكما هو مبين في شكل (٣) نلاحظ تعدد النشاطات والصناعات التي تعتمد بشكل كلي أو جزئي على العملية السياحية .

شكل (٣)
الوحدات الاقتصادية الرئيسية في السياحة العالمية

الترويج	الإقامة/الطعام	النقل
النشاطات الرياضية مؤسسات الترفيه الادلاء السياحيين الوكالات السياحية مصنعي المعدات الرياضية . مصنعي معدات التسلية والمعدات السمعية والبصرية Audio-Visual Equipment دور نشر كتب المط والدوريات .	شركات الفنادق : سلاسل الفنادق المتراصة . سلاسل الفنادق المستقلة . الفنادق المستقلة شقق ومنازل : وكلاء العقارات الاجازات المجمعات السكنية مؤسسات التاجير الاطعام : المطاعم متاجر الطعام الموزعون المصنعي معدات التخميم والكرفانات المصنعي المعدات الإنشائية أصحاب الاراضي	شركات النقل: الجوي البحري الباصات السكك الحديدية السيارات المستأجرة المصنعات التي تنتج المعدات والبنية التحتية اللازمة لعمليات النقل وأهم هذه المصنعات : مصنعة السيارات مصنعة الطائرات مصنعة الخدمات العامة (طرق، بريد، مطارات، الخ)

المصدر : Ascher , Francois , Tourism : Transnational corporations and cultural Identities, UNESCO , 1985 , P. 17a

كذلك يمكننا استقراء ترابط السياحة مع القطاعات الاقتصادية المختلفة إذا ما عرفنا لقنوات الإنفاق السياحي حيث تلسم بعض الدراسات انفاق السياح كما هو مبين في الجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)
قنوات الانفاق السياحي

نسبة الإنفاق	النشاط
٢٥%	- وسائل الراحة
٣٢%	- الطعام والشراب
٢٥%	- المشتريات
١٠%	- التسلية واللهو
٥%	- النقل المحلي
٣%	- أخرى

المصدر : العبدلي ، خالد عبد الحميد ، دور السياحة في الاقتصاد العراقي ، للفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص : ١٨٧ .

ونلاحظ من التقسيم السابق ان ٦٥ % من إنفاق السياح يكون على أمور غير وسائل الراحة والترفيه (ال فنادق والمنشآت الساحية) . في حين تمثل المشتريات ما نسبته ٢٥ % من الإنفاق ، تتوزع على مشتريات السياح من مختلف قطاعات الإقتصاد . ويمثل الإنفاق على الطعام والشراب ٣٢ % وهذا يعني ان أكبر نسبة من إنفاق السياح سوف تذهب إلى القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به . بالإضافة للإنفاق على النقل المحلي والنشاطات الأخرى .

وفي دراسة لدائرة الإحصاءات العامة عن القادمين والمغادرين للأردن خلال الفترة تموز ١٩٨٨ - حزيران ١٩٨٩ بلغ إجمالي إنفاق المغادرين من غير المقيمين (١) ٢٣٧,٨ مليون دينار . كان نصيب السكن من هذا الإنفاق ٢٦,١ مليون دينار أو ما نسبته ١٠,٩ % من إجمالي الإنفاق . في حين أنفق على الطعام والشراب ٢٤,٣ مليون دينار أو ما نسبته ١٠,٢ % من إجمالي الإنفاق . وبلغ الإنفاق على التنقلات داخل الأردن حوالي ١٢,٤ مليون دينار أو ما نسبته ٥,٢ % من إجمالي الإنفاق .

وبالرغم من ان الجزء الأكبر من الإنفاق ١١٧,٤ مليون دينار كان على شكل مصروفات أخرى ، مما يجعل عملية تتبع أثر الإنفاق وتحديد تأثيره على القطاعات المختلفة عملية غير سهلة ، بالرغم من هذا فإن الأرقام التي وفرتها الدراسة تبين شدة الترابط بين القطاع السياحي مع غيره من القطاعات (٢) .

(١) حددت الدراسة غير المقيم بأنه الشخص الذي كان غرض زيارته للترفيه أو الرعاية الصحية ، والأغراض الدينية ، والدراسة ، بعثة أو دورة تدريبية ، وحضور مهرجانات أو ندوات ومؤتمرات ، رجال أعمال ، وعضو قنصلي أو ممثل تجاري أو عسكري ، وعامل حدود ، الجالية الأردنية المقيمة في الخارج ، طاقم السفن والطائرات وسائقي الشاحنات ، العمال الأجانب الذين قدموا لتكوين عدد وأجهزه لمدة أقل من عام . أنظر دائرة الإحصاءات العامة ، مسح القادمين والمغادرين ، ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، ص : ٨ .

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر جدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

توزيع إجمالي إنفاق المغادرين غير المقيمين للفترة تموز ١٩٨٨ -
حزيران ١٩٨٩ حسب نوع الإنفاق .

النسب المئوية لكل نوع إلى إجمالي الإنفاق	قيمة الإنفاق بالدينار	نوع الإنفاق
١٠,٩٧	٢٦,١٠١,٠٧٥	١ - سكن
١٠,٢٣	٢٤,٣٣٦,٠٧٢	٢ - طعام وشراب
٢,٤٠	٥,٩٢٢,٤٨١	٣ - علاج
١,٦٥	٣,٩٣٠,٧٦٧	٤ - دراسة
٥,١٩	١٢,٣٥٧,٧١٧	٥ - تنقلات داخل الأردن
١٦,٣٨	٣٨,٩٦٥,٦٧٧	٦ - واسطة نقل أردنية
٣,٧٢	٨,٨٧٠,٠٢٠	٧ - رحلة شاملة مع مكتب سياحي
٤٩,٣٤	١١٧,٣٤٨,٨٠٢	٨ - مصروفات أخرى
١٠٠,٠٠	٢٣٧,٨٣٢,٦١١	٩ - إجمالي الإنفاق

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، مسح القادمين والمغادرين
شباط ١٩٩٠ ، ص : ١٠٧ .

وعودة إلى المدخلات والحديث عن مدخلات قطاع السياحة تبين الجداول (٤) و(٥) و(٦) موجودات المستودعات ومصاريف الإصلاح والصيانة. ومصاريف الكهرباء والمياه والمحروقات للشركة العربية الدولية للفنادق وهذه الشركة هي شركة سياحية تملك منشأة سياحية واحدة هي فندق الماريوت . وأهمية الجداول المرفقة تأتي من كونها تلقي الضوء على الترابط بين قطاع السياحة ممثلاً بالشركة العربية والأنشطة والمدخلات المختلفة التي تحتاجها هذه الشركة لكي تتمكن من الإستمرار بأعمالها كمنشأة سياحية .

وتبين الجداول بوضوح حقيقة الترابط ما بين النشاط السياحي والقطاعات الإقتصادية المختلفة . حيث نلاحظ من جدول رقم (٣) الذي يبين موجودات مستودعات الشركة) إن هذه المستودعات حوت العديد من الأصناف المختلفة كالطعام والشراب والهدايا وقطع الغيار والأدوات المختلفة كالأدوات الزجاجية والصينية والفضية وأدوات المطبخ ... إلخ . وبلغت إجمالي قيمة هذه الأصناف أكثر من نصف مليون دينار .

كذلك يبين جدول رقم (٥) مصاريف الإصلاح والصيانة التي احتاجتها الشركة . حيث شاركت العديد من القطاعات لإتمام عمليات الصيانة المختلفة مثل صيانة الأجهزة الكهربائية والصحية ، وصيانة مباني الفندق والأثاث والألات المختلفة . وقد بلغت مصاريف الصيانة حوالي ربع مليون دينار .

أما الجدول (٦) فهو يبين مصاريف الكهرباء والمياه والمحروقات، حيث بلغت هذه المصاريف خلال عام ١٩٨٩ مبلغاً يزيد عن ربع مليون دينار .

ومن المهم أن نلاحظ في هذا السياق أن المصاريف السابقة لاتمثل جميع مصاريف الشركة . وقد تم اختيار الجداول السابقة بهدف توضيح

جدول رقم (٤)

الشركة العربية الدولية للفنادق . موجودات المستودعات بالكلية كما

في ٣١/كانون أول/١٩٨٩

القيمة بالدينار	الصفحة
١٤٣٩٤١	مستودعات الطعام
١٩٩٨٢	مستودع المشروبات
١٩٠٩٥	مستودع محل الهدايا
٨٢٠٤	مستودع خدمة الغرف
٦٥٢٦	مستودع المصبغة
٧٥٨٧	مستودع أدوات النظافة
١٨٨٤٤	مستودع أدوات المطبخ
١٤٠٣٩	مستودع أدوات الطباعة والمكاتب
١٤٧٠٢٧	مستودع قطع الغيار
٤٢٩١	مستودع الزيوت والمحروقات
٤٢٥١٧	الادوات الميضية
٨٥٦٥	الادوات الزجاجية
٣٠٠٤٢	الادوات الفضية
٢٧٥٥٥	أدوات الخدمة المختلفة
٥٤٢٤١	البياضات / الغرف
٣٤٩٥٦	البياضات / الطعام والمشروبات
٢٣١	الادوات الزجاجية / الغرف
٧٩٩	ملابس الموظفين
٥٨٨٤٥٢	المجموع

المصدر : الشركة العربية الدولية للفنادق المساهمة المحدودة
التقرير السنوي الرابع عشر ، ١٩٨٩ ، كشف رقم (٣) .

الترابط ما بين الفعاليات السياحية والقطاعات الاقتصادية المختلفة .

أما بالنسبة للمصاريف فقد بلغت المصاريف التشغيلية ، المصاريف الإدارية ، مصاريف الكهرباء والمحروقات ، مصاريف الإصلاح والصيانة ومصاريف البيع والتسويق بالإضافة للمصاريف الأخرى بلغت أكثر من ٤ مليون ديناراً (١) .

بعد هذا العرض الموجز للتأثير المتبادل بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية المختلفة . نلاحظ أن القطاع السياحي يحتاج إلى المدخلات من العديد من المصادر وإن كان أهم المصادر التي يحتاجها قطاع السياحة تأتي من قطاع الزراعة والنقل والإنشاءات .

وفي هذا السياق لابد من التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذا التأثير المتبادل ما بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية المختلفة عند رسم السياسات ووضع الخطط سواء على الصعيد الحكومي أو حتى على مستوى القطاع الخاص . لأن معرفة متطلبات القطاع السياحي ومدى مقدرة السوق على تزويده بما يحتاج وبشكل تنافسي يساعد على اتخاذ القرار الصحيح سواء على صعيد تنمية القطاع أو على صعيد القرار الإستثماري .

(١) الشركة العربية الدولية للفنادق ، التقرير السنوي الرابع عشر ، ١٩٨٩ ، بيان الإيرادات والمصروفات ، ص ٣ .

جدول رقم (٥)

مصاريف الإصلاح والصيانة للسنة المنتهية في ٣١/كانون أول/١٩٨٩

القيمة بالدينار	البند
٧٦,٩٨٥	الرواتب والاجور والمزايا الاخرى
٢٤٨	العلاقات العامة
٢,١٧٥	الادوات المكتبية
٧,٦٣٧	مواد الصيانة
٢٦,١٢٤	صيانة مبنى الفنادق
٧,٢٤١	إصلاح المطروشات والاشاث
٢	إصلاح أرضية الفندق
١,٠٣٥	إصلاح وصيانة المصعد
١١,٦٩٣	مصاريف الحدائق
٨,٦٣٢	إصلاح وصيانة آلات المغسلة
١٥,٠٢٦	إصلاح وصيانة الالات الكهربائية
١٢,١٥١	إصلاح وصيانة الادوات الصحية والتدفئة
١٢,١٥١	إصلاح وصيانة أجهزة التكييف
٣,٧٦٤	إصلاح وصيانة أجهزة التبريد
٩,٤٦٢	إصلاح وصيانة آلات المطبخ
١,٥٧٤	أجهزة الإطفاء
٤,٥١٧	إصلاح وصيانة أجهزة التلفزيون والمذياع
٦,٩٥٤	دهان وديكور
١٠,٣٥٦	مصاريف المياه (مواد كيمياوية)
٢,٩٤٦	هاتف ، تلکس ، وبريد
٤٩٤	مصاريف الغسيل والكي
٦٤٥	مصاريف سيارات
٣,٩٧٥	مصاريف تنقلات
٤٤٢	مصاريف ملابس العاملين
٦٧٢	مصاريف عامة
٣٢,٠٧٩	مصاريف عقود الصيانة
١٢١	مصاريف ملصقات للشبابيك
٢٠٧	مصاريف المؤتمرات
٦٠٤	مصاريف عقود التنظيف
٢٤٩,٦٢٠	المجموع

المصدر : الشركة العربية الدولية للفنادق المساهمة المحدودة ،
التقرير السنوي الرابع عشر ، ١٩٨٩ .

جدول رقم (٦)

مصاريق الكهرباء والمياه والمحروقات للشركة العربية الدولية
للغنادق للسنة المنتهية في ٣١/كانون أول/١٩٨٩ (كشف رقم ١٣)

القيمة بالدينار	المنصف
١١٠,٩٧٥	استهلاك كهرباء
٦٤,٢٠٥	استهلاك المياه
٦٩,٢٥٠	استهلاك المحروقات
٧,٢٦٨	استهلاك الغاز
٦,٢٩٠	لمبات الكهرباء
٧٠٥	مصاريق نقل لمامة
٢٥٨,٦٩٦	المجموع

المصدر : الشركة العربية الدولية للغنادق المساهمة المحدودة ،
التقرير السنوي الرابع عشر ، ١٩٨٩ .

ثالثاً - القطاع السياحي والعمالة

تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل الملحة في أي اقتصاد ، ذلك أن
للبطالة الكثير من الآثار الضارة اجتماعياً واقتصادياً .

وتهدف الحلول الموضوعة للتغلب على مشكلة البطالة ، في أغلب
الاحيان ، إلى التغلب على البطالة بدون دفع الإقتصاد إلى حالة من
التفخم . وتركز الدول النامية في مكافحتها للتفخم على دعم
الصناعات المكثفة لاستخدام العمل ، ونعني بالصناعة المكثفة
لاستخدام العمل الصناعة التي تستخدم أيدي عاملة أكثر من رأس
المال .

وفي هذا السياق ترى بعض الدراسات في صناعة السياحة صناعة

مكثفة لاستخدام العمل (١) . وتكون تكلفة خلق فرصة عمل جديدة في صناعة مكثفة لاستخدام العمل أرخص منها في صناعة مكثفة لاستخدام رأس المال .

ومن الجدير أن هنالك بعض الدلائل على ارتفاع نسبة المدخلات المستوردة في قطاع السياحة في الأردن (٢) . وهذا يقود إلى الإستنتاج بأن تكلفة خلق فرص العمل في القطاع السياحي ستكون أقل فيما لو تم الإعتماد على المدخلات المحلية . ودراسة هذا الموضوع دراسة متخصصة أمر مهم للتعرف على إمكانية مساهمة هذا القطاع في حل مشكلة البطالة .

وفي هذا القسم من الدراسة سنحاول أن نتعرف على الدور الذي يلعبه قطاع السياحة في توفير فرص العمل في السوق الأردني .

يبين الجدول رقم (٧) تطور القوى العاملة في القطاعات السياحية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ . ونلاحظ من الجدول (٧) أن القطاعات السياحية المذكورة وعددها ست قطاعات تقوم بتوظيف ما مجموعه ٧٩٠١ عاملاً . وقد شهد عدد العاملين في القطاعات الستة المذكورة نمواً بمقدار ٩٢,٣ % خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ .

والقطاعات السياحية التي يوردها الجدول لا تمثل القطاع السياحي كاملاً ، ولا هي تعكس الحجم الحقيقي لفرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي ، حيث أن القطاع السياحي يحتوي على العديد من القطاعات التي لم يذكرها الجدول (٣) . حيث يقوم القطاع

(١) انظر : De Kadt , Emanuel, Tourism Passport to Development , Oxford University Press , 1979 , p.38.

Smith, Stephen L.J. Tourism Analysis, Longman, Scientific and Technical, 1989, P.6.

(٢) انظر المبحث الثالث في هذا الفصل من مشاكل السياحة التي تذكرها خطط التنمية .

(٣) انظر المبحث الأول حول البناء المؤسسي للسياحة .

السياحي بخلق فرص العمل في الإقتصاد بطريق غير مباشر . وبسبب الصعوبة في تحديد فرص العمل التي يخلقها القطاع السياحي بشكل غير مباشر يجب أن نتعامل مع العمالة المرتبطة بالسياحة بحذر . ويصنف معظم الكتاب العمالة التي يخلقها القطاع السياحي كما يلي : (١)

- ١ - العمالة المباشرة في الاعمال التي تقوم ببيع السلع والخدمات بشكل مباشر للسياح . مثل الفنادق ، المطاعم ، وسائل النقل ، والمتاجر المختلفة .
- ٢ - العمالة غير المباشرة التي يحفزها الإنفاق السياحي في نشاطات مثل التصنيع وتجارة الجملة التي تقوم بتزويد الاعمال السياحية بالسلع والخدمات .
- ٣ - العمالة المرتبطة بالإستثمار في الإنشاءات وغيرها من صناعات السلع الرأسمالية .

جدول رقم (٧)
القوى العاملة في الفعاليات السياحية ١٩٨٠ - ١٩٨٩

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	البيان
٥٧٨٢	٥٣٨٢	٤٦٩٧	٤٥٠٢	٤٥٢٠	٤٥١٢	٤٥٤٨	٣٧٦٥	٣٠٦١	٢٦٦٩	فنادق سياحية
٣٢٠	٣١٥	٣٢٤	٣٠٥	٣١٧	٣٣٣	٣٣٨	٣١٣	٢٩١	٢٨٤	فنادق غير مصنفة
٩٥٥	٩٤٠	٩٤٦	١٠٣٨	١٠٥٨	٩٥٤	٨٩٨	٧٠٢	٦٧٤	٦١٤	مكاتب السياحة والمفر
١٧٠	١٥٧	١٥٤	١٥٠	١٤٠	١٣٨	١٢٦	٨٠	٧٤	٦٠	مكاتب تأجير السيارات
١٧٠	١٥٣	١٥٩	١٥٦	١٥٩	١٥٦	١٤٨	١٤٠	١٣٠	١١٥	متاجر التحف الشرقية
١٤٤	١٢٤	٩٤	٨٤	١٠٧	٨٥	٨٣	٨٧	٩٩	٩٥	أدلاء السياحة
٣٦٠	٢٨٤	٢٦٨	٢٥٩	٢٦١	٢٣٦	٢٢٧	٣٠٠	٢٩٧	٢٧١	مرافقي الروايل
٧٩٠١	٧٣٥٥	٦٦٤٢	٦٤٩٤	٦٥٦٢	٦٤١٤	٦٣٦٨	٥٣٨٧	٤٦٢٦	٤١٠٨	المجموع

المصدر : دائرة المهن السياحية ، وزارة السياحة .

يلاحظ من التقسيم السابق صعوبة الحصول على رقم محدد عن عدد العاملين في القطاع السياحي نظراً للترابط الكبير بين السياحة والعديد من القطاعات الإقتصادية هذا الترابط الذي يصعب معه الجزم برقم محدد من التوظيف حفزه القطاع السياحي .

فيما يخص العمالة المباشرة . وكما يبين الجدول رقم (٧) ، فإن عملية الحصول على رقم محدد عن العمالة عملية ممكنة وإن كانت الإحصائيات غير متوفرة عن جميع القطاعات . وتدل بعض الدراسات أن القطاع السياحي يساهم بشكل مباشر في توظيف حوالي ١٥,٠٠٠ عامل أو ما نسبته ٢,٥% من إجمالي القوى العاملة في الأردن (١) .

بالنسبة للعمالة غير المباشرة ، فإن القطاع السياحي يولد العديد من فرص العمل خصوصاً في قطاع الزراعة ، والصناعات الغذائية ، والنقل وعدد كبير من الصناعات الخفيفة . ومن الواضح أن عملية تقدير عدد فرص العمل في هذه القطاعات عملية صعبة ، إلا أن وإحدى الطرق لتقدير حجم العمالة التي يولدها القطاع السياحي بشكل غير مباشر تتم بقياس فرص العمل منسوبة إلى عدد العمال في الفنادق .

كما يبين جدول رقم (٨) فإنه مقابل كل عامل في الفنادق يتم توظيف حوالي ٣ - ٤ عمال في نشاطات سياحية غير مباشرة في تونس وحوالي عاملين في كينيا . وإذا ما صحت هذه النسب لسلاوردن فإن القطاع السياحي يكون قد ساهم بتوظيف ٣٠ - ٦٠ ألف عامل في النشاطات المختلفة . أو ما نسبته ٥ - ١٠% من إجمالي القوى العاملة في الأردن .

وكما يبين الجدول فإن هنالك تباين في عدد فرص العمل غير المباشرة التي يوفرها قطاع السياحة في كلا البلدين . وهذا التباين يعتمد على تركيبة الإقتصاد وقدرته على تزويد لقطاع السياحة بما

يحتاجه من المدخلات . فكلما زادت مقدرة الإقتصاد على توفير المدخلات السياحية محلياً بدون الحاجة إلى الإستيراد كلما كان التفاعل بين السياحة والقطاعات الإقتصادية أكبر وكلما انعكس هذا

جدول رقم (٨)

العمالة غير المباشرة في قطاع السياحة

كينيا	تونس	العمالة
عدد العمال في القطاعات السياحية مقابل عامل واحد في قطاع الفنادق	عدد العمال في القطاعات السياحية مقابل عامل واحد في قطاع الفنادق	
١	١	<u>المباشرة</u>
١,٣١	١,٩٦ - ١,٥٧	الفنادق
٢,٣١	٢,٩٦ - ٢,٥٧	أخرى
		المجموع
عدد العمال في القطاعات المختلفة مقابل عامل واحد في قطاع الفنادق	عدد العمال في القطاعات المختلفة مقابل عامل واحد في قطاع الفنادق	<u>غير المباشرة</u>
٥,٥٦	٥,٩ - ٥,٧٢	الزراعة
٥,٧٢	١,٧١ - ١,٣٥	مشتريات السياح
٥,٤٦	١,١٧ - ١,٠١	متفرقة
١,٧٤	٣,٧٨ - ٣,٠٨	المجموع
٤,٠٥	٦,٧٤ - ٥,٦٥	المجموع الكلي لعدد العمال

المصدر : De Kadet , Emanuel , Tourism Passport to Development ,

Oxford University Press , 1979 . P 39 .

على شكل فرص عمل جديدة . وفي هذا السياق نعود للتذكير بأهمية اعتماد قطاع السياحة في الأردن على المدخلات المحلية لاسيما وأنه يعتمد على المدخلات المستوردة كما سبق وذكرنا .

ذكرنا كذلك أن القطاع السياحي يوفر العديد من فرص العمل على شكل عمالة مرتبطة بالإستثمارات الرأسمالية . وهذا النوع من العمالة يتركز في قطاعات مثل الإنشاءات والصناعات الرأسمالية الأخرى . وتذكر بعض الدراسات أن كل غرفة فندقية جديدة تحتاج لتوظيف عامل لمدة ٢,٧ سنة في قطاعات مثل الإنشاءات وصناعة الإنشاءات (١) .

والارقام السابقة تؤكد أهمية هذا النوع من العمالة الذي تحفزه العملية السياحية نظراً لكبر حجم المشاريع وكثرة الأيدي العاملة التي تحتاجها .

في نهاية الحديث عن العمالة وارتباطها بالسياحة لابد من ذكر الملاحظات التالية :

١ - تقوم السياحة بتوفير العديد من فرص العمل في الإقتصاد الأردني وهي بذلك تساهم في حل مشكلة البطالة .

٢ - تقوم السياحة بتوفير فرص العمل بشكل مباشر بواسطة الإستخدام في القطاعات السياحية كالفنادق ، المطاعم وبشكل غير مباشر عن طريق تحفيز الإستخدام في القطاعات المرتبطة بالقطاع السياحي الزراعة والإنشاءات... الخ .

٣ - يمكن زيادة فرص العمل التي يوفرها قطاع السياحة بزيادة
الإعتماد على المدخلات المحلية التي يحتاجها قطاع السياحة .
ومقدرة السوق المحلي على تزويد قطاع السياحة بما يحتاجه
وبالأسعار المنافسة أمر هام في دعم قطاع السياحة وحل مشكلة
البطالة .

Tourism Policy

المبحث الثالث : سياسة الاستثمار السياحي في الأردن

أولاً - أهمية السياحة في خطط التنمية .

أ - خطة التنمية الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

. ٧٥ - ٧٣

ب - خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .

ج - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

د - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

ثانياً - حجم الاستثمارات وكيفية تخميمها .

المبحث الثالث : سياسة الاستثمار السياحي في الأردن .

تعني سياسة الاستثمار السياحي : مجموعة الاجراءات المالية والإدارية التي تتخذها الحكومة بهدف تنمية القطاع السياحي . وتشمل الاجراءات المالية ، الانفاق الحكومي على المشاريع السياحية بشكل مباشر مثل الاستراحات والمتنزهات وصيانة الاثار وترميمها ، والانفاق غير المباشر الذي يهدف إلى تنمية القطاع السياحي عن طريق توفير مستلزمات البنية التحتية . وتشكل كل من الاجراءات المالية و الاجراءات الادارية جزءاً من سياسة الاستثمار السياحي ، ويندرج تحت بند الاجراءات الادارية مجموعة الانظمة والقوانين الموضوعة لتنمية القطاع السياحي ، بالإضافة لاتفاقيات التعاون السياحي مع الدول المختلفة وغيرها من الاجراءات الهادفة لتطوير القطاع السياحي وتحسين أداءه .

وللتعرف على جوانب هذه السياسة سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهمية قطاع السياحة في خطط التنمية المتعاقبة والإشارة إلى الاجراءات الإدارية التي تضمنتها هذه الخطط لتنمية قطاع السياحة . كذلك سيتم البحث في حجم الاستثمارات (١) وكيفية تخصيصها في القسم الثاني من المبحث .

أولاً : أهمية السياحة في خطط التنمية

بالرغم من الاصوات الكثيرة التي تنادي بوجود تقليل الاعتماد على قطاع الخدمات والعمل على بناء قطاع إنتاج حقيقي وزيادة حصة هذا القطاع من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن قطاع الخدمات لا يزال يحتفظ بأهمية كبيرة في الاقتصاد الأردني . حيث تستوعب القطاعات الخدمية ٦٣% من قوة العمل الأردنية (٢)

(١) سيتم التطرق إلى حجم الاستثمارات الخاصة بالإضافة للحكومية بهدف توضيح أهمية كل منهما في سياق السياسة الاستثمارية .
 (٢) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٥ - ١٩٨٥ صفحة : ١٧ .

ويرى كثير من الاقتصاديين أن الاهتمام يجب أن لا ينصب على دعم هذا القطاع على حساب ذاك ، ولكن ينبغي الاهتمام بالقطاع الذي يثبت جدوى اقتصادية ويساعد على تنمية الاقتصاد بغض النظر عن كونه قطاع إنتاجي أو خدمي .

أ - خطة التنمية الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

(١٩٧٣ - ١٩٧٥)

جاءت هذه الخطة بعد برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤ - ١٩٧٠) . والذي تسببت حرب ١٩٦٧ في توقفه .

وكانت أول خطة توضع بعد حرب ١٩٦٧ ، واستهدفت الخطة بصفة رئيسية تحقيق أعلى معدل نمو ممكن في الدخل القومي وأعلى مستوى ممكن من الوظائف بالإضافة إلى تركيزها الاعتماد على المصادر المحلية وتمحيح الخلل في ميزان المدفوعات .

على صعيد القطاع السياحي أدركت الخطة الأهمية الملحة لتطوير قطاع السياحة في الضفة الشرقية . فقد كانت السياحة قبل حرب ١٩٦٧ تتركز في الضفة الغربية حيث الأماكن المقدسة ومناطق الجذب السياحية أكثر منها في الضفة الشرقية .

وقد أبرزت هذه الخطة المشاكل التي تعترض قطاع السياحة بشئ من التفصيل . وأبرز هذه المشاكل هي (١) :

١ - انخفاض عدد الزائرين مما أدى إلى عجز في الميزان السياحي بلغ ٤,٦ مليون دينار عام ١٩٧١ .

٢ - عدم التوازن في تنمية المناطق السياحية حيث كان التركيز على تنمية المناطق الدينية في الضفة الغربية .

٣ - معظم التجهيزات السياحية كانت في الضفة الغربية حيث بلغت نسبة

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ، صفحة ١٤٥ .

المؤسسات الفندقية فيها ٨٢% من إجمالي المؤسسات الفندقية في المملكة .

- ٤ - تصاعد سياحة الاردنيين في الخارج .
 - ٥ - قلة التنسيق في الحقل الاعلامي والسياحي .
 - ٦ - قلة الموارد المالية لوزارة السياحة والاثار .
- وحددت الخطة أهداف التنمية السياحية بما يلي :
- ١ - جعل ميزان السياحة إيجابياً .
 - ٢ - تطوير إمكانات السياحة .
 - ٣ - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار السياحي .

أهم ما يميز فترة الخطة ، ارتفاع الاسعار بمعدل سنوي بلغ حوالي ١٥% (١) وارتفاع حجم المستوردات من ٩٥,٣ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٢٣٤,٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ . ويعود هذا إلى حرب ١٩٧٣ ، وأزمة النفط التي أدت إلى مضاعفة السعر والعوائد ، بالإضافة إلى تدهور النظام الاقتصادي العالمي حيث شهد الاقتصاد العالمي تزايد معدلات التضخم المصحوب بالكساد . كذلك شهدت سنوات الخطة هجرة ضخمة للايدي العاملة المدربة والكفاءات الاردنية . وبالرغم من هذا فقد ارتفعت العوائد السياحية خلال سنوات الخطة بنسبة ٣٣% من ١٠,٧ مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى ٣٥,٧ مليون دينار عام ١٩٧٥ (٢) .

ب - خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠

جاءت هذه الخطة لتكمل ما بدأت الخطة السابقة . وكان الاهتمام الرئيسي في هذه الخطة بمتابعة إنجازات الخطة السابقة من تخفيض للعجز في ميزان المدفوعات ، وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية بالإضافة إلى العمل على إعادة توزيع مكاسب التنمية بصورة عادلة على

(١) البنك المركزي الاردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد الخامس والعشرون - العدد ٤ - صفحة ٤ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٤ .

مختلف السكان و المناطق .

- أما على صعيد القطاع السياحي فقد حددت الخطة العديد من خصائص قطاع السياحة في الاردن بالإضافة إلى التذكير بأهم المشاكل التي يعاني منها القطاع . وقد كانت هذه الخصائص التي حددتها الخطة هي (١) :
- ١ - ازدياد ملحوظ في السياحة الدولية (من غير العرب) حيث ارتفعت نسبة السياح الاجانب (من غير العرب) من ٨ - ١٠% خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ لتصل إلى ١٦ و ١٨ % خلال العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .
 - ٢ - لاتعاني حركة السياحة في الاردن من مشكلة الموسمية . إذ تتوزع الحركة السياحية على اشهر السنة وإن كانت اشهر الصيف (تموز ، آب ، ايلول) تشهد نشاطاً أكبر .
 - ٣ - زيادة الطلب على كافة أماكن الإيواء ، حيث زادت نسبة التشغيل في الفنادق وزاد الطلب على الشقق المطروشة والفنادق غير المصنفة .
 - ٤ - ازدياد حركة السياحة الداخلية وإقبال المواطنين على ارتياد أماكن الزيارة .

كذلك حددت الخطة عدداً من المشاكل التي يواجهها قطاع السياحة نذكر منها :

- ١ - عدم وجود مخطط رئيسي (Master - plan) يحدد الاسس الاقتصادية والاولويات لبرامج ومشاريع التنمية السياحية .
- ٢ - عدم اكتمال التجهيزات والمنشآت السياحية في المواقع السياحية .
- ٣ - النقص في الأيدي العاملة المدربة في مجال الخدمات السياحية ، سواء في الفنادق أو المطاعم أو الأدياء السياحيين .
- ٤ - اقتصر الإنفاق السياحي على بعض الخدمات الترفيهية وأماكن التسلية التي تشجع على زيادة الإنفاق .

(١) المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠، ص ١٤٩ .

٥ - ارتفاع نسبة المستوردات من المواد الاستهلاكية التي تقدم للزائرين السياح .

٦ - اقتصار التسهيلات الممنوحة بموجب قانون تشجيع الاستثمار على الفنادق وعدم شمولها المطاعم والشقق المفروشة والمشاريع الترفيهية .

أهم ما يميز هذه الخطة إنها جاءت في مرحلة الطفرة الاقتصادية التي أصابت الأردن بالإضافة إلى التزايد الكبير الذي طرأ على حجم حوالات المغتربين . حيث ارتفعت هذه الحوالات من ٥٣,٣ مليون دينار إلى ٢٣٦,٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ آخر عام . هذا النمو غير المتوقع أثر على توقعات الخطة إذ فعلية تلك المخططة في معظم القطاعات .

لسياحي ، ازداد الدخل السياحي خلال سنوات عام ١٩٧٥ إلى ١٥٤,٩ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، وازدادت أعداد السياح من ٠,٧

الانخفاضة ، ١ مليون سائح عام ١٩٨٠ (٢) .

١٩٨٥ - ١٩٨١ العام الاجتماعية

بالتقوى العام الألفية ، زيادة مساهمة المرحطة الخمسية التي واجهت في سنواتها وركزت هذه الخطة على الاهتمام مزيد من فرص العمل بسبب توقع

بـ عدد القوى العاملة نتيجة جين وعودة أعداد من المغتربين

من دول الخليج وغيرها .
 (١) البنك المركزي الأردني ، العدد ٤ الإحصائية الشهرية ،
 المجلد الخامس والعشرون ، العدد ٤ الإحصائية الشهرية ،
 (٢) المجلس الوطني للتخطيط ، خطة التنمية ١٩٧٦-١٩٨٠ ، ص ١٢٨

وقد وضعت الخطة عدداً من الملاحظات التي تتضمن موجزاً لاهم المشاكل التي تعترض السياحة بالإضافة لخصائص القطاع السياحي ، وفيما يلي أهم هذه الملاحظات (١) :

- ١ - يتصف الدخل السياحي بارتفاع العنصر المستورد في سلة الإنفاق السياحي .
- ٢ - شكل الأردنيون العاملون في الخارج والسياح العرب رافداً مهماً من روافد السياحة في الأردن .
- ٣ - ارتفع الدخل السياحي بحيث أصبح يشكل ٢٥% من مجمل الصادرات من السلع والخدمات وحوالات المغتربين .
- ٤ - تزايد إنفاق الأردنيين على السياحة في الخارج . "ارتفع إنفاق الأردنيين على السياحة في الخارج من ٤٢,٢ مليون دينار عام ١٩٧٧ إلى ١٢١,٦ مليون دينار عام ١٩٨١" (٢) .
- ٥ - عدم اكتمال البنية الأساسية للقطاع السياحي .
- ٦ - تمركز الاستثمار السياحي في مدينتي عمان والعقبة .
- ٧ - الافتقار لوجود برنامج متكامل لتنمية الحرف والصناعات التقليدية واليدوية .
- ٨ - تعدد الجهات المسؤولة عن تراخيص ومراقبة الفعاليات السياحية .
- ٩ - تزايد النقص في الأيدي العاملة المدربة في مجال السياحة .
- ١٠ - عدم توفر القدرة المحلية على إدارة الفعاليات السياحية .
- ١١ - الافتقار للتنسيق الكافي بين الأجهزة المختصة .

بالإضافة للملاحظات السابقة وضعت هذه الخطة أهدافاً عديدة لتنمية القطاع السياحي . والملاحظ في هذه الأهداف أنها كانت محددة وواضحة مما يؤكد الاهتمام المتزايد بوضع خطط تنموية شاملة للقطاع

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ . ص ١٢٩ .
 (٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد ٣ ، ص ٥٨ .

السياحي وأهم أهداف التنمية السياحية التي حددتها الخطة هي :

- ١ - زيادة دخل المملكة من السياحة من ١٦٠ إلى ٢٨٠ مليون دينار .
- ٢ - تطوير الإدارة المحلية في المجال السياحي .
- ٤ - زيادة أعداد السياح القادمين بالتركيز على المجموعات المختارة
- ٥ - توسيع الفعاليات السياحية من خلال أنماط جديدة كالسياحة الصحراوية والعلاجية .
- ٦ - تنشيط السياحة الداخلية .
- ٧ - تطوير الحرف والصناعات اليدوية .
- ٨ - تطوير الترويج السياحي بما يتناسب مع حجم الاستثمارات .

وقد شهدت فترة الخطة تصاعد الحرب الأهلية في لبنان وغزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ بالإضافة لاشتداد الحرب العراقية الإيرانية وهبوط أسعار الفوسفات عالمياً . كذلك انخفضت المساعدات المقدمة للاردن وشهدت المنطقة بوادر التراجع الاقتصادي .

أما على صعيد القطاع السياحي ، فقد شهد الدخل السياحي انخفاضاً طفيفاً خلال عامي ٨٣ و ١٩٨٤ وعاود الارتفاع خلال عام ١٩٨٥ حيث كانت العوائد السياحية لذلك العام ٢٠٤,٢ مليون دينار ، مقارنة بمبلغ ١٧٠,٨ مليون دينار عام ١٩٨١ (١) . وبالرغم من الارتفاع الذي حققته العوائد السياحية خلال عام ١٩٨٥ إلا أن معدل نمو هذه العوائد شهد انخفاضاً خلال سنوات الخطة (٢) . كذلك فشلت العوائد السياحية في الوصول إلى الرقم الذي قدرته الخطة بحوالي ٢٨٠ مليون دينار .

(١) المرجع السابق ، ص ٤ .
 (٢) بلغ معدل النمو خلال سنوات الخطة حوالي ٥,٥% سنوياً ، في حين كان معدل النمو خلال سنوات الخطة السابقة (٧٦-٨٠) حوالي ٣٤,١% سنوياً .

د - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠

شهدت هذه الخطة اهتماماً متزايداً بالقطاع السياحي ، حيث بلغ عدد المشاريع التي استهدفت الخطة إقامتها في هذا القطاع ٤٢ مشروعاً مختلفاً تتضمن إنشاء الاستراحات والمنتزهات والفنادق والقرى السياحية بالإضافة إلى تطوير وتحسين المواقع السياحية العاملة . كذلك اهتمت هذه الخطة بالبحث والدراسات في المجال السياحي حيث ركزت على القيام بدراسات إحصائية عن عدد الليالي السياحية ودراسات عن أهم الأسواق السياحية وبلغ إجمالي ماخصص لهذه الدراسات أكثر من نصف مليون دينار (١) .

وإهم ما جاء في هذه الخطة على صعيد المشاكل التي يواجهها قطاع السياحة ما يلي :

١ - انخفاض نسبة إنفاق السائح على المشتريات والتحف والهدايا . حيث بلغت هذه النسبة ٧,٥% من إجمالي الإنفاق فقط . وهي نسبة منخفضة مقارنة بما تورده بعض الدراسات حيث تصل هذه النسبة إلى حوالي ٢٥% (٢) .

٢ - عدم شمول قانون السياحة لبعض الأنشطة مما يعيق ترخيصها .

٣ - عدم توفر المعلومات الإحصائية بشكل كافٍ .

أما عن الأهداف التي سعت الخطة لتحقيقها فهي :

١ - تنشيط السياحة الداخلية لما لهذا من أهمية على صعيد توفير العملات الصعبة التي تنفق على السياحة في الخارج . حوالي

٢٤٢,٤ مليون دينار عام ١٩٨٩ (٣) .

٢ - تطوير الحرف والصناعات اليدوية .

٣ - تطوير القدرات الإدارية المحلية في المجال السياحي .

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٦-٩٠) صفحة ٣٦٢ .

(٢) العبدلي ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

(٣) البنك المركزي الأردني النشرة الإحصائية الشهرية ، البنك المركزي ، المجلد السابع والعشرون ، العدد ٤ ، ص ٦٠ .

٤ - تخفيض كلفة الخدمات الإدارية في القطاع السياحي مع التركيز على المحافظة على المستوى اللائق لهذه الخدمات .

٥ - المحافظة على البيئة والاثار والتنوع في هذا المجال .

بعد هذا العرض الموجز لأهمية السياحة في خطط التنمية ، واستكمالاً لتوضيح الإجراءات الإدارية الحكومية في المجال السياحي سنعرض فيما يلي الاتفاقيات السياحية المعلّوة بين المملكة الاردنية الهاشمية والدول الأخرى وأهم الأحكام الواردة في هذه الإتفاقيات .

يرتبط الأردن باتفاقيات سياحية مع كل من جمهورية مصر العربية ، الجمهورية التونسية ، دولة الكويت ، الجمهورية العراقية ، الجمهورية العربية السورية ، لبنان ، المغرب ، البحرين .

كذلك يرتبط الأردن باتفاقيات سياحية مع عدد من الدول الأجنبية هي: إيطاليا ، اليونان ، اسبانيا ، تركيا ، الاتحاد السوفييتي ، رومانيا ، يوغسلافيا ، ألمانيا الشرقية .

وأهم الأحكام الواردة في هذه الاتفاقيات :

١ - تبادل الخبرات في مجال التدريب والتأهيل وتبادل المعلومات والافواج السياحية .

٢ - التسويق المشترك وما يتبعه من معارض وأسابيع سياحية ونشرات سياحية .

٣ - التعاون في مجال ترميم الاثار والتقيب عنها بالإضافة إلى توفير منح دراسية في مجالات السياحة (١) .

أما بالنسبة لأهم الخطط المستقبلية في المجال السياحي فهي

(١) وزارة السياحة والاثار، نشرة عن الجوانب التنظيمية للسياحة في الأردن . صفحة ٣ .

تتضمن تكثيف حملات التسويق في الولايات المتحدة واليابان ودول الخليج بالإضافة لزيادة حجم الرحلات من الأسواق الأوروبية . ويقابل هذا التخطيط لتهيئة السوق المحلي عن طريق تشجيع زيادة عدد الغرف الفندقية في كل من العقبة والبتراء بما يقارب من ٦٠٠ غرفة منها ٤٠٠ غرفة في العقبة ومئتين في البتراء .

كذلك قامت وزارة السياحة بإعداد الدراسات اللازمة لإعادة النظر بأسس تصنيف المؤسسات الفندقية المعمول بها تمهيداً لتطويرها ورفع مستواها . كذلك قامت وزارة السياحة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للإنماء ومنظمة العمل الدولية (I.L.O) لإعداد الدراسات تمهيداً لوضع خطة مستقبلية لتطوير القوى العاملة في مجال السياحة (١) .

ثانياً : حجم الاستثمارات وكيفية تهيئتها

يشكل الاستثمار جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي ، وتكمن أهمية الاستثمار في أنه يزيد المقدرة الانتاجية للاقتصاد من خلال زيادة التراكم في رأس المال على شكل سلح رأسمالية . وفي العادة يقوم القطاع الخاص بالجزء الأكبر من الاستثمار . في حين يغطي القطاع العام المشاريع الاستثمارية التي يكون مردودها الاقتصادي قليل ولكن مردودها الاجتماعي كبير .

فيما يخص قرار الاستثمار السياحي في القطاع العام ، نلاحظ عدم وجود وحدة إدارية متخصصة تلوم باتخاذ هذا القرار في وزارة السياحة حيث لا يبين الهيكل التنظيمي أي وحدة متخصصة في دراسة وإعداد خطط الاستثمار . وعند الاستفسار لدى المسؤولين في وزارة السياحة تبين

(١) وزارة السياحة والاثار ، نشرة عن الجوانب التنظيمية للسياحة في الأردن ، صفحة ٥ .

ان قرارات الاستثمار تتخذ حسب معطيات منها :

١ - بروز حاجة ملحة لإنشاء مشاريع سياحية أو تطوير المشاريع القائمة ، وتبرز الحاجة الملحة هذه عند ازدياد الطلب على إحدى المناطق نتيجة اكتشاف مغريات سياحية في تلك المنطقة كوجود المياه المعدنية أو الأثار ... إلخ . أو قد تزداد أهمية منطقة معينة نتيجة التقدم العمراني ووصول الطرق إليها . وفي هذه الحالة تتحرك الوزارة لتقوم بتقديم خدمات مباشرة عن طريق إنشاء استراحات أو متنزهات وما شابه . وقد يكون رد فعل الوزارة محاولة حث القطاع الخاص على التحرك للاستثمار في المنطقة المذكورة .

٢ - القناة الأخرى التي يمكن ان تؤدي لاتخاذ قرار استثماري من قبل وزارة السياحة هي عن طريق إعلام الوزارة عن الحاجة للمشاريع السياحية بواسطة البلديات والمجالس القروية ويتم ذلك بطلب مخصصات للقيام بمشاريع إنشاء وتطوير الأماكن السياحية في المناطق المذكورة . ويكون هذا بمثابة مؤشر لنقص الاستثمار السياحي في تلك المنطقة ويدعو بالتالي لاتخاذ قرار الاستثمار .

٣ - يمكن ان يتم اتخاذ قرار الاستثمار نتيجة اجتهادات شخصية لكبار مسؤولي الوزارة .

أما بالنسبة للقطاع الخاص ، فإن القرار بالاستثمار في إحدى مجالات السياحة يخضع في العادة لاعتبارات تحليق الأرباح . وتقوم وزارة السياحة بدورها بتقديم النصح حول المشاريع التي يمكن للقطاع الخاص ان يساهم بها .

وتعتبر قرارات الاستثمار في القطاع الخاص قرارات مستقلة حيث لا تلزم الوزارة أي مشروع بتقديم دراسة جدوى بالرغم من أهمية مثل هذه الدراسات . خصوصاً في المشاريع السياحية نظراً للخبرة القليلة

في إدارة وتشغيل هذا النوع من الاستثمارات .

حجم الاستثمار في القطاع السياحي :

يبين الجدول رقم (٩) حجم الاستثمارات التي قدرتها خطط التنمية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٣ - ١٩٩٠ في القطاع العام والخاص .

وارقام الجدول رقم (٩) تمثل الارقام التقديرية عن حجم الاستثمارات في خطط التنمية . أما الارقام الحقيقية فهي غير متوفرة نظراً لعدم وجود إحصاءات عن الاستثمار على المستوى القطاعي . وهذا يعني أن ارقام الاستثمار الحقيقية قد تكون أكبر من الارقام الواردة في الجدول أو أقل منها . وهذا يعتمد على الظروف الاقتصادية التي رافقت كل من الخطط السابقة . وهذه الظروف قد تؤدي إلى أن تكون أرقام الاستثمار المقدرة أكبر من تلك الفعلية كما في خطة (٨٦ - ٩٠) (١) . أو قد تكون الارقام الفعلية أكبر من تلك المقدرة كما سبق وذكرنا بالنسبة لخطة (٧٦ - ٨٠) . وبالرغم من عدم التطابق هذا إلا أن الارقام التقديرية الواردة في الجدول رقم (٩) توفر أساساً مقبولاً للتحليل .

تبين لنا ارقام الجدول (٩) أن مجمل الاستثمارات المقدرة في قطاع السياحة خلال الفترة ١٩٧٣م - ١٩٩٠ كانت حوالي ١٦١ مليون دينار .

ساهم القطاع العام بتمويل ما نسبته ٣٥% منها ، في حين شكلت مساهمة القطاع الخاص ٦٥% . ونلاحظ أن استثمارات القطاع العام كانت أكبر من استثمارات القطاع الخاص خلال خطة التنمية الثلاثية (٧٣ - ٧٥) . في حين فاقت استثمارات القطاع الخاص استثمارات

(١) بسبب الازمة الاقتصادية التي واجهها الاردن عام ١٩٨٨ ، توفقت معظم المشاريع التي كانت موضوعة في الخطة لذلك من المتوقع أن تكون الارقام المقدرة أكبر من الارقام الفعلية .

الحكومة في باقي الخطط . ويدل هذا على تراجع مشاركة القطاع الحكومي في الاستثمار السياحي . ومما يؤكد هذا التراجع أن نسبة الاستثمار في قطاع السياحة إلى إجمالي الاستثمارات الحكومية في باقي القطاعات كانت ٣,١٨% خلال الفترة ٧٦ - ٨٠ . وتراجعت هذه النسبة لتصل إلى ١,٩٩% خلال الفترة ٨١ - ٨٥ (١) .

وإذا ما قارنا الدخل السياحي بحجم الاستثمارات نرى أن إجمالي استثمارات خطط التنمية المتعاقبة منذ عام ٧٣ وحتى عام ٩٠ والتي بلغت ١٦٠,٩٥ مليون دينار تشكل ما نسبته ٦,٥% من الدخل السياحي المتراكم خلال الفترة والذي بلغ ٢٤٧٣,١ مليون دينار (٢) .

وعند النظر إلى حجم الاستثمار في قطاع السياحة نلاحظ أن الاستثمار كان قليلاً سواء على صعيد نسبة هذا الاستثمار إلى مجمل الاستثمار الحكومي أو على صعيد نسبته من الدخل السياحي . ولعل السبب في هذا يرجع إلى النمو المتواصل والكبير الذي شهده القطاع السياحي بسبب استقرار الأوضاع الأمنية في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة السبعينات ، الأمر الذي جعل متخذ القرار يعتقد بأن هذا القطاع سيواصل نموه بدون الحاجة لزيادة حجم الاستثمار .

وتشير الدراسات إلى هذه الحالة وتري الدراسات أن الاهتمام بتنمية القطاع السياحي يجب أن يستمر حتى ولو حقق هذا القطاع معدلات نمو مرتفعة (٣) . حيث أن صناعة السياحة أصبحت تأخذ طابع التنافس الشديد بتقدم وسائل الإعلان والمواصلات الأمر الذي جعل المناطق السياحية الجديدة متوفرة بكثرة ومعروفة . كذلك تواجه صناعة السياحة الاحتكارات العالمية على مستوى الفنادق وشركات

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨١ - ١٩٨٥ ، صفحة ٥٦ .

(٢) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة .

(٣) McIntoch , Robert , And Cupta , Shashikant ; Tourism Principles , practices , Philisophies , Grid Publishing Inc., 1977 P,131 .

الطيران والمؤسسات السياحية (١) . كل هذا يدعو إلى تكثيف الجهود لمواجهة التنافس الذي يتعرض له قطاع السياحة عن طريق زيادة الإنفاق على الأبحاث والدراسات لأن الدراسات والأبحاث هي التي تستطيع أن تحدد حجم الاستثمار المطلوب وأولوياته وطرق إنفاقه .

جدول رقم (٩)

استثمارات خطط التنمية في قطاع السياحة والآثار . (مليون دينار)

الخطوة	استثمارات القطاع العام	استثمارات القطاع الخاص
٧٣ - ٧٥	٤,٢٧	٢,٨٠
٧٦ - ٨٠	٧,٢٧	١٧,١٣
٨١ - ٨٥	١٨,٨٤	٤٦,٨١
٨٦ - ٩٠	٢٥,٥٣	٣٨,٣٠
المجموع	٥٥,٩١	١٠٥,٠٤
المجموع الكلي	١٦٠,٩٥	

- المصدر : (١) المجلس القومي للتخطيط ، خطط التنمية ، ٧٣-٧٥ ص: ١٥٣ .
 . ٧٦-٨٠ ص: ١٦١
 . ٨١-٨٥ ص: ١٣٤
 (٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ٣٦٤ .

أما فيما يخص استثمار القطاع الخاص في مجال السياحة فإنه يتركز في عدة مجالات أهمها الفنادق حيث يوجد في المملكة ١١١ فندقاً مصنفاً يبلغ عدد الغرف في هذه الفنادق ٦٢٧٣ غرفة .

كذلك يوجد ١١٢ فندقاً غير مصنف ويبلغ عدد الغرف فيها ١١٨٥ غرفة (٢) . وحسب تقديرات المهندسين والاستثماريين المتخصصين، تقدر

(١) تسيطر أمريكا وأوروبا على ٦٩% من عدد الاسرة مقارنة بنسبة ٣١% لبقية العالم . أنظر :
Acsher , Francois , Tourism , transnational - Corporations and Cultural identities, UNESCO , Paris , 1985 , P 63 .
 (٢) أنظر جدول رقم (١) .

تكلفة الغرفة الفندقية في فنادق الخمسة نجوم ما بين ٨٠ - ٩٠ ألف دولار . وتبلغ هذه التكلفة حوالي ٦٠ - ٧٥ ألف دولار لفنادق الاربعة نجوم . في حين تقدر تكلفة إنشاء الغرفة في فنادق الثلاث نجوم بحوالي ٤٠ ألف دولار (١) .

وإذا ما نظرنا إلى الجدول رقم (١٠) نلاحظ أن عدد الفنادق المتوقع أن يتم إنشاؤها في المملكة في العام ١٩٩٠ هي ١١ فندقاً تتوزع على مختلف مناطق المملكة . توفر هذه الفنادق طاقة إيواء تبلغ ٦٤٨ غرفة . وتبلغ كلفتها حوالي ١٠,٤ مليون دينار ، وإذا قسمنا إجمالي تكاليف الغرف في جدول رقم (١٠) على عدد الغرف يكون نصيب الغرفة حوالي ١٦ ألف دينار أو ما يقارب ٢٤ ألف دولار (٢) . ومن المهم أن نلاحظ أن هذا المبلغ لا يخص جميعه لتجهيز الغرف لأن جزءاً من التكاليف ينفق على شكل تجهيزات مختلفة كالمرافق العامة والمصاعد ومواقف السيارات... إلخ .

بالإضافة للفنادق يساهم القطاع الخاص بالاستثمار في عدد من الفنادق السياحية مثل مكاتب السياحة والسفر وقد بلغ عدد هذه المكاتب ٢٠٥ مكتباً .

كذلك يساهم القطاع الخاص في إنشاء مكاتب لتأجير السيارات بلغ عددها ٥٦ مكتباً عام ١٩٨٩ تقوم بتأجير ما مجموعه ٨٦٠ سيارة سياحية . كذلك بلغ عدد متاجر الحف الشقية ٨٥ متجراً في مختلف مناطق المملكة .

وبالإضافة للفنادق السياحية سابقة الذكر يقوم القطاع الخاص بالاستثمار في المطاعم والنوادي والبارات والملاهي الليلية والمسارح ودور السينما والمتنزهات ... إلخ .

(١) تم الحصول على هذه المعلومات من قسم الدراسات في وزارة السياحة (٢) وهذه الأرقام تبين أن تقديرات وزارة السياحة مبالغ فيها .

جدول رقم (١٠)

المشاريع الفندقية لعام ١٩٩٠

الملكية	التاريخ المتوقع للافتاح	الكلفة بالدينار	عدد الاسرة	عدد الغرف	الموقع	التصنيف المتوقع	الفندق
خاص	١٩٩٠/١٢	١,٥٠٠,٠٠٠	١٣٢	٧٢	العقبة	اربع نجوم	فندق الخليج
		١,٥٠٠,٠٠٠	١٣٢	٧٢	المجموع		
خاص	١٩٩٠/١٢	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٦٨	١٣٤	عمان	ثلاث نجوم	فندق هاشم
خاص	١٩٩١/١٢	٠,٥٠٠,٠٠٠	١٦٤	٨٢	اربد	ثلاث نجوم	فندق برج اربد
خاص	١٩٩١/١٢	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٦	٤٨	عجلون	ثلاث نجوم	فندق الناصر
خاص عام	١٩٩٠/١٢	٠,٥٠٠,٠٠٠	٨٦	٤٣	المخيبة اربد	ثلاث نجوم	فندق الحمه
خاص	١٩٩٠/٦	٠,٧٥٠,٠٠٠	١٠٠	٦٠	اربد	ثلاث نجوم	فندق حجازي
خاص	١٩٩٠/٦	٠,٧٥٠,٠٠٠	٩٢	٤٦	عمان	ثلاث نجوم	فندق ابو جابر
خاص	١٩٩١/١٢	٢,٣٢٤,٩٠٠	١٢٠	٦٠	الرمشا	ثلاث نجوم	فندق جزيرة الاحلام
خاص	١٩٩٠/١٢	٠,٧٥٠,٠٠٠	٩٦	٤٨	العقبة	ثلاث نجوم	فندق نيروخ
		٧,٥٧٤,٩٠٠	١٠٢٢	٥٢١	المجموع		
خاص	١٩٩٠/١٢	٠,١٥٠,٠٠٠	٥٠	٢٥	معان	نجمة	فندق محمد شفيق الخوري
خاص	١٩٩٠/٦	١,١٥٠,٠٠٠	٣٠	٣٠	الشونة الشمالية	نجمة	فندق بلدية الشونة
		١,٣٠٠,٠٠٠	٨٠	٥٥	المجموع		
		١٠,٣٧٤,٩٠٠	١٢٣٤	٦٤٨	المجموع		

المصدر : دائرة المهن السياحية ، وزارة السياحة .

ولم يتم الحصول على إحصاءات عن هذه الفعاليات نظراً لعدم وجود

جهة واحدة مسؤولة عن الإشراف على هذه النشاطات .

على صعيد التسهيلات الائتمانية المقدمة للطايع السياحي يبين

الجدول رقم (١١) توزيع التسهيلات الائتمانية على عدد من القطاعات

الاقتصادية ، ونلاحظ ان نصيب القطاع السياحي والفنادق والمطاعم من هذه التسهيلات قد نما من ٩,٧ مليون دينار عام ١٩٧٩ إلى ٣٠٠٨ مليون دينار عام ١٩٨٩ . ولو أخذنا التسهيلات المقدمة للقطاع السياحي عام ١٩٨٩ لوجدنا ان قطاع السياحة يعتبر من القطاعات الأقل حظاً من حيث الحصول على هذه التسهيلات .

وهذا قد يكون بسبب :

١ - عدم تعريف القطاع السياحي بشكل جيد ، حيث ان العديد من الاستثمارات في قطاع الإنشاءات ، والزراعة ، والصناعة ، والنقل تتشابه وتتداخل في القطاع السياحي . وهذا يعني أن جزءاً من التسهيلات المقدمة للقطاعات الإنشاءات ، والزراعة ، والصناعة ، والنقل تصب في القطاع السياحي ، أو يكون قطاع السياحة محظواً لها .

جدول رقم (١١)
توزيع التسهيلات الائتمانية على عدد من القطاعات الاقتصادية
(مليون دينار)

النشاط	١٩٧٩	١٩٨٩	نسبة الزيادة
بلديات ومؤسسات عامة	٢٧,٨	٢١٧,٧	%٦٨٣,١
زراعة	١٧,٤	٤٧,٤	%١٧٢,٤
صناعة	٥٦,٥	٢١٩,٧	%٢٨٨,٨
تعيين	٤,٠١	١٩,٣	%٣٨١,٣
تجارة عامة	١٣٤,٢	٣٩١,٥	%١٩١,٧
إنشاءات	١٥١,٠	٣٩٩,١	%١٦٤,٣
خدمات النقل	١٣,٠	٤٢,٩	%٢٣٠,٠
سياحة وفنادق وسلاعم	٩,٧	٣٠,٨	%٢١٧,٥
مؤسسات مالية	٤,٨	٣٢,٦	%٥٧٩,١
أصحاب المهن والافراد	٢٩,٧	٢٥٣,٨	%٧٥٤,٥
أخرى	١٧,١	٧٥,٧	%٣٤٢,٦

المصدر : البنك المركزي الاردني، النشرة الإحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

- ٢ - قلة تكاليف الاستثمار في المشاريع السياحية مقارنة بالقطاعات الأخرى . كذلك فإن عدد المشاريع السياحية قليل بالمقارنة مع الصناعة ، والزراعة ، إلخ .
- ٣ - عدم وجود مؤسسات إقراض متخصصة في القطاع السياحي .
- ٤ - استخدام رأس المال الأجنبي في عدد من المشاريع . الأمر الذي يمثل الطلب على التسهيلات .

الفصل الثاني
تحليل أثر السياحة في
الاقتصاد الاردني

المبحث الأول : العوائد السياحية ومساهمتها في الاقتصاد

- أولاً - تطور العوائد والمصروفات السياحية في الأردن .
 - ١ - تقدير العوائد والمصروفات السياحية في الأردن .
 - أ - العوائد السياحية .
 - ١-أ أهمية العوائد السياحية على الصعيد التنموي .
 - ١-ب آثار العملية السياحية .
 - ب - المصروفات السياحية .
 - ثانياً - المضاعف السياحي في الاقتصاد الأردني .
 - ١ - احتساب المضاعف السياحي في الأردن .
 - ٢ - تقدير المعاملات .
 - ٣ - إعادة التقييم باستخدام سعر الصرف كمتغير احتياطي .

أولاً - تطور العوائد والمصروفات السياحية في الأردن

تشكل عملية تقدير حجم العوائد السياحية ، أو الانفاق السياحي إحدى المشكلات التي تواجه الباحث عند دراسته للعوائد السياحية . والانفاق السياحي هو ببساطة "انفاق السياح في البلد المضيف" (١) . ولكي نتمكن من معرفة حجم الانفاق فلا بد من التعرف على عدد السياح . وهذا بدوره يتطلب تعريف السائح . وبالرغم من وجود العديد من التعاريف حول من يمكن أن نعتبره سائحاً فإن أحد أهم التعاريف وأكثرها شمولاً هو تعريف المؤتمر الدولي للسياحة (١٩٦٣) :

"السائح عندما نكون بصدد دراسة إحصائية هو كل شخص يلاوم بزيارة بلد آخر غير بلد إقامته المعتادة لأي هدف غير الحصول على وظيفة بأجر في البلد التي يزورها" (٢) .

ولأن عملية حصر أعداد السياح من مجموع الزوار لبلد ما هي عملية صعبة تقوم الدول في سبيل تقدير نفقات السياح باتباع عدد من الطرق (٣) :

١ - تقدير انفاق السياح بواسطة الجهاز المصرفي بالاعتماد على البيانات المصرفية للوقوف على حجم الانفاق بوسائل الدفع المختلفة . وعند استخدام هذه الطريقة لا بد من تقديم التعامل المصرفي بالإضافة لعدم وجود اختلاف بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الحرة (أو السوق السوداء) الأمر الذي يؤدي لتحويل العملة عن غير طريق الجهاز المصرفي . وتنجح هذه الطريقة بشكل كبير في الدول التي تمارس رقابة على

-
- (١) الروبي ، نبيل ، اقتصاديات السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص : ٥٩ .
- (٢) الحامض ، خالد ، السياحة والفندقة في إمارة أبو ظبي ، دائرة التخطيط ، إمارة أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨١ ، ص : ٩ .
- (٣) الروبي ، نبيل ، اقتصاديات السياحة ، مرجع سابق ، ص : ٦٥-٦٧ .

النقد (مثل الرقابة التي كانت موجودة في عدد من الدول الاشتراكية) .

٢ - تقدير الانفاق عن طريق حساب عدد السياح ، متوسط إقامتهم ، متوسط انفاقهم اليومي . وتعتبر هذه الطريقة من الطرق الجيدة لتقدير الانفاق وإن كانت دقة التقديرات في هذه الطريقة تعتمد على الدراسات الإحصائية الدقيقة عن متوسط الإقامة ، ومتوسط الانفاق اليومي للسياح .

٣ - تحليل البيانات عن الضريبة المفروضة على الفنادق وهذه الطريقة مفيدة إذا كانت الضريبة هي ضريبة على المبيعات تطبق كنسبة مئوية من فواتير الفنادق . وعند الأخذ بهذه الطريقة لا بد من تقدير النفقات الأخرى للسياح التي ينقلونها خارج الفندق .

١ - تقدير العوائد والمصروفات السياحية في الأردن :

يتولى البنك المركزي الأردني حساب العوائد والمصروفات السياحية وتظهر تقديرات العوائد السياحية ضمن النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي . ويتم احتساب العوائد كما يلي (١) :

معدل الرقم القياسي X الرقم القياسي
لتكاليف المعيشة لتكاليف المعيشة
لربع المعنى لربع المعنى
لعام ٧٦

معدل الانفاق خلال
الدخل السياحي = عدد القادمين X الربع لكل فئة من X
خلال الربع خلال الربع
الجنسيات المختلفة
على حدة

١٠٠

١ - عدد القادمين خلال الربع .

١ - أردنيون ويتم احتساب ٣٠% منهم على اعتبار أنهم أردنيين غير مقيمين وهم بذلك يعتبرون سياحاً وذلك لسلا ربع الأول و الثاني والرابع . أما الربع الثالث فيحتسب ٧٠% منهم لأن أعداد المغتربين تزداد خلال هذا الربع .

(١) البنك المركزي الأردني .

ب - عرب وشرق أوسطيون :

يحسب ١٠% من الزوار السوريون بالإضافة للزوار من السعودية ،
والعراق، ولبنان، وبقية الدول العربية بالإضافة للزوار من
تركيا وبقية الدول الشرق أوسطية .

ج - أوروبيون ويمثلون الزوار من بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا ،
بقية الدول الأوروبية .

د - أمريكيون ويمثلون الزوار من الولايات المتحدة وبقية
الدول الأمريكية .

هـ - جنسيات أخرى وهم القادمون من البلدان الأخرى .

٢ - أما بالنسبة لمعدل الانفاق خلال الربع فهو يعتمد على دراسة
دائرة الإحصاءات حول معدل الانفاق السياحي في الأردن حسب
الجنسية ومعدل إقامة السائح في الأردن (١) ، حيث يتم احتساب
مبلغ (٤٤) دينار للسياح الأردنيين ، (٥٨,٩) دينار للعرب + شرق
أوسطيون ، و(١٣٥,٣) دينار للأوروبيين ، و(٧٩) دينار للأمريكيين ،
و(٣٠) دينار للجنسيات الأخرى ..

كذلك يقوم البنك المركزي بتقدير النفقات السياحية (انفاق
الأردنيين على السياحة في الخارج) بطريقة مشابهة ويدخل في حساب
النفقات ؛ انفاق الطلاب وانفاق الحجاج .

وفي سياق الحديث عن أسلوب تقدير العوائد والنفقات السياحية
فلا بد لنا من الإشارة إلى أن اعتماد البنك المركزي على نتائج
دراسة الدخل السياحي لعام ١٩٧٦ عند تقدير العوائد والنفقات
وبالرغم من عملية تعديل الأرقام بفرضها في الرقم القياسي لتكاليف
المعيشة تبقى عملية غير دقيقة . حيث يتجاهل هذا الأسلوب التفسيرات
التي يمكن أن تطرأ على معدل إقامة الفرد أو معدل انفاقه (٢) .

(١) دائرة الإحصاءات العامة ، دراسة الدخل السياحي ، ١٩٧٦ .
(٢) تم تعديل طريقة احتساب الدخل السياحي عام ١٩٨٩ ، حيث أصبح
الدخل السياحي يحتسب كما يلي :
الدخل السياحي = عدد المغادرين X معدل إنفاق السياح X الرقم القياسي لتكاليف
المعيشة

١ - العوائد السياحية

أصبحت العوائد السياحية تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الأردني إثر النمو الكبير الذي طرأ على حجم هذه العوائد خلال السنوات الأخيرة . فقد ارتفعت قيمة العوائد السياحية من ٨,٢ مليون دينار عام ١٩٧٢ لتصل إلى ٣١٤,٦ مليون دينار عام ١٩٨٩ . وبالرغم من هذا النمو الكبير فإن معدلات النمو في السنوات الأخيرة هي معدلات متواضعة إذا ما قارناها بتلك المعدلات خلال السبعينات (١) .

ونلاحظ أن العوائد السياحية قد شهدت نسبة نمو سالبة خلال السنوات ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ وعاودت العوائد النمو بنسب جيدة بعد عام ١٩٨٦ حيث كانت نسبة النمو في العوائد السياحية ٣٦,٣% للعام ١٩٨٩ (٢) .

على صعيد أهمية العوائد السياحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن هذه الأهمية أخذت في التزايد . فقد ارتفعت الأهمية النسبية للعوائد السياحية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٩% عام ١٩٧٢ لتصل إلى ١٢,٥% عام ١٩٨٩ (٣) .

جدول رقم (١٢)
معدل النمو في العوائد السياحية ٧٣-٨٩

الفترة	معدل النمو السنوي #
١٩٧٣ - ١٩٧٦	٧٢,٩%
١٩٧٧ - ١٩٨٠	٢٢,٩%
١٩٨١ - ١٩٨٤	٢,٧%
١٩٨٥ - ١٩٨٩	١٣,٧%

المصدر : النشرة الإحصائية الشهرية ، البنك المركزي الأردني ، أعداد مختلفة .
قام الباحث باحتساب النسب .

(١) أنظر جدول رقم (١٢) وجدول رقم (١٤) حول نسب النمو في العوائد السياحية .
(٢) يعزى النمو الكبير في حجم العوائد عام ١٩٨٩ إلى تخفيض سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار مما جعل قطاع السياحة يتمتع بالمنافسة السعرية .

(٣) المقصود بالأهمية النسبية = $\frac{\text{العوائد السياحية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$

على صعيد القطاع الخدمي نلاحظ أن نسبة العوائد السياحية إلى مجموع الملبوضات غير المنظورة قد ارتفعت من ١٤,٧% عام ١٩٨١ إلى ٢١% عام ١٩٨٩ .

كذلك فقد كان للعوائد السياحية أهمية خاصة مقارنة بكل من حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية . حيث شكلت العوائد السياحية ما نسبته ٨٧,٨% من حوالات العاملين في الخارج عام ١٩٨٩ وشكلت ٨٢,٩% من إجمالي المساعدات الخارجية (خاصة + حكومية) للعام نفسه . كذلك يبين لنا الجدول رقم (١٣) التقدم الذي طرأ على مساهمة العوائد السياحية في الناتج المحلي الإجمالي مقابل التراجع الذي شهدته كل من المساعدات الخارجية وحوالات العاملين في الخارج ، حيث انخفضت مساهمة المساعدات الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٧,٢% عام ١٩٨٣ إلى ١٤,٨% عام ١٩٨٩ . بينما كان الإنخفاض في حجم الحوالات أكبر حيث انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٣,٣% عام ١٩٨٣ إلى ١٤% عام ١٩٨٩ .

على صعيد أثر العوائد السياحية على ميزان المدفوعات ؛ تدل التقديرات الأولية لميزان المدفوعات الأردني لسنة ١٩٨٩ على أن العجز في الميزان التجاري سيبلغ ٥٨٣,٧ مليون دينار ، وحيث أن العوائد السياحية لعام ١٩٨٩ تقدر بـ ٣١٤,٦ مليون دينار فإن هذا يعني أن العوائد السياحية ستساهم بتمويل ما نسبته ٥٣,٩% من العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٨٩ .

أما رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات فمن المنتظر أن يعكس فائضاً بمقدار ٢٢٢,٩ مليون دينار لعام ١٩٨٩ . وهذا الفائض كان سيتحول إلى عجز مقداره ٩١,٧ مليون دينار لولا الدخل السياحي . كذلك فإن الوفر النقدي المتحقق في العام ١٩٨٩ والذي بلغ ٣٦٠,٣ مليون دينار كان سينخفض إلى ٤٥,٧ مليون دينار لو استثنينا الدخل السياحي . ويتضح الأثر الصافي للسياحة على ميزان المدفوعات من

خلال الميزان السياحي (العوائد السياحية - النفقات السياحية). كما يبين جدول رقم (١٥) فإن الميزان السياحي يترك أثراً إيجابياً على ميزان المدفوعات كون الميزان السياحي يظهر فائضاً مستمراً .

جدول رقم (١٣)

مساهمة العوائد ، الصادرات ، والحوالات ، والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)

المدة	(١) العوائد السياحية	نسبة (١) من (٥)	(٢) الصادرات	نسبة (٢) من (٥)	(٣) المساعدات	نسبة (٣) من (٥)	(٤) الحوالات	نسبة (٤) من (٥)	(٥) الناتج المحلي
١٩٨٢	١٨٢,١	\$١٠,٦	١٦٠,١	\$٩,٢	٢٩٦,٨	\$١٧,٢	٤٠٢,٩	\$٢٢,٢	١٧٢٨,١
١٩٨٤	١٧٢,٢	\$٩,٥	٢٦٦,١	\$١٤,٤	٢٨٥,٦	\$١٥,٧	٤٧٥,٠	\$٢٦,١	١٨١٨,٧
١٩٨٥	٢٠٤,٢	\$١٠,٨	٢٥٥,٢	\$١٢,٦	٢١٧,٥	\$١٦,٩	٤٠٢,٩	\$٢١,٠	١٨٨٠,٥
١٩٨٦	١٨٦,٤	\$٩,٢	٢٢٥,٦	\$١١,١	٢٤٠,٥	\$١١,٩	٤١٤,٥	\$٢٠,٥	٢٠٢٤,٦
١٩٨٧	١٩٦,٤	\$٩,٥	٢٤٨,٨	\$١٢,-	٢٠٦,٢	\$٩,٩	٢١٧,٧	\$١٥,٢	٢٠٧٢,٢
١٩٨٨	٢٢٠,٨	\$١٠,٥	٢٢٤,٨	\$١٤,٨	٢٤١,٩	\$١١,٠	٢٢٥,٧	\$١٥,٢	٢١٨٩,٥
١٩٨٩	٢١٤,٨	\$١٢,٢	٥٢٤,٥	\$٢٠,٩	٢٧٩,٢	\$١٤,٨	٢٥٨,٢	\$١٤,٥	٢٥٥٦,٦

المصدر : النشرة الإحصائية الشهرية ، البنك المركزي الأردني . أعداد مختلفة .

أما بالنسبة للقطاع الخارجي فقد كانت نسبة العوائد السياحية إلى الصادرات الوطنية ١٦٢,٧% عام ١٩٧٨ . انخفضت هذه النسبة إلى ٧١,١% عام ١٩٨٨ ووصلت إلى ٥٨,٩% عام ١٩٨٩ . ويعود هذا إلى التشجيع المستمر الذي يلقاه قطاع التصدير المحلي بالإضافة لما حققه هذا القطاع من نسب نمو عالية .

على صعيد المستوردات . فقد ارتفعت نسبة العوائد السياحية إلى إجمالي المستوردات من ٨,٦% عام ١٩٧٢ لتصل إلى ٢٥,٨% عام ١٩٨٩ .

جدول رقم (١٤)

الميزان السياحي ونسبة النمو السنوي في الدخل السياحي للفترة

١٩٨٩-١٩٧٧
(بالمليون دينار)

نسبة النمو في الدخل السياحي	نسبة (٢) من (١)	صافي الدخل السياحي	الإنفاق على السياحة (٢)	الدخل السياحي (١)	السنة
%٢٧,٩	%٤٤	٥٢,٨	٤٢,٢	٩٥	١٩٧٧
%٩,٨	%٦٠,٩	٤٠,٧	٦٣,٥٩	١٠٤,٢٩	١٩٧٨
%٢٧,٨	%٦٧,٣	٤٣,٦	٨٩,٧٢	١٣٣,٣٤	١٩٧٩
%١٦,٢	%٦٩,٦	٤٧,٠	١٠٧,٨٥	١٥٤,٩٢	١٩٨٠
%١٦,٧	%٦٧,٣	٥٩,٢	١٢١,٥٥	١٨٠,٨٤	١٩٨١
%١,٥	%٧١,٥	٥٢,٢	١٣١,٢٨	١٨٣,٤٨	١٩٨٢
%٠,٠٠٢ -	%٧٢,٣	٥٠,٧	١٣٢,٤٣	١٨٣,٠٥	١٩٨٣
%٠,٠٥٤ -	%٨٤,٥	٢٦,٧	١٤٦,٤٥	١٧٣,٢٢	١٩٨٤
%١٧,٩	%٨١,٥	٣٧,٨	١٦٦,٤٢	٢٠٤,١٧	١٩٨٥
%٠,٠٨٨ -	%٨٣,٣	٣١,١	١٥٥,٢٠	١٨٦,٣٣	١٩٨٦
%٥,٤	%٧٦,٧	٤٥,٧	١٥٠,٧٠	١٩٦,٣٦	١٩٨٧
%١٧,٥	%٧٧,٣	٥٢,٥	١٧٨,٢٨	٢٣٠,٧٦	١٩٨٨
%٣٦,٤	%٧٧,١	٧٢,٢	٢٤٢,٤٠	٣١٤,٦٠	١٩٨٩

المصدر : النشرة الإحصائية الشهرية ، البنك المركزي الاردني .
اعداد مختلفة .

* قام الباحث باحتساب النسب

وبالنظر لما سبق يمكننا أن نستنتج التالي :

- ١ - تتأثر العوائد السياحية بمجمل الأوضاع الاقتصادية ، الاجتماعية ، والسياسية الداخلية والخارجية كأثر ملاموساً لا سيما وأن الاقتصاد الاردني يعتبر اقتصاداً مفتوحاً على الخارج

بشكل كبير (١) .

ونلاحظ هذا التأثير من استقرار نسب نمو العوائد السياحية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ فقد بلغ متوسط نسبة النمو خلال الفترة المذكورة ٤٨,٥% سنوياً في حين انخفض متوسط نسبة النمو خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨ إلى ٧,٤% سنوياً فقط وشهدت الأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ نسب نمو سالبة . ويعود هذا لأن الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ تميزت بنشاط اقتصادي كبير نتيجة لارتفاع في أسعار البترول الذي أدى لزيادة العوائد من البترول مما ساهم في الانتعاش الإقتصادي في دول الخليج وترك آثراً إيجابية على الاقتصاد الأردني . كذلك تميزت فترة السبعينات بارتفاع أسعار الفوسفات وارتفاع حجم المساعدات الخارجية . على صعيد الوضع السياسي تميزت الفترة بالهدوء حيث لم تشهد المنطقة أي حروب أو اضطرابات سياسية كما برزت الأردن كدولة هامة في المنطقة وأصبحت مركزاً تجارياً مرموقاً في أعقاب اندلاع الحرب الأهلية في لبنان التي كانت تحتل هذا المركز . كل هذا رافقه تنمية شاملة استهدفت البنى التحتية للعديد من القطاعات ذات الصلة بالقطاع السياحي .

أما الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨ فقد تميزت بظهور بوادر ركود عالمي تجلى في تباطؤ النمو الاقتصادي والتضخم النقدي والبطالة الشديدة بالإضافة لضعف التجارة الخارجية وانخفاض حجم التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة وحدوث عدد من الأزمات المصرفية بالإضافة للركود العالمي فقد استمرت أسعار البترول بالانخفاض وشهدت المنطقة اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ والحرب اللبنانية عام

(١) يبرز هذا في الحجم الكبير للاستيراد والتصدير بالإضافة لاعتماد الأردن على الطاقة المستوردة واعتماد الصناعة على المواد الخام المستوردة والتصدير للخارج .

١٩٨٢ ، كل هذه العوامل اشرت تاثيراً سلبياً على حجم العوائد السياحية خلال الفترة المذكورة .

١-١ أهمية العوائد السياحية على الصعيد التنموي .

ونلاحظ هذا من خلال المركز المتقدم الذي أخذت تحتله العوائد السياحية مقابل التراجع في المصادر الرئيسية للعملات الصعبة التي تشكل أهم روافد التنمية . فقد اتجهت المساعدات الخارجية للانخفاض بعد عام ١٩٨١ ، كذلك فإن المساعدات الخارجية تبدي ميلاً للتذبذب وهذا أمر متوقع نظراً لارتباط المساعدات بمتغيرات لا علاقة لها بالاقتصاد ، بل ترتبط المساعدات بالمتغيرات السياسية في أغلب الأحيان مما يوجب إعادة النظر في الدور الإنمائي الذي يمكن أن تقوم به (١) .

أما بالنسبة لحوالات العاملين في الخارج والتي تشكل مع المساعدات الخارجية أهم مصادر دخل المملكة من العملات الصعبة فهي الأخرى آخذة في التراجع بسبب الأوضاع في أسواق الخليج ، المستورد الرئيسي للعمالة الأردنية (٢) . حيث تآثرت دول الخليج بانخفاض أسعار البترول والركود العالمي بالإضافة للنمو في حجم القوى العاملة الوطنية . كل هذا أدى إلى انخفاض الطلب على العمالة الأردنية . وعلى الصعيد التنموي تشير الدلائل على أن مساهمة الحوالات في عملية التنمية هي مساهمة محدودة . فبالرغم من أن العديد من المشاريع الإنتاجية تمولها الحوالات إلا أن جزءاً كبيراً من هذه الحوالات ينفق لتلبية الحاجات الاستهلاكية وغير

(١) بالرغم من أن المساعدات الخارجية قد لعبت دوراً هاماً في نمو الاقتصاد الأردني في السابق إلا أن استمرار هذا النمو يتطلب التوجه نحو دعم التمويل الذاتي للاقتصاد في الفترة المقبلة .
(٢) تستوعب الكويت والسعودية فقط حوالي ٧٠% من الأردنيين العاملين في الخارج ، انظر ، الزعبي ، فايز . القدرة الاستيعابية للعمالة في القطاعين العام والخاص في الأردن ، بحث مقدم للمؤتمر الاقتصادي الأول حول البطالة واستغلال الموارد في الأردن ، جامعة اليرموك ، ١٩٨٨ ، ص : ٢٦ ، جدول رقم (٦) .

الانتاجية مثل شراء الاراضي والعقارات (١) ، أي ان أرقام الحوالات لا تعكس أهميتها في عملية التنمية .

أما بالنسبة للعوائد السياحية فإن مساهمتها في عملية التنمية هي مساهمة هامة نظراً لكبير حجم هذه العوائد من جهة ونظراً لكونها تتوزع على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى .

آثار العملية السياحية :

تبين الأرقام السابقة أثر النشاط السياحي في الاقتصاد عن طريق استعراض التطور الحاصل في حجم العوائد السياحية مقارنة ببعض المؤشرات الاقتصادية .

ولتوضيح دور النشاط السياحي في الاقتصاد نستعرض فيما يلي أهم الفوائد من العملية السياحية ، حيث تحدد معظم الدراسات الفوائد من العملية السياحية كما يلي (٢) :

١ - المساهمة في تدفق العملة الصعبة :

حيث يلعب القطاع السياحي دوراً ملموساً في هذا المجال . وتعتمد أهمية مساهمة السياحة في تدفق العملة الصعبة على عدد من الأمور ، مثل توفر البنية التحتية اللازمة للنشاط السياحي، وقدرة السوق المحلي على الوفاء بمتطلبات القطاع السياحي ، بالإضافة لحجم تحويلات وأرباح العمالة ورأس المال الأجنبي في قطاع السياحة ، ويمكننا هنا أن نحدد أنواع تدفقات العملة الصعبة التالية :

-
- (١) أنظر : زغلول ، اسماعيل ، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني ، البنك المركزي الأردني ، ١٩٨٤ ، ص : ٦٣ .
 (٢) تشير الدراسات إلى بعض سلبيات السياحة على الصعيد الاجتماعي . وفي هذه الدراسة لن يتم بحث الآثار الاجتماعية للسياحة بل سنكتفي بمناقشة الانتقادات لأثر السياحة على الجوانب الاقتصادية . لمزيد من التفاصيل حول الآثار الاجتماعية للسياحة أنظر : Din ,Kader , H."Islam and Tourism", Patterns : Issues, and Options ,Annals of tourism research, volume 16, No. 4 , 1989 , P. 542 .

- ١ - الرسوم والضرائب المحتملة للدولة .
- ب - مساهمة رأس المال الأجنبي في الاستثمار في قطاع السياحة (١) .
- ج - الانفاق الذي يقوم به الزوار .
- د - فروق تحويل العملة .
- ٢ - المساهمة في دعم ميزان المدفوعات .
- تساهم السياحة كصناعة تصديرية في دعم ميزان المدفوعات عن طريق إدخال العملة الصعبة بالإضافة لمساهمتها في زيادة القيمة المضافة والناتج القومي وغيرها من الآثار .
- ٣ - الآثار المضاعف للانفاق السياحي (٢) .
- حيث يولد انفاق السياح الأولي دخولا للفعاليات السياحية التي تقوم بدورها بالانفاق مولدة دخولا جديدة . وهكذا يتضاعف الانفاق الأولي عدة مرات داخل الاقتصاد .
- ٤ - المساهمة في التوازن الإقليمي . بما أن الانفاق السياحي غالباً ما يتم في نفس المنطقة السياحية وبما أن معظم المناطق السياحية تقع في الأقاليم الريفية ، والجبال ، والشواطئ ، الخ فإن هذا يساهم في تنمية هذه المناطق .
- ٥ - مساهمة السياحة في حل مشاكل العمالة . حيث توفر الأنشطة السياحية العديد من فرص العمل (٣) .
- ٦ - جملة من المزايا الإضافية مثل :
- أ - تنمية التكامل الرأسي والافقي بين القطاع السياحي وغيره من القطاعات (٤) .
- ب - تنمية المهارات الإدارية ، حيث تحتاج الأنشطة السياحية إلى خبرة إدارية خاصة .

(١) يعتبر إدخال رأس المال الأجنبي للاستثمار في نشاط ما ربحاً للدولة بينما يعتبر إخراج أرباح هذا الاستثمار خسارة .

(٢) سيتم مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل في الجزء القادم .

(٣) أنظر الفصل الأول من هذه الدراسة .

(٤) أنظر الفصل الأول من هذه الدراسة .

- ج - خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية .
 د - تعزيز التواصل الفكري والحضاري بين الشعوب .
 هـ - مساهمتها في المجالات السياسية ، الثقافية ، الاجتماعية ،
 التربوية والإعلامية (١) .

والفوائد السابقة كمعظم النظريات عرضة للنقد وتضارب الآراء .
 حيث يرى البعض أن الفوائد المقترحة للعملية السياحية والتي سبق
 ذكرها لا يمكن التعويل عليها لدعم القطاع السياحي . وقد ناقش
 (Bryden) مجمل الفوائد السابقة منتقداً إياها . وفيما يلي سنعرض
 أهم ما جاء به (Bryden) (٢) :

ينتقد (Bryden) مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات من
 خلال إدخال العملات الأجنبية على أساس أن المساهمة في ميزان
 المدفوعات غير مقتصرة على النشاط السياحي بل هي صفة عامة تتمتع بها
 أي من الصناعات المصدرة (Export generating) أو صناعات إحلال
 الواردات (Import substitution) . كذلك يرى (Bryden) أن المساهمة
 في ميزان المدفوعات لا تعتبر معياراً كافياً لتأكيد أو نفي أن هناك
 ربحاً من تخصيص الموارد لصناعة السياحة . ويضيف أن أي أثر إيجابي
 على صعيد ميزان المدفوعات يمكن أن يتلاشى بسبب الملكية الأجنبية .

وتعليقاً على هذه النقطة نقول : أنه وبالرغم من دور الصناعة
 في كسب العملة الصعبة ودعم ميزان المدفوعات إلا أن السياحة تبقى
 ذات دور هام نظراً لأن نمو الصادرات الصناعية للأسواق العالمية
 يكون بطيئاً إزاء السياسات التي تضعها الدول المتقدمة أمام دخول
 صادرات الدول النامية ونظراً لما تحتاجه الصناعة من سلع رأسمالية
 وتكنولوجيا حديثة غالباً ما يتم استيرادها من الدول المتقدمة التي

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر : وزارة السياحة
 والآثار ، التقرير السنوي ، ١٩٨١ ، ص : ١١ .
 (٢) أنظر Bryden, John M. Tourism and Development : A case study
of the Common Wealth Caribbean, Cambridge University , 1978.P.72a

تفرض قيود إضافية خصوصاً في مجال تصدير التكنولوجيا الحديثة .
بينما يمتاز القطاع السياحي باستخدام التكنولوجيا المتقدمة بدرجة
أقل بالإضافة لأن التغيير في القطاع السياحي أقل منه لباقي
الصناعات وهذا امر هام نظراً لأن المنافسة في السوق العالمية
تتطلب ملاحقة التغييرات والتطورات أولاً بأول أما في السوق السياحي
فإن الامر ملائم نظراً لأن معدل التغيير يكون بدرجة أقل .

فيما يخص السوق الأردني نلاحظ أن الصناعات التصديرية المهيمنة
هي الصناعات الاستخراجية ، (الطوسفات والبوتاس) ، حيث تساهم بحوالي
٤٠% من إجمالي عوائد المادرات ، والصناعات الكيماوية التي تساهم
بما يقارب ٣٠% من إجمالي عوائد التصدير . وتواجه الصناعات
الاستخراجية مشكلة تذبذب الاسعار . في حين تواجه الصناعات
الكيماوية صعوبة المنافسة في حالة التصدير . فيما عدا ذلك تبقى
صناعات إحلال الواردات والتي من المتوقع أن تلعب دوراً هاماً في
توفير العملة الاجنبية نظراً لارتفاع حجم المستوردات . ولعل أهم
المجالات المتاحة أمام مثل هذه الصناعات تتركز في الصناعات
الغذائية والزراعية وصناعات الغزل والنسيج . ونلاحظ أن أهم المشاكل
التي تواجه صناعات إحلال الواردات هي مشكلة صغر حجم السوق .

في الختام نقول أن أهمية الصناعة في الاردن آخذة في التزايد
ودورها في جلب العملة الصعبة ودعم ميزان المدفوعات في تقدم مستمر
وإن كان هذا لا يلغي الأهمية الواضحة لقطاع السياحة في إدخال
العملة الصعبة بشكل سهل نسبياً بالمقارنة مع الصناعة .

على صعيد مشكلة تخصيص الموارد التي طرحها (Bryden) نلاحظ ما

يلي :

١ - نظراً لما يجابه سوق العمل الأردني من بطالة فإنه من غير
المتوقع أن تكون تكلفة الفرصة البديلة للعاملين في القطاع
السياحي تكلفة عالية بل بالعكس فإنه من المتوقع أن قطاع

السياحة يساهم مساهمة إيجابية في حل مشكلة البطالة .

٢ - إذا ما أخذنا حجم التسهيلات المصرفية المقدمة لقطاع السياحة كمؤشر على حجم الاستثمار في القطاع السياحي ، نلاحظ أن الاستثمارات في القطاع السياحي ضخيلة مقارنة بالزراعة أو الصناعة .. الخ (١) . كذلك فإن هناك العديد من المؤشرات على وجود رأس مال فائض لدى البنوك ، مما يؤكد أن الاستثمار السياحي لا يكون على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى .

٣ - نظراً لصغر مساحة الأردن فإن السوق السياحي في الأردن يمتاز بتمركز السياح في مدينة عمان . حيث يمكن للسائح أن يزور المواقع السياحية ويعود ليقيم في عمان . وهذه السمة جعلت المناطق السياحية المختلفة لا تنافس النشاطات الموجودة في تلك المنطقة خصوصاً النشاطات الزراعية ، باستثناء مدينة العقبة حيث ينافس الميناء وحركة الشحن البحري الأنشطة السياحية .

من الانتقادات الأخرى التي وجهها (Bryden) لعملية السياحة ، دورها في تنمية المناطق غير الصناعية أو دورها في توزيع التنمية على المناطق غير الصناعية (الريفية) . حيث يرى (Bryden) أنه وبالرغم من أن معظم النشاط السياحي يتم في المناطق غير الصناعية فإن السؤال الهام الذي يجب طرحه : هل هذا يؤدي إلى توزيع التنمية بشكل يحقق توزيع أمثل للموارد "أي : هل أن أي توزيع آخر للموارد لا يمكن الوصول إليه إلا بتكلفة أعلى" (٢) يجيب (Bryden) على التساؤل بأنه لا يرى أي دليل على صحة هذا الطرح لأن المناطق السياحية إذا كانت غير صناعية وغير زراعية فهذا يعني أنها تحتاج إلى تكاليف كبيرة لإيجاد البنية التحتية وجذب القوى العاملة مع التأكيد على عدم الاستفادة من البنية التحتية الجديدة للقطاع السياحي لاستخدامات بديلة مما يجعل الاشارة الإيجابية

(١) أنظر الفصل الأول جدول رقم (٩) .

(٢) أنظر Bryden ، مرجع سابق ، صفحة ٧٢ .

(Externalities) لها قليلة .

إما إذا كانت المنطقة زراعية أو صناعية فهناك فسيكون هناك تنافساً على القوى العاملة والأرض بين النشاط السياحي والنشاطات الزراعية أو الصناعية في تلك المنطقة .

أخيراً يؤكد (Bryden) أن القبول بأهمية السياحة على صعيد تنمية المناطق غير الصناعية (الريفية) هو شيء صعب .

من التجربة في الأردن نلاحظ أن قطاع السياحة قد فشل على صعيد التنمية الإقليمية في تنمية المناطق السياحية بدرجة ملموسة . وحتى إذا اعتبرنا أن القطاع السياحي قد ساهم في تنمية بعض المناطق مثل العقبة والبتراء فإن جزءاً هاماً من النشاط الاقتصادي في مدينة العقبة نتج من كونها الميناء البحري الوحيد للأردن . في حين نلاحظ أن نمو منطقة البتراء لا يتلاءم مع كونها أحد أهم المعالم السياحية في الأردن . ولعل السبب الرئيسي وراء عدم مساهمة السياحة في تنمية المناطق الريفية والسياحية بشكل ملموس في الأردن يعود لصغر مساحة الأردن الأمر الذي يجعل من عمان مركز الثقل السياحي فيما يخص الإقامة والإنفاق . حيث يستطيع السائح رؤية المعالم السياحية والعودة إلى عمان في نفس اليوم . كذلك فإن افتقار المناطق السياحية للعديد من الخدمات الأساسية لا يشجع السائح على إطالة مدة الإقامة في تلك الأماكن الأمر الذي ينعكس سلبياً على تنمية تلك المناطق عن طريق السياحة .

على صعيد مساهمة السياحة في خلق فرص العمل نلاحظ أن انتقادات (Bryden) لهذه الميزة أقل حدة مما سبق ، حيث يعترف (Bryden) بأن نسبة العمالة إلى عدد الأسرة الفندقية تبدو أكثر ارتفاعاً في الدول النامية لكنه يؤكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تكلفة البنية التحتية الخاصة للسياحة عند دراسة أثر السياحة على

العمالة واللاخذ بعين الاعتبار تكلفة الغرفة البديلة العالية لبعض العمال في القطاع السياحي .

بالنسبة للأردن فإن مساهمة قطاع السياحة في خلق فرص العمل هي مساهمة واضحة وإن كانت أهمية هذه المساهمة تتوقف على تكلفة البنية التحتية كما ذكر (Bryden) فإنها كذلك تعتمد على مقدرة الاقتصاد بأن يقوم بتزويد القطاع السياحي بالمدخلات اللازمة لبنيته التحتية (١) .

ب - المصروفات السياحية :

كما ذكرنا سابقاً فإن الميزان السياحي يتكون من الدخل السياحية ناقصاً مصروفات الأردنيين على السياحة في الخارج . لذلك فإن أي تخفيض في مصروفات الأردنيين على السياحة في الخارج سيكون له أثر إيجابي على الميزان السياحي وبالتالي على ميزان المدفوعات.

قبل البدء بتحليل المصروفات السياحية لا بد من التذكير بأن أرقام المصروفات السياحية خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٨٩) ستعكس واقع الاقتصاد الأردني خلال تلك الفترة بكل ما تحتويه من مظاهر الانفاق الاستهلاكي والتفاهري . أما بالنسبة للفترة المقبلة فمن المتوقع أن تتضاءل أرقام المصروفات السياحية نظراً للركود الذي أصاب الاقتصاد . كذلك فإن انخفاض سعر صرف الدينار ، وبرامج تشجيع السياحة الداخلية ، وتطور الخدمات السياحية وتعددها كل هذا سيؤدي إلى تقليص في حجم المدفوعات السياحية للخارج .

عند الحديث عن المصروفات السياحية لا بد من التنويه إلى أن بند السفر الوارد في الحساب الجاري ضمن بند المدفوعات غير المنظورة مجزءاً إلى مدفوعات الأردنيين على التعليم ومدفوعات

(١) انظر المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة .

الأردنيين على السياحة والعلاج . وبهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أننا سندخل مدفوعات الأردنيين على التعليم عند الحديث عن المضاعف السياحي في الجزء القادم نظراً لأن هذه المدفوعات تمثل تسرباً من الاقتصاد . أما في هذا الجزء من الدراسة فإننا سندرج المصروفات مُجزأة إلى المدفوعات على التعليم والمدفوعات على السياحة والعلاج (١) .

يلاحظ ، المتفحص للميزان السياحي ، أن هذا الميزان يحقق فائضاً مستمراً ومنذ فترة طويلة . إلا أن المصروفات السياحية لا تزال تشكل نسبة مرتفعة من إجمالي المدفوعات غير المنظورة . فقد كانت قيمة المصروفات السياحية ٢٤٢,٤ مليون دينار عام ١٩٨٩ ، أي ما نسبته ٣٦% تقريباً من إجمالي المدفوعات غير المنظورة . بينما شكلت المصروفات على السياحة والعلاج فقط (بدون التعليم) للعام نفسه ما نسبته ٢٥,٤% من إجمالي المدفوعات غير المنظورة أو ما قيمته ١٧١,٣ مليون دينار .

جدول رقم (١٥)
أهم المستوردات السلعية (٢) للعام ١٩٨٩ (مليون دينار)

١٨٧,٧	المواد الغذائية
٤٠,٧	المواد الخام
٢٣٨,٤	الوقود
١٣٤,٢	المواد الكيماوية
٢٥٨,١	آلات ومعدات النقل
٨٤,٧	مصنوعات متنوعة

المصدر : النشرة الإحصائية الشهرية ، البنك المركزي ، المجلد الخامس والعشرون العدد ٢٤ ، ص ٥٨ .

- (١) بلغت مصروفات الأردنيين على التعليم في الخارج حوالي ٧١ مليون دينار عام ١٩٨٩ في حين كانت مدفوعات الأجنبي على التعليم في الأردن حوالي ٧ مليون دينار للعام نفسه أنظر مسح القادمين والمغادرين ، مرجع سابق ، جدول رقم (١٢) .
- (٢) تمثل المستوردات الواردة في الجداول ، مستوردات مختلف القطاعات الاقتصادية ، وليس مستوردات القطاع السياحي لوحده .

ونلاحظ أن المصروفات السياحية تشكل تسرباً كبيراً للعملة الصعبة . وإذا ما نحن قارنا المصروفات السياحية بالمستوردات السلعية نلاحظ أن قيمة المصروفات السياحية تشكل ما نسبته ١٩,٨% من مجمل المستوردات السلعية للعام ١٩٨٩ ، وتنخفض هذه النسبة إلى ١٤% إذا استثنينا المصروفات على التعليم . كذلك بلغت نسبة المصروفات السياحية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩,٥% عام ١٩٨٩ تنخفض إلى ٦,٧% عند استثناء المصروفات على التعليم .

وإذا نظرنا إلى جدول رقم (١٥) الذي يبين أهم المستوردات السلعية لعام ١٩٨٩ مصنفة حسب النوع ، نلاحظ أن الانفاق على استيراد المواد الغذائية كان ١٨٧,٧ مليون دينار . في حين أن المصروفات السياحية (قيمة المستورد من الخدمات السياحية) بلغت ٢٤٢,٤ مليون دينار لنفس العام .

وبلغت قيمة المستوردات من الآلات ومعدات النقل ٢٥٨,١ مليون دينار ، وتشكل هذه الآلات والمعدات سلعاً رأسمالية هامة في عملية التنمية .

مما سبق يتبين لنا أن قيمة المستوردات السياحية تمثل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد ، يجب العمل على تقليصه عن طريق إيجاد البديل المحلي سواء على صعيد المصروفات السياحية أو على صعيد المصروفات على خدمات التعليم . وضرورة التركيز على تخفيض المصروفات السياحية تنبع من كبر حجم هذه المصروفات من جهة ومن توفر البدائل السياحية في الأردن من جهة أخرى .

ثانياً - مضاعف الإنفاق السياحي في الاقتصاد الأردني

يهتم التحليل الاقتصادي باستخدام المضاعف ، بالتفاعل الذي يحصل داخل الاقتصاد نتيجة للتغير في أحد العوامل المؤثرة في هذا الاقتصاد في المدى القصير . وبالرغم من أن فكرة المضاعف تتلخص في حدوث إنفاق خارجي يؤثر على أحد المتغيرات الكلية في الاقتصاد ، إلا أن طريقة التنظير التي اعتمدت لشرح هذه العلاقة بين الإنفاق الأولى والمتغيرات الكلية تختلف باختلاف والنظريات الاقتصادية .

فهناك المضاعف الذي يعتمد على نظرية القاعدة (Base - Theory Multiplier) حيث يتم تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين ، قطاع تصديري وهو قطاع القاعدة (Base - Sector) وقطاع محلي يكون معتمداً بدرجة كبيرة على أنشطة قطاع القاعدة . ويكون اشتقاق المضاعف السياحي إذا ما استطعنا تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى أنشطة تخدم القاعدة وأنشطة تخدم القطاع المحلي (١) . والنماذج التي تعتمد هذه النظرية هي نماذج قليلة ونادراً ما تستخدم في الأبحاث العلمية .

كذلك تعتمد أعداد كبيرة من أبحاث المضاعف على المضاعف ذي الأصول الكينزية . حيث تعتمد قيمة المضاعف هنا على مقدار التسربات من الاقتصاد على شكل ادخارات ومستوردات (٢) .

والنوع الأخير من التنظير للمضاعف يعتمد على جداول المدخلات - المخرجات المستمدة من تحاليل ليوننتيف . ويمكننا شرح فكرة هذا المضاعف باستخدام جداول المدخلات - المخرجات الافتراضية كما يلي :

(١) Archer , Brian H. , Tourism multipliers : The state of art. (١) University of Wales Press , 1977 . P.P. 14-15 .
(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر اشتقاق المضاعف السياحي في هذا القسم .

المجموع	المصادر	انفاق القطاع العائلي	صناعة ٢	صناعة ١	
١٠٠٠	٣٨٠	٢٠٠	٣٢٠	١٠٠	صناعة ١
١٦٠٠	٣٦٠	٣٠٠	٦٤٠	٣٠٠	صناعة ٢
١٠٠٠	٥٤٠	١٠٠	١٦٠	٢٠٠	القطاع العائلي
١٢٨٠	-	٤٠٠	٤٨٠	٤٠٠	الواردات
٤٨٨٠	١٢٨٠	١٠٠٠	١٦٠٠	١٠٠٠	المجموع

المصدر : Archer , Brian H. , Tourism multipliers : The state of : art University of Wales Press , 1977 . P. 6 .

حيث يمثل الجدول أعلاه اعتماداً معيناً من صناعتين . حيث تمثل المصفوف قيمة مبيعات كل صناعة للأخرى ، في حين تمثل الأعمدة قيمة مشتريات كل صناعة من الأخرى . أي أن كل خانة في الجدول تمثل قيمة مبيعات الصناعة الموجود في السطر إلى الصناعة المقابلة في العمود .

وإذا ما عبرنا عن الخانات بين الصناعة ١ والصناعة ٢ على شكل معاملات (Coefficients) أي بلمسة الخانات التي تمثل المعاملات بين الصناعتين على مجموع العمود فإننا نحصل على المصفوفة التالية (١) :

$$A = \begin{bmatrix} 0.1 & 0.2 \\ 0.3 & 0.4 \end{bmatrix}$$

وإذا ما اعتبرنا لغايات التبسيط أن مبيعات الصناعتين لكل من القطاع العائلي والمصادر مجموعة واحدة تمثل الطلب النهائي فإننا نحصل على :

$$Y = \begin{bmatrix} 580 \\ 660 \end{bmatrix}$$

(١) الأرقام افتراضية .

مما سبق تكون المبيعات الإجمالية للصناعتين (X) كما يلي :

$$X = \begin{bmatrix} 1000 \\ 1600 \end{bmatrix}$$

ويمكننا الآن وضع ما سبق على صيغة المعادلة التالية :

$$X = AX + Y \quad \dots\dots\dots(1)$$

$$\begin{bmatrix} 1000 \\ 1600 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0.1 & 0.2 \\ 0.3 & 0.4 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1000 \\ 1600 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 580 \\ 660 \end{bmatrix}$$

من المعادلة (١) أعلاه نحصل على :

$$X - AX = Y$$

$$(I - A) X = Y$$

$$X = (I - A)^{-1} Y \quad \dots\dots\dots(2)$$

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{bmatrix} = \text{حيث } I \text{ هي مصفوفة الوحدة}$$

من المعادلة (2) أعلاه إذا ازداد الطلب النهائي Y يكون الناتج الجديد المتولد كما يلي :

$$\Delta X = (I - A)^{-1} \Delta Y$$

حيث يمكننا اشتقاق المضاعف من المعادلة السابقة :

$$(I - A)^{-1} = \frac{\Delta X}{\Delta Y}$$

كذلك يمكننا تحديد عدد من المضاعفات حسب الظاهرة التي يسعى

المضاعف لقياسها :

١ - مضاعف الدخل : وتلجمع الدراسات على أن هذا المضاعف يسعى لقياس

تأثير ٣ أنواع من الإنفاق السياحي على الدخل وهذه الأنواع

هي (١) :

- ١ - الإنفاق المباشر لأصحاب الطعاليات السياحية .
- ب - الإنفاق غير المباشر على شكل أجور داخل الاقتصاد .
- ج - الإنفاق الذي يحفظه الإنفاق السياحي الأولي في القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- ٢ - مضاعف المبيعات : حيث يقيس هذا المضاعف أثر الإنفاق السياحي على حجم المبيعات في الاقتصاد .
- ٣ - مضاعف الانتاج : حيث يربط هذا المضاعف ما بين الزيادة في الإنفاق السياحي الأولي والزيادة في الانتاج في مجمل الاقتصاد . ويختلف هذا المضاعف عن المضاعف السابق في أنه يتضمن التغير في المخزون بالإضافة للتغير في المبيعات .
- ٤ - مضاعف العمالة : وهو يسعى لقياس العمالة المتولدة نتيجة للإنفاق السياحي . وعادة ما يقاس هذا المضاعف باحتساب نسبة العمالة المباشرة وغير المباشرة إلى العمالة المباشرة التي حظها الإنفاق السياحي الابتدائي .

كما ذكرنا في بداية هذه المقدمة فإن التحليل باستخدام المضاعف يستخدم بشكل رئيسي لقياس الأثر الاقتصادي في المدى القصير . ويواجه استخدام المضاعف كأداة تحليلية لقياس الأثر الاقتصادي للعملية السياحية عدداً من الانتقادات . وأهم هذه الانتقادات هو ذلك الذي يرى أن عملية التحليل باستخدام المضاعف تفترض ضمناً أن تكلفة الفرصة البديلة للمصادر هي صفر . أي أن استخدام المصادر الاقتصادية في الأنشطة السياحية لا يتضمن تكلفة حقيقية للمجتمع . وقد ناقش (Bryden) (٢) هذه الفكرة بشكل مستفيض في دراسته عن جزر

(١) Mathieson , Alister . and Wall , Geoffrey , Tourism , economic , physical and social impacts , Longman group limited , 1982 , P. 65 .

(٢) انظر Bryden , مرجع سابق ، ص : ١١٧ .

الكاربيبي . وتوصل إلى نتيجة أن استخدام تحليل التكلفة والمنفعة (Cost - Benefit Analysis) هو الأسلوب الأجدى لقياس الأثر الاقتصادي للسياسة . ومن ضمن الانتقادات الأخرى التي وجهها (Bryden) لأسلوب التحليل باستخدام المضاعف لقياس الأثر الاقتصادي للسياسة ذلك الانتقاد حول عجز المضاعف عن قياس الأثر الاقتصادي للسياسة في المدى الطويل . وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن ما جاء بها لا يمكن الأخذ به بدون نقاش . فبالرغم من كون تحليل المضاعف يتعلق بالمدى القصير بينما يركز تحليل التكلفة والمنفعة على المدى الطويل إلا أن استخدام المضاعف يوفر جملة من المعلومات لصانعي القرار والمخططين حول طبيعة الأثر الذي يحدثه الإنفاق السياحي على جملة من القطاعات والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأمر الذي يتيح للمخططين تمثيلاً واضحاً لواقع التنمية المقترح (١) .

أما بالنسبة للانتقادات الموجهة إلى الافتراضات التي يقوم عليها أسلوب المضاعف فهي انتقادات يمكن الرد عليها بالتذكير بأهمية الفرضيات التي تبسط الواقع في مجمل البناء النظري للاقتصاد (٢) .

في هذه الدراسة ونظراً لعدم توفر جداول المدخلات - المخرجات للقطاع السياحي في الأردن ، فإننا سنقوم باحتساب المضاعف السياحي للأردن بالاعتماد على الأصول الكينزية حيث يتم قياس أثر المضاعف للإنفاق السياحي من خلال احتساب التسربات من الاقتصاد والتي تنحصر في نموذجنا في الادخار وانفاق الأردنيين على السياحة في الخارج حسب المعادلة التالية (٣) :

$$K = \frac{1}{B + \alpha}$$

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر Archer ، مرجع سابق ، ص : ٦١ - ٦٤ .
 (٢) انظر : Henderson ، James M. and Quandt Richard E. ، Micro-economic Theory A Mathematical Approach، McGraw-Hill Inc. 1980 ، P. 2 .

(٣) العبدلي ، مرجع سابق ، ص : ١٦٠ .

حيث K : المفاعف .

B : الميل الحدي للاذخار .

ة : الميل الحدي للانفاق على السياحة في الخارج .

احتماب المفاعف السياحي في الازردن

اولاً : طريقة اشتقاق المفاعف :

كما سبق وذكرنا يعتمد المفاعف المستخدم في هذه الدراسة على الاصول الكينزية . وقد قام بيترز (Peters) باشتقاق مفاعف يعتمد على استخدام البيانات التجميعية على مستوى الاقتماد . يعرف بيترز المفاعف السياحي (١) :

"التغير في الدخل القومي الناشئ عن الزيادة أو النقصان في نطقات السياح الاجانب" .

ويفترض هذا التحليل ان الاقتماد متوازن حيث :

$$\text{الاذخار} = \text{الاستثمار}$$

واي تغير في الاستثمار (I) يجب ان يقابله تغير في الاذخار (S) بنفس المقدار :

$$\Delta I = \Delta S$$

كذلك فإن :

$$\Delta Y = K \Delta I$$

اي ان زيادة الاستثمار السياحي تؤدي إلى زيادة في الدخل (Y) بقيمة المفاعف (K) . ويقترح بيترز نموذج مالوف يتصرف فيه الناس بدخولهم كما يلي :

١ - الاذخار .

٢ - الانفاق على السفر الخارجي .

٣ - الانفاق على السلع والخدمات .

(١) العبدلي ، مرجع سابق ، ص : ١٥١ .

وهكذا يحدث التوازن عندما تتساوى الجرعات (Injections)

والتسربات (Leakages) :

الجرعات = التسربات

حيث :

$$S + E_a = I + E F \dots\dots(1)$$

E_a : انفاق المواطنين الاردنيين على السياحة في الخارج .

$E F$: انفاق الاجانب على السياحة في الداخل .

كذلك فإن كل من (S) , (E_a) دالتان في الدخل المتاح :

$$S = f(Y) \dots\dots(2)$$

$$E_a = f(y) \dots\dots(3)$$

حيث Y : مقياس الدخل المتاح .

مما سبق يمكننا تعريف :

B : الميل الحدي للادخار .

δ : الميل الحدي لانفاق المواطنين على السياحة .

حيث تصبح المعادلتان (2) ، (3) اعلاه كما يلي :

$$\Delta S = B \Delta Y \dots\dots 2A$$

$$\Delta E_a = \delta \Delta Y \dots\dots 3A$$

وهكذا يمكننا اشتقاق المضاعف بالتعويض في المعادلة (1) كما يلي :

$$B \Delta Y + \delta \Delta Y = \Delta I + \Delta E F$$

$$\Delta Y = K (\Delta I + \Delta E F)$$

حيث ان :

$$K = \frac{1}{B + \delta}$$

وهكذا نستطيع ان نحسب مقدار التغير في الدخل (ΔY) نتيجة للتغير

في نفقات السياح الاجانب داخل البلد (1) .

(1) هذه الطريقة اقترحها بيتر (Peater) وطبقها بعض الباحثين للحصول على تقدير لقيمة المضاعف ، انظر العبدلي، مرجع سابق، ص : ١٧٠ .

وفي هذه الدراسة سنقوم باستخدام نفس الأسلوب مع إجراء بعض التعديلات . حيث سنضيف متغير جديد يفسر المتغير التابع Ea كما يلي :

$$Ea = f (Y, Ex)$$

حيث Ex : معدل صرف دولار/دينار .
والهدف من إضافة المتغير الجديد (Ex) الحصول على تقدير أفضل للمعامل α (١) . مما سينعكس بشكل إيجابي على قيمة المضاعف . حيث تصبح المعادلة 3A أعلاه كما يلي :

$$\Delta Ea = Y + \delta \Delta Ex$$

وبالتعويض في المعادلة (١) :

$$B \Delta Y + \delta \Delta Y + \alpha \Delta Ex = \Delta I + \Delta EF$$

$$\Delta Y (B + \delta) + \alpha \Delta Ex = \Delta I + \Delta EF$$

$$\Delta Y \left(\frac{B + \delta}{\alpha} \right) + \Delta Ex = \frac{\Delta I + \Delta EF}{\alpha}$$

$$\Delta Y = \frac{\alpha}{B + \delta} \left[\frac{I}{\delta} + \frac{\Delta EF - \Delta Ex}{\delta} \right]$$

وبالرغم من أن قيمة المضاعف بالنسبة لإنفاق السياح في الأردن لم يتغير :

$$K = \frac{1}{B + \delta}$$

إلا أن قيمة α مختلفة كنتيجة لادخال متغير جديد هو (Ex) (٢) .

ثانياً : تقدير المضاعف

كما هو واضح من معادلة المضاعف أعلاه ، فإن حساب المضاعف

(١) كلما كانت المتغيرات المستقلة تشرح التغير في المتغير التابع بشكل أفضل كلما كانت تقديرات المعاملات أفضل (أنظر الجزء القادم) .

(٢) تتغير قيمة α لأن زيادة عدد المتغيرات المفسرة يؤدي لحصولنا على معالم أكثر دقة .

يتطلب الحصول على تقديرات للميل الحدي للاذخار (B) والميل الحدي لانفاق المواطنين على السياحة في الخارج (٥) . وقد تم استخدام الانحدار البسيط للحصول على التقديرات .

٢ - تقدير المعاملات :

$$C = a + bY$$

تبين المعادلة أعلاه العلاقة بين الاستهلاك (C) والدخل (Y) وهي المعادلة التي تم الاعتماد عليها لإيجاد تقدير المعامل (B) حيث :

$$B = 1 - b$$

حيث b : الميل الحدي للاستهلاك .
أما بالنسبة للميل الحدي لانفاق المواطنين على السياحة (٥) فقد تم الحصول عليه بالاعتماد على المعادلة التالية :

$$Ea = a + \alpha Y$$

وتم الحصول على سلسلة زمنية لبيانات كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي ، وانفاق الأردنيين على السياحة في الخارج للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٩ (١) .

وبإجراء الإنحدار حسب المعادلة السابقة حصلنا على النتائج

التالية :

$$C = 301.3 + 0.69 Y \quad (٢)$$

(7.1)

$$R^2 = 0.81$$

$$F = 49.9$$

(١) انظر جدول رقم (١٦) .
(٢) القيم بين الأقواس هي قيم t .

$$Ea = 0.60 + 0.080 Y$$

(6.6)

$$R^2 = 0.79$$

$$F = 43.1$$

ونلاحظ أن كل من المعادلتين أعلاه تمتاز بخصائص إحصائية جيدة . بالنسبة لمعادلة الاستهلاك ، وعند إجراء اختبار لتحديد ملائمة معادلة الانحدار الخطية لتمثيل العلاقة بين الاستهلاك (C) والدخل (Y) ، وجدنا أن هذه العلاقة يمكن تمثيلها باستخدام المعادلة المذكورة حيث كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية بلغ (0.01) .

كذلك بالنسبة للمعامل (b) الذي يمثل الميل الحدي للاستهلاك . عند إجراء اختبار استيودنت (t) لتحديد معنوية هذا المعامل . وجدنا أن قيمة t المحسوبة معنوية وتختلف قيمتها عن الصفر .

بالنسبة لمعامل التحديد R^2 فإن قيمته مرتفعة حيث بلغت 0.81 وهذا يعزز النتائج السابقة .

بالنسبة لمعادلة إنفاق الأردنيين على السياحة في الخارج (Ea) . كانت النتائج الإحصائية جيدة ، حيث أظهر اختبار (F) ملائمة معادلة الانحدار الخطية وكانت القيمة المحسوبة للمعامل (a) معنوية وتختلف عن الصفر . وأظهرت قيمة معامل التحديد R^2 قيمة بلغت 0.79 وهي قيمة جيدة وتعزز النتائج السابقة (١) .

Koutsoyiannis , A. Theory of Econometrics , Macmillan Educ- (١)
ation Ltd. 1977 , P. 156-164 .

جدول رقم (١٦)

بيانات نموذج المضاعف بالاسعار الحقيقية

سعر الصرف دولار/ دينار	Ea انفاق الاردنيين على السياحة في الخارج (مليون دينار)	C الاستهلاك الخاص (ب)	Y الناتج المحلي الاجمالي (ا)	
٣,٠١	٦٤,٨	٩٦٤,٧	١٠٨٧,١	١٩٧٦
٣,٠٤	٧٤,٨	١٠٥٨,٠	١١٤٤,٨	١٩٧٧
٣,٢٧	١٠٤,٨	١١٢١,٤	١٢٤٩,٤	١٩٧٨
٣,٣٣	١٢٩,٦	١٢٧٨,٨	١٣٣٣,٨	١٩٧٩
٣,٣٦	١٤٠,٣	١٢٥٦,٢	١٤٧٢,٣	١٩٨٠
٣,٠٣	١٤٦,٩	١٥٣٥,٥	١٦٨٩,٠	١٩٨١
٢,٨٤	١٤٧,٥	١٦٧٦,٠	١٨١٠,٦	١٩٨٢
٢,٧٥	١٤١,٦	١٧٨١,٣	١٨٨١,٤	١٩٨٣
٢,٦٠	١٥٠,٩	١٧٥٦,٨	١٩٢٣,٤	١٩٨٤
٢,٥٣	١٦٦,٤	١٧٣٨,٩	١٨٩٨,١	١٩٨٥
٢,٨٦	١٥٥,٢	١٥٧٣,٤	٢٠٣٩,٦	١٩٨٦
٢,٩٥	١٥١,٠	١٥٥٠,١	٢٠٩٢,٧	١٩٨٧
٢,٦٦	١٦٧,٦	١٥٩٧,٧	٢٠٦٦,٥	١٩٨٨
١,٧٤	١٨١,٢	١٥٠٥,٣	١٨٨٧,٥	١٩٨٩

المصدر : أ : دائرة الإحصاءات ، القسم الاقتصادي .
ب : البنك المركزي ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد
مختلفة .

من معادلة الاستهلاك (C) يمكننا الحصول على قيمة B :

$$B = 1 - b$$

$$B = 0.31$$

من معادلة انفاق الاردنيين على السياحة في الخارج (Ea) حصلنا على قيمة δ :

$$\delta = 0.080$$

مما سبق يمكننا حساب المضاعف السياحي للاردن كما يلي :

$$K = \frac{1}{B + \delta}$$

$$K = \frac{1}{0.31 + 0.080}$$

$$K = 2.56$$

٣ - إعادة التقدير باستخدام سعر الصرف كمتغير إضافي

والسبب في إضافة سعر الصرف كمتغير مفسر إضافي ، هو الحصول على تقدير أفضل للمعامل (δ) . حيث تنص النظرية الإحصائية على أن حذف أحد المتغيرات المفسرة من معادلة الإنحدار سيؤدي إلى الحصول على تقديرات متحيزة للمعاملات الباقية (١) . وأهمية اختيار سعر الصرف كمتغير مفسر إضافي لسلوك الإنفاق على السياحة في الخارج هو أن قرار الإنفاق السياحي يتأثر بشكل مباشر بسعر الصرف الذي يمثل أسعار السلع والخدمات الأجنبية . فنلاحظ زيادة الإنفاق السياحي بإزدیاد عدد وحدات العملة الأجنبية التي تشتريها وحدة واحدة من عملتنا المحلية . وانخفاض الإنفاق السياحي الخارجي بانخفاض عدد وحدات العملة الأجنبية التي تشتريها وحدة واحدة من عملتنا المحلية .

عند إدخال سعر الصرف (Ex) لمعادلة الإنفاق تصبح المعادلة كما

يلي :

$$Ea = a + \gamma Y + \alpha Ex + u$$

وعند إجراء الانحدار حصلنا على المعادلة التالية :

$$* \quad Ea = -115.2 + 0.095 Y + 30.5 Ex \quad ..(2)$$

(5.9) (1.4)

$$R^2 = 0.83$$

$$F = 24.4$$

$$D.W = 1.47$$

وبدراسة الخصائص الإحصائية للمعادلة نجد ما يلي :

١ - قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة ٧,٦٥ عند مستوى معنوية ٠,٠١ . وهذا يعني أن معادلة الإنحدار الخطية تمثل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بشكل جيد .

٢ - كانت قيمة t المحسوبة لكل من المعامل لا والمعامل معنوية حيث ولعت هذه القيم خارج منطقة قبول الفرض العدمي $H_0: b_1 = b_2 = 0$ عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

٣ - كانت قيمة D.W المحسوبة أكبر من قيمة du وأقل من القيمة $du - u$ مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (u) .

٤ - ارتفعت قيمة R^2 من ٠,٧٧ باستخدام الدخل (Y) كمتغير مفسر وحيد إلى ٠,٨٣ عند استخدام الدخل (Y) وسعر الصرف (Ex) كمتغيرين مفسرين .

وكانت قيمة المضاعف عند استخدام تقدير (لا) من المعادلة (٢)

التي تتضمن متغيرين مفسرين كما يلي :

(*) تم استبعاد بيانات عام ١٩٨٩ كون سعر الصرف في هذه السنة انخفض انخفاضاً حاداً يؤثر على بيانات السلسلة الزمنية .

$$K = \frac{1}{B + \gamma}$$

$$K = \frac{1}{0.31 + 0.096}$$

$$K = 2.46$$

وبدراسة الخصائص الإحصائية للمعادلة (٢) وبالاكتفاء على ما سبق ذكره عن الحصول على تقدير أفضل للمعامل (٤) بإضافة المتغير (EX) سعر الصرف ، فإننا نعتقد أن المضاعف الذي تم الحصول عليه عند إعادة التقدير باستخدام سعر الصرف كمتغير مفسر إضافي يمثل الاعتماد الأردني بشكل أفضل بالرغم من تقارب قيم المضاعف في كلا الحالتين (١) .

الخلاصة

مما سبق نستطيع أن نستنتج أن الدخل السياحي في الأردن يتضاعف بما يزيد عن مرتين محدثاً زيادة في الناتج المحلي تبلغ أكثر من ضعف الإنفاق السياحي المبدئي .

ولدى مقارنة النتائج التي توصلنا إليها بتلك المحسوبة للمناطق المختلفة ، نلاحظ أن قيمة المضاعف التي توصلنا إليها تبدو معقولة حيث كانت أقل قيمة محسوبة للمضاعف في اسكتلندا (٠,٣) وأكبر قيمة كانت في الباسيفيكي والشرق الأدنى (٤,٣) . أنظر الجدول رقم (١٨) .

ولكن تبقى عملية حصر قيمة المضاعف ضمن حدود معينة أو اعتبار قيمة المضاعف مقبولة بمجرد مقارنتها بغيرها من التقديرات عملية خطيرة (٢) . وفي حالة المضاعف الذي تم احتسابه للأردن يجب التنبيه إلى أننا لم نأخذ بعين الاعتبار التسربات الحاصلة عن طريق

(١) أنظر خلاصة هذا الجزء حول قيمة المضاعف .
(٢) أنظر Archer , مرجع سابق ، ص : ٦١ .

الإستيراد لعدم توفر بيانات عن المستوردات بشكل قطاعي .

وتشير الدراسات (١) إلى أن حجم المفاعف يعتمد بشكل رئيسي على طبيعة الاقتصاد من حيث الترابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ومقدرة القطاعات المحلية على تزويد القطاع السياحي بما يحتاجه من مدخلات . فكلما زادت مقدرة القطاع المحلي على تأمين احتياجات القطاع السياحي كلما قلت قيمة التسربات الحاصلة على شكل مستوردات وبالتالي تزداد قيمة المفاعف . كذلك فإن نسبة العمالة الأجنبية في القطاع السياحي وتحويلات هذه العمالة تعتبر من التسربات الهامة . بالإضافة للعمالة الأجنبية هناك التحويلات الأجنبية على شكل أرباح وعوائد على الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي . كل هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على المفاعف .

بالنسبة للاردن ، فهناك بعض الدلائل على اعتماد القطاع السياحي على المدخلات المستوردة بشكل عالي (٢) . مما ينعكس سلبياً

(1) Archer, op,cit r. p 46

(٢) انظر الفصل الاول من هذه الدراسة ، الجزء المتعلق بخطط التنمية .

جدول رقم (١٧)

تقدير المضاعف السياحي ، لمجموعة من الدول المختارة

المنطقة	قيمة المضاعف المحسوب (سنوات مختلفة)
الباسيفيكي والشرق الأدنى	٣,٢ - ٤,٣ (أ)
هامبشير الجديدة	١,٦ - ١,٧ (أ)
هاواي	٠,٩ - ١,٣ (أ)
اليونان	١,٢ - ١,٤ (أ)
الباكستان	٣,٣ (أ)
إيرلندا	٢,٧ (أ)
لبنان	١,٢ - ١,٤ (أ)
الكاريببي	٢,٣ (أ)
العراق	٢,٥ (ب)
بيرمودا	١,٠٩ (ج)
الدومينيكان	١,١٩ (ج)
المملكة المتحدة	١,٦٨ - ١,٧٨ (ج)
اسكتلندا	٠,٣٣٧ (د)
جزر البهاما	٠,٧٨٢ (د)
الأردن	٢,٤٦ (هـ)

المصدر :

١ - Bryden , Jhon M. Tourism & Development P 75 -

ب - العبدلي ، خالد عبد الحميد ، ص : ١٨٥ .

ج - Mathieson , Alister & Wall , Geoffrey , Tourism : economic physical and social impacts , Longman group limited , 1982 .

P 68 .

د - Archer, op,cit, P. 49 .

هـ - الدراسة الحالية .

على الفائدة من العملية السياحية ، ومن المؤكد أن هذا يؤدي إلى خفض قيمة المضاعف كذلك فهناك العديد من الأيدي العاملة الأجنبية في القطاع السياحي وإن كانت هذه الظاهرة آخذة في التناقص شيئاً فشيئاً .

على صعيد الاستثمارات الأجنبية فإن هذه الاستثمارات تبقى معقولة (١) حيث لا يمكن وصف القطاع السياحي في الأردن بأنه قطاع يهيمن عليه الاستثمار الأجنبي .

ولعل الآثار السلبية السابقة يمكن عكسها بإحلال الأيدي العاملة المحلية مكان تلك الأجنبية ، وتوفير الإثتمان الميسر للمشاريع السياحية ، ومحاولة دعم التكامل بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى لتقليل حجم المستورد من الخارج .

(١) معظم الاستثمارات الأجنبية في الأردن على شكل استثمارات ، تنحصر مساهمتها بمنح أسمائها .

المبحث الثاني : تحليل العوائد السياحية والمتغيرات المؤثرة بها.

- أ - المقدمة .
 - ١ - الطلب السياحي .
 - ٢ - شرح النموذج .
 - ٣ - المتغيرات .
 - ٤ - النتائج .
- ٤-أ نموذج الزوار من الولايات المتحدة .
 - ٤-ب نموذج الزوار من بريطانيا .
 - ٤-ج نموذج الزوار من السعودية .

١- مقدمة :

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على أهم المتغيرات المؤثرة في حركة السياحة العالمية إلى الأردن ، والتي بدورها تحدد حجم عوائد الأردن من السياحة ، وذلك عن طريق دراسة أهم الأسواق المصدرة للسياح بالنسبة للأردن . ويتحدد حجم العوائد التي تجنيها الدولة من العملية السياحية بناءً على عدد من العوامل هي :

- اعداد الزوار لتلك الدولة .
- متوسط انفاق الزائر اليومي .
- معدل إقامة الزائر .

وإذا أردنا أن ندرس المتغيرات المؤثرة في حجم العوائد السياحية فيجب تحديد المتغيرات التي تؤثر في كل من : اعداد الزوار ، متوسط انفاق الزائر ، ومعدل إقامته . وهنا نجد أنفسنا أمام عدد كبير من المتغيرات . بعضها يتعلق بالنواحي النفسية التي تحدد رغبة السائح في زيارة منطقة معينة ، وبعضها الآخر يتعلق بالوضع الإقتصادي والاجتماعي في بلد السائح مثل : الدخل ووقت الفراغ ، كذلك نجد عدداً من المتغيرات التي تتعلق بالمنطقة السياحية نفسها ، مثل : الأسعار ، الموقع الجغرافي ، المناخ ، المواقع الأثرية ... الخ . وأمام هذا العدد الكبير من المتغيرات لا بد من اختيار أهم تلك المتغيرات ودراستها .

١- الطلب السياحي :

تشير الدراسات إلى العديد من الطرق لقياس الطلب السياحي وأهم

هذه الطرق (١) :

- أ- عدد الليالي السياحية .
- ب- العوائد السياحية .

ج - أعداد الزوار .

ونظراً لكون البيانات عن الدخل السياحي في الأردن هي بيانات تجميعية (١)، ونظراً لعدم توفر بيانات عن عدد الليالي السياحية، فإننا سنستخدم أعداد الزوار كملايس للطلب السياحي في الأردن . واستخدام هذه الطريقة سيتيح لنا دراسة عدة أسواق مصدرة للسياح نظراً لتوفر البيانات عن أعداد الزوار حسب جنسية الزائر . والعلاقة بين عدد الزوار والعوائد السياحية هي علاقة سببية كما سبق وذكرنا . أي أن حصولنا على تقديرات كمية عن المتغيرات المؤثرة في عدد الزوار سوف يمكننا من شرح سلوك العوائد السياحية والتعرف على المتغيرات المؤثرة بها .

وعند تقدير الطلب السياحي اعتادت الدراسات على التعامل مع العالم الخارجي ، الذي يمثل أفراده عنصر الطلب على السياحة المحلية ، كما يلي (٢) :

أ - اعتبار العالم وحدة واحدة من حيث المتغيرات التي تؤثر في الطلب السياحي . أي أننا نفترض أن الزوار من مختلف دول العالم تؤثر في سلوكهم ، فيما يخص الطلب السياحي إلى منطقة ما ، نفس المتغيرات .

ب - التركيز على الأسواق العالمية الرئيسية المصدرة للسياح (أوروبا وأمريكا) ، حيث تتم دراسة هذه الأسواق والمتغيرات المؤثرة بها .

ج - التركيز على منطقة معينة (السعودية مثلاً) ودراسة المتغيرات التي تؤثر على الطلب السياحي في تلك المنطقة .

د - تقسيم العالم إلى عدد من المناطق ذات الصفات الاقتصادية

(١) والمقصود بالبيانات التجميعية في هذا السياق أن البيانات تمثل الدخل السياحي المتحقق نتيجة لانفاق الزوار من جميع الجنسيات بدون تقسيم هذا الدخل حسب جنسية الزائر .

(٢) Ghazleh , M. , The economies of tourism in Jorda , Ph'd (٢) desertation, University of Vanderbilt, 1985 , p 83

المتشابهة وأخذ دولة من كل منطقة كممثل لبقية الدول ودراسة المتغيرات التي تؤثر على الطلب السياحي في كل منطقة من خلال دراسة اثر هذه المتغيرات في الدولة التي اختيرت ممثلة للمنطقة .

بالنسبة للطريقة التي سنختارها في هذه الدراسة يجب أن تنبثق من واقع دراستنا للسوق السياحي في الأردن . حيث نلاحظ أن الأردنيين غير المقيمين في الأردن يساهمون بأكبر نسبة انفاق من مجمل الانفاق السياحي ، تلي هذه الفئة ، فئة السياح من الجنسيات السورية ، السعودية ، المصرية ، الأمريكية ، الإيطالية ، البريطانية على التوالي (١) .

وقد تم اختيار ٣ دول من المجموعة السابقة هي : السعودية ، أمريكا ، بريطانيا . وأسباب هذا الاختيار هي :

١ - بالنسبة للأردنيين فإن اعتبارهم سياحاً يزورون الأردن لمجرد السياحة هو افتراض يجافي الحقيقة . لأن هؤلاء الزوار لهم صلات اجتماعية ونفسية تربطهم بالأردن مما يجعل من الأردن هدفاً لزيارتهم بغض النظر عن المتغيرات التي نحن بصدد دراستها . حيث من المتوقع أن تؤثر هذه المتغيرات في قرار زيارة الأردن بالنسبة لليلة القليلة من هؤلاء الزوار (٢) .

٢ - بالنسبة للزوار من مصر وسوريا فإن الهدف الرئيسي من زيارتهم للأردن يكون في العادة إما الحصول على عمل أو للعبور إلى إحدى الدول المجاورة (٣) . كذلك فإن انخفاض الدخل في هاتين

(١) انظر جدول (١٨) .

(٢) تضمنت نتائج دراسة ، أبو غزالة ، أن متغير الدخل كان متغيراً غير مؤثر في سلوك الزيارة للأردن بالنسبة للزوار من الأردنيين العاملين في الخارج . انظر :

Ghazaleh , M. op. cit. P 125 .

(٣) كانت نسب القادمين بسبب قضاء إجازة في الأردن ٢% فقط من مجموع الزوار من الجنسية السورية وكانت النسبة ٢,٧% بالنسبة للزوار من الجنسية المصرية . انظر : مسح القادمين والمغادرين ، مرجع سابق ص ١٠٩

الدولتين لا يؤهلها لتمديد السياح .

٣ - أما فيما يخص الزوار من إيطاليا فقد تم استثنائهم نظراً لنقص البيانات الإحصائية (١) .

أي أننا اخترنا الدول التي يمثل زوارها : زواراً حفرُوا إلى الأردن بهدف السياحة ويساهمون بأكثر نسبة من مجمل العوائد مع مراعاة توفر البيانات اللازمة .

جدول رقم (١٨)
انطاق الزوار حسب الجنسية ، وقيمة الانطاق

الجنسية	قيمة الانطاق (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الانطاق %	نسبة إنطاق الزوار من الجنسيات المختلفة باستثناء إنطاق الزوار من الجنسية الأردنية *
الأردنية	١٠٨,٢	%٤٥,٥	-
السورية	٣١,٥	%١٣,٢	%٢٤,٣
السعودية	١٨,١	%٧,٦	%١٤,٠
المصرية	١٦,٤	%٦,٩	%١٢,٧
الأمريكية	١٢,١	%٥,١	%٩,٣
الإيطالية	٧,١	%٣,٠	%٥,٥
البريطانية	٦,٥	%٢,٧	%٥,٠
أخرى	٣٧,٩	%١٥,٩	%٢٩,٢
إجمالي الانطاق من مختلف الجنسيات	٢٣٧,٨	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، مسح القادمين والمغادرين .
١٩٨٩/١٩٨٨ . جدول (١٠) .
* قام الباحث بحساب النسب .

والنموذج الذي سيتم عرضه في هذا البحث يختلف عما سبقه من

الدراسات بما يلي :

(١) لم نستطع الحصول على سلسلة كاملة لأعداد الزوار من الجنسية الإيطالية .

١ - يتعامل النموذج مع الإقتصاد الأردني على أنه ذلك الإقتصاد الذي تشكل بعد حرب عام ١٩٦٧ (١). وهذه النقطة هي غاية في الأهمية خصوصاً بالنسبة للقطاع السياحي. حيث أن الجزء الأكبر من القطاع السياحي في الأردن قبل حرب عام ١٩٦٧ كان يتركز في الضفة الغربية. وقد كانت معظم الدراسات السابقة تتعامل مع الإقتصاد الأردني آخذة في عين الاعتبار الضفة الغربية كوحدة تابعة للإقتصاد الأردني مع أنها لم تعد كذلك فعلياً بعد عام ١٩٧٤ (٢).

٢ - تم التعامل مع العالم الخارجي "الذي يمثل أفراداً عنصر الطلب على السياحة المحلية" بالاعتماد على :

أ - اختيار الدول حسب مساهمة السياح في مجمل العوائد السياحية حيث تم اختيار الدول التي تعتبر مساهمتها في مجمل العوائد السياحية مساهمة كبيرة نسبياً .

ب - مراعاة أن تكون السياحة هي السبب الرئيسي للزيارة بالنسبة لمعظم الزوار حيث تم استبعاد الزوار من الجنسيات السورية والمصرية كون غالبية الزوار أتوا لغايات أخرى غير السياحة ، كذلك تم استبعاد الزوار الأردنيين كون زيارتهم لا تخضع للمتغيرات التي تؤثر في قرارات السياح من الدول الأخرى .

ج - تم الأخذ بعين الاعتبار أن تكون الدول المختارة تمثل أهم الأسواق السياحية بالنسبة للأردن : حيث تعتبر السعودية ممثلاً للأسواق دول الخليج الهامة بالنسبة للأردن نظراً لارتفاع مستوى الدخل في هذه الدول ونظراً لقرب المسافة . أما بالنسبة لكل من أمريكا وبريطانيا فتتمثل كل منهما بالأسواق الرئيسية المصدرة للسياح في العالم . ونلاحظ أن

(١) استمرت الإحصاءات حتى عام ١٩٧١ بإدخال بيانات عن الضفة الغربية وبعدها تمت تقديرات خاصة بالضفة الشرقية للأردن فقط .
(٢) من هذه الدراسات :

أ - صادق ، فوزي ، إقتصاديات السياحة في الأردن ، الجمعية العلمية الملكية الأردنية ، الدائرة الاقتصادية ، ١٩٧٨ .

الدول الثلاث التي تم اختيارها يمكن اعتبارها ممثلاً جيداً لبقية الدول في العالم .

٣ - يأتي النموذج الذي بين أيدينا ضمن إطار دراسة شاملة للقطاع السياحي لذلك روعي أن يأخذ هذا النموذج الحجم الذي يستحقه ضمن إطار دراسة من هذا النوع . ولم يتم التوسع في النموذج كون الدراسة لا تهدف إلى البحث في الطلب السياحي فقط كما سبق وذكرنا .

٢ - شرح النموذج :

في النموذج الذي بين أيدينا سيتم الاعتماد على نظرية سلوك المستهلك لتفسير قرارات استهلاك السلعة السياحية ، وتحديد المتغيرات المؤثرة على استهلاك هذه السلعة .

وتنص نظرية سلوك المستهلك على أن المستهلك عند استهلاكه أي سلعة "السلعة السياحية في دراستنا" يسعى لتعظيم المنفعة المستمدة من استهلاكه لهذه السلعة ضمن قيد الدخل . وتبعاً لذلك فإن طلب المستهلك على السلعة يكون دالة في سعر السلعة ودخل المستهلك :

$$D = f (Y , P)$$

كذلك تقترح النظرية أن طلب المستهلك متجانس من الدرجة صفر ؛ بالنسبة للأسعار والدخل النقدي . أي أن الأسعار النسبية والدخل الحقيقي هي التي تؤثر في طلب المستهلك (١) .

كذلك فإن مرونة التقاطع (Cross - Elasticity) بين الطلب على السياحة في دولة خارجية والطلب على السلع والخدمات المحلية تساوي صفر . أي أن المستهلك عند استهلاكه للسلعة السياحية يكون قد خصص مسبقاً جزءاً من دخله ووقته للعملية السياحية بغض النظر عن أسعار السلع والخدمات المحلية .

(١) بالرغم من افتراض النظرية الاقتصادية ، عدم وقوع المستهلك بالخداع النقدي "Money - Illusion" إلا أنه في الواقع فلا بد أن يتأثر قرار الاستهلاك بالخداع النقدي .

كما سبق وذكرنا ، فإن المتغيرات المؤثرة في حجم الطلب السياحي إلى منطقة معينة كثيرة ويصعب حصرها . وفي دراستنا هذه تم اختيار عدد من المتغيرات التي تعتبر في رأينا أهم هذه المتغيرات . وعند اختيار المتغيرات راعينا الأمور التالية :

١ - أن تنسجم المتغيرات مع ما تمليه النظرية الاقتصادية "نظرية سلوك المستهلك" . حيث تم اعتماد متغيري الدخل الحقيقي والأسعار النسبية .

٢ - حاولنا قياس أثر الاستقرار الوطني على العملية السياحية من خلال استخدام متغير الجذب السياحي ، الذي يفترض أن يقيس أثر الاستقرار الوطني في الأردن على العملية السياحية . وأهمية هذا المتغير تنبع من حساسية العملية السياحية للإستقرار الوطني في البلدان السياحية .

٣ - استفدنا من نتائج الدراسات المشابهة عند تحديد المتغيرات حيث جرى استخدام متغيراً لقياس العلاقة بين أسعار الخدمات السياحية في السوق المصري وأعداد الزوار للسوق الأردني ، وقد اثبتت الدراسات السابقة أهمية هذه العلاقة (١) .

والسوق السياحي المصري قد يكون إما سوقاً بديلاً أو مكملًا للسوق السياحي في الأردن حسب نظرة السياح من الجنسيات المختلفة . كذلك تم استخدام متغيرين لقياس أثر تكاليف النقل وأثر الجهود الدعائية على العملية السياحية .

٤ - حاولنا تسخير البيانات المتاحة لشرح النموذج ، مع الأخذ بعين الاعتبار النقص في بعض البيانات أو عدم دقتها عند تفسير النتائج (٢) .

(١) انظر : Ghazaleh, M. op. cit. p 82 .
(٢) سيتم الإشارة إلى البيانات وكيفية معالجتها عند شرح المتغيرات.

٣ - المتغيرات :

١- متغير الدخل :

حيث تم استخدام متوسط الدخل الفردي في كل من الدول الثلاثة التي اخترناها كمتغير يفسر سلوك الزوار نتيجة للتغير في دخلهم . وانسجاماً مع ما سبق شرحه فقد استخدمنا الدخل الحقيقي "Real - Per capita Income" . وقد استخدمنا الناتج القومي الإجمالي لحساب المتغير نظراً لعدم توفر البيانات عن الدخل المتاح "Disposable - Income" والذي يعتبر المقياس الأصح . والفرض المسبق "a Prior" أن الزيادة في الدخل الفردي تؤدي لزيادة أعداد الزوار في حين أن انخفاض الدخل الفردي سيؤدي لانخفاض في أعداد الزوار . حيث أن زيادة الدخل ستؤدي لزيادة الجزء المخصص للإنفاق على السفر، وتتيح مجال السفر لمجموعات جديدة من أصحاب الدخل المتدني .

٢ - متغير الأسعار :

وجرى تقسيم هذا المتغير إلى ثلاث متغيرات :

أ - أسعار الصرف : ويمثل هذا المتغير السعر الحقيقي للعملة الأجنبية مقابل الدينار الأردني (١) . والفرض المسبق أن هذا المتغير يرتبط عكسياً مع أعداد الزوار . حيث أن الزيادة في عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل الدينار الأردني ستؤدي لانخفاض أعداد الزوار من البلد الذي ارتفع سعر صرف عملته مقابل الدينار . في حين أن انخفاض سعر صرف عملة البلد الأجنبي مقابل الدينار ، أي انخفاض عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل الدينار سيؤدي إلى زيادة أعداد الزوار من ذلك البلد .

ب - أسعار الخدمات السياحية في الأردن : حيث استخدمنا الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ؛ نظراً لعدم توفر رقم قياسي لأسعار السلع السياحية . وبما أن النظرية الاقتصادية تنص على أن

الاسعار النسبية هي التي تؤثر في سلوك المستهلك . فقد نصبنا الاسعار القياسية في الاردن للاسعار القياسية في سوريا لنحصل على الاسعار النسبية للخدمات السياحية (١) ، وبهذا فنحن نفترض ضمنياً أن السوق السياحي السوري هو سوق بديل للسوق السياحي الاردني . أي أننا عند الحديث عن أسعار الخدمات السياحية ، فإننا نتحدث عن أسعار سلعة معينة "السلعة السياحية في الاردن" بالنسبة لاسعار سلعة بديلة "السلعة السياحية في سوريا" .

والفرض المسبق أن زيادة أسعار الخدمات السياحية في الاردن ، بالنسبة لاسعار الخدمات السياحية في سوريا ، ستؤدي لانخفاض أعداد الزوار إلى الاردن . في حين أن انخفاض الاسعار النسبية للسلع السياحية في الاردن ، سيؤدي لزيادة أعداد الزوار إلى الاردن .

ج - تكاليف النقل "TC" : نظراً لأهمية تكاليف النقل في العملية السياحية ، والاثار الجلي لهذه التكاليف على قرار السفر والسياحة ، فقد تم إدخال هذا المتغير بالرغم من النقص في بعض البيانات (٢) .

٣ - متغير عوامل الجذب السياحي :

وقد أدخلنا هذا المتغير المفسر للنموذج نظراً لأهمية عوامل الجذب المحلية على العملية السياحية وقد افترضنا أننا نستطيع قياس أثر عوامل الجذب السياحي المحلية باستخدام متغيرين هما :

١ - الإنفاق على السياحة : بالرغم من أهمية التعرف إلى

(١) أي أن الاسعار النسبية للخدمات السياحية = الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الاردن

(٢) لم تتوفر بيانات عن تكاليف السفر بالجو بين الاردن وكل من أمريكا والسعودية إلا منذ عام ١٩٧٧ ، في حين أن البيانات بالنسبة لبريطانيا توفرت منذ عام ١٩٧٣ . ولقد تم تقدير البيانات الناقصة باستخدام الوسط الحسابي للتغير .

مقدار الإنفاق على السياحة على شكل دعاية وترويج في كل من الاسواق التي نقوم بدراساتها ، إلا أن عدم توفر البيانات دفعنا إلى استخدام الإنفاق الحكومي على السياحة ممثلاً بإنفاق "ميزانية" وزارة السياحة ودائرة الاثار ، والفرص المسبق أن الزيادة في الإنفاق الحكومي "الحقيقي" على السياحة ستزيد من أعداد الزوار للأردن ، في حين أن انخفاض الإنفاق الحكومي "الحقيقي" على السياحة سيؤدي لانخفاض أعداد الزوار إلى الأردن .

ب - متغير الاستقرار الوطني : نظراً لما للإستقرار الوطني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، السياسي ، الأمني ... إلخ ، من أهمية على صعيد الطلب السياحي ، ونظراً لعدم إمكانية قياس هذه العوامل كمياً ، فقد استخدمنا متغير تقديري "Proxy-Variable" لقياس أثر الإستقرار الوطني على العملية السياحية ، والمتغير الذي استخدمناه لقياس أثر العوامل السابقة مجتمعة هو التغير السنوي في الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة . حيث تعتبر نسبة النمو الحقيقي في الناتج القومي الإجمالي مقياساً مقبولاً لتحديد درجة الإستقرار الوطني . والفرص المسبق أن زيادة الاستقرار ممثلاً بزيادة نسبة النمو الحقيقي في الناتج القومي سيؤدي لزيادة عدد الزوار للأردن في حين أن ضعف الاستقرار الوطني ممثلاً بانخفاض نسبة النمو الحقيقي في الناتج القومي سيؤدي إلى انخفاض أعداد الزوار للأردن .

٤ - أسعار الخدمات السياحية في مصر : حيث تنص النظرية الاقتصادية على أن أسعار السلع البديلة أو المكملة لسلعة ما تؤثر في الطلب عليها . وبما أن السوق السياحي المصري يمكن اعتباره إما سوقاً بديلاً أو سوقاً مكمللاً للسوق السياحي الأردني فقد استخدمنا هذا المتغير لقياس أثر التغير في أسعار السلع

البديلة أو المكملة على السلعة السياحية في الأردن (١). ولم
نقم بتحديد فرض مسبق حول أثر هذا المتغير نظراً لكون السوقيين
قد يشكلان سلعةً مكملة لبعض الزوار وقد يشكلان سلعةً بديلة من
وجهة نظر زوار آخرين . وقد تم استخدام الاسعار النسبية هنا
ايضاً حيث تمت نسبة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في مصر إلى
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الأردن .

خطوات العمل :

تم استخدام الخطوات التالية للحصول على تقديرات كمية
للمعاملات التي تضمنها النموذج :

١ - جمع البيانات : حيث تم الحصول على البيانات للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩
من عدة المصادر : (٢)

ب - معالجة البيانات : تم احتساب الدخل الحقيقي للفرد ، وأسعار
الصرف الحقيقية ، للدول التي تضمنتها الدراسة ، كذلك تم عزل

(١) لاحظ هنا أننا نفترض أن السوق المصري هو السوق الوحيد الذي
يمكن اعتباره سوقاً بديلاً أو مكمللاً للسوق الأردني . وهذا
الفرض نابع من وجود عوامل كثيرة يمكن اعتبارها مكملّة أو بديلة
بين السوقيين .

(٢) وهذه المصادر هي :

١ - International Financial Statistics : وحصلنا من هذا
المصدر على البيانات المتعلقة بالنتائج القومي الإجمالي ،
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، عدد السكان ، وأسعار
الصرف ، للدول التي تضمنتها الدراسة .

٢ - النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني : ومنها
حصلنا على أعداد الزوار من الجنسيات المختلفة .

٣ - الجريدة الرسمية : ومنها حصلنا على موازنة وزارة السياحة
ودائرة الاثار .

٤ - سجلات الملكية الأردنية : حيث حصلنا على تكاليف السفر بين
البلدان التي تضمنتها الدراسة والأردن .

أثر تذبذبات الأسعار واحتساب كل من متغير تكاليف السفر ،
الانطاق على السياحة ، والتغير في الناتج القومي بالأسعار
الحقيقية . بالإضافة لاحتساب الأسعار النسبية للأردن ومصر كما
تم شرحها سابقاً .

ج - تقدير النتائج باستخدام الحاسوب : حيث تم استخدام أسلوب
الإنحدار المتعدد "Multiple - Regression" لتقدير معاملات
النموذج . ونظراً لطبيعة البيانات فقد تم افتراض أن المتغيرات
حسب النموذج الخطي العام "General Linear Model" كما في
المعادلة التالية :

$$ARI = b_0 + b_1GNP_i + b_2EX_i + b_3GRW + b_4ERP + b_5TC_i + b_6PRM + b_7CPI + e \dots (I)$$

حيث :

- ARI : أعداد الزوار القادمين من الدولة i . المتغير التابع .
- GNP_i : متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الدولة i .
- EX_i : سعر الصرف الحقيقي للدولة i مقابل الدينار الأردني .
- GRW : الاستقرار الوطني "النمو الحقيقي في الناتج القومي للأردن"
- ERP : أسعار الخدمات السياحية في مصر .
- TC_i : تكاليف النقل الحقيقية بين الدولة i والأردن .
- PRM : الإنطاق على السياحة "ميزانية وزارة السياحة وداخلة الأثار"
- CPI : أسعار الخدمات السياحية في الأردن .
- e : الخطأ

حيث : i : السعودية ، أمريكا ، بريطانيا .

٤ - النتائج (١) :

قبل البدء بتحليل النتائج لابد من الإشارة إلى بعض المشاكل
الإحصائية التي واجهتنا ، وكيفية معالجتها .

اظهرت نتائج اختبار دربن - واتسون "D.W" عدم وجود مشكلة الارتباط المتسلسل "Serial - Correlation" في كل من نموذج الزوار من الولايات المتحدة والسعودية . في حين دلت نتائج الاختبار المذكور ان قيمة "D.W" بالنسبة لنموذج الزوار من بريطانيا تقع ضمن حدود الارتباط غير المحدد "Inconclusive" . ولنستطيع الحكم بشكل افضل على خصائص المعالم المقدرة لنموذج الزوار من بريطانيا ، فقد قمنا بعمل انحدار لبواقي "Residuals" كما يلي :

$$U_t = P U_{t-1} + E_t .$$

حيث : U_t : البواقي في السنة t .

U_{t-1} : البواقي في السنة السابقة $t-1$.

P : معامل U_{t-1} .

E_t : بواقي الانحدار .

واظهرت نتيجة هذا الانحدار درجة ارتباط ضعيفة بين البواقي ، حيث كانت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.16$. وبهذا فإن درجة الارتباط بين البواقي هي درجة غير خطيرة ، ويمكننا قبول المعالم المقدرة للنموذج المذكور .

كذلك دلت النتائج على وجود درجة عالية من الارتباط بين متغير اسعار الخدمات السياحية في الاردن (CPI) ومتغير اسعار الخدمات السياحية في مصر (ERP) . في كل من نموذج الزوار من امريكا والسعودية . ولمعالجة هذا المشكلة التي تعرف بمشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) . فقد قمنا بعمل الانحدار البسيط التالي:

$$ERP = b_0 + b_1CPI + U \dots\dots\dots 3$$

حيث تمثل U بواقي الانحدار ، او التغير في المتغير التابع (ERP) ، الذي لا يفسره التغير في المتغير المستقل (CPI) . وقد قمنا بتعويض هذه البواقي في الانحدار الاصلي لنستطيع تجاوز مشكلة

الارتباط بين المتغيرات المذكورة . حيث تعتبر هذه الطريقة إحدى الحلول للتعامل مع مشكلة الارتباط المتعدد .

وقد قمنا بتطبيق نفس الطريقة على كل من متغير الدخل الفردي (GNP) وأسعار الصرف (EX) في نموذج الزوار من بريطانيا ، حيث أن المتغيران المذكوران كانا يرتبطان ارتباطاً عالياً أدى لحصولنا على إشارة خاطئة لمتغير الدخل الفردي ، وقد تغيرت الإشارة بعد معالجة المشكلة (١) .

٤ - ا نموذج الزوار من الولايات المتحدة :

عند إجراء الانحدار لبيانات الزوار من الولايات المتحدة حسب

المعادلة (I) حصلنا على النتائج التالية :

$$AR = -143.67 + 11.88GNP - 8.76EX + 0.43GRW - 14.02ERP - 0.03TC - 0.002PRM +$$

(1.5) (2.1) (1.7) (0.36) (1.03) (0.24)

$$+68.4CPI$$

(2.46)

$$R^2 = 0.877$$

$$DW = 1.92$$

$$F = 12.16$$

كما تبين النتائج أعلاه ، فقد أظهر كل من متغير الدخل الفردي (GNP) ، وسعر الصرف (EX) ، والاستقرار الوطني (GRW) انسجاماً مع الفرض المسبق وكانت المتغيرات المذكورة معنوية عند إجراء اختبار استيوذنت (t) عند درجة معنوية (٠,١) . في حين كانت متغيرات : تكاليف السفر (TC) ، والإنفاق على السياحة (PRM) ، وأسعار الخدمات السياحية في مصر (ERP) متغيرات غير معنوية في تفسير التغير في أعداد الزوار (AR) . بالنسبة لكل من متغير تكاليف السفر (TC) والإنفاق على السياحة (PRM) فإن حصولنا على نتائج غير معنوية

لهذين المتغيرين يمكن أن يعزى ولو جزئياً إلى عدم دقة البيانات (١) . بالنسبة لمتغير تكاليف السفر (TC) . وحيث أن بعد المسافة بين الأردن وأمريكا يجعل الأردن في وضع تنافسي ضعيف مع الأسواق السياحية القريبة من الولايات المتحدة ، ومن هنا فإن قدوم أحد الزوار من أمريكا إلى الأردن سيكون في الغالب بسبب وجود حوافز قوية تجعل من تكاليف السفر عاملاً ثانوياً . وقد تكون هذه الحوافز مرتبطة بالسوق السياحي الأردني ، كوجود عوامل جذب سياحي ، أسعار منخفضة... إلخ . أو قد تكون مرتبطة بعوامل أخرى تخص الزائر (٢) . كذلك فإن عدم معنوية متغير الإنفاق على السياحة (PRM) قد ترجع إلى عدم كفاءة الترويج الدعائي في الولايات المتحدة ، أما بسبب قلة المبالغ المنفقة أو بسبب سوء إدارة إنفاق هذه المبالغ .

بالنسبة لمتغير أسعار الخدمات السياحية في مصر (ERP) فإن حصولنا على معلمة غير معنوية لهذا المتغير يعني أن الزوار من الولايات المتحدة يعتبرون كل من السوق السياحي المصري والسوق السياحي الأردني أسواقاً مستقلة ، أي أنها لا تشكل أسواقاً بديلة أو مكملة لبعضها بعضاً . وهذه النتيجة قد تكون بسبب عدم توفر المعلومات للفرء الأمريكي عن هذه الأسواق فيما يخص الأسعار . كذلك فإن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة قد لا يعكس تكاليف الخدمات السياحية بشكل دقيق في كلا السوقين .

بالنسبة لمتغير أسعار السلع السياحية في الأردن (CPI) فقد

(١) راجع ما تقدم عن بيانات هذين المتغيرين .

(٢) على سبيل المثال ، بلغت نسبة القادمين لأسباب تتعلق بالعمل حوالي ١٨% من إجمالي الزوار من الجنسية الأمريكية خلال الفترة ٨٨ - ٨٩ . أنظر مسح القادمين والمغادرين، مرجع سابق جدول ١٢ .

اظهر هذا المتغير ارتباطاً عالياً مع متغير الاسعار في مصر (ERP) كما سبق وذكرنا .

وفي حين اظهر المتغير الاول إشارة خاطئة وكان معنوياً ، فقد كان المتغير الثاني غير معنوي . ولاستبعاد ان يكون حصولنا على هذه النتائج بسبب وجود درجة مرتفعة^(١) من الارتباط المتعدد فقد قمنا باستخدام بوالي انحدار الاسعار في الاردن (CPI) عل الاسعار في مصر (ERP) كما هو مبين سابقاً . وعند إعادة التقدير باستخدام البوالي حصلنا على نفس النتائج السابقة حيث بلغت إشارة (CPI) إشارة خاطئة ، وبقي (ERP) غير معنوياً ، كذلك فقد اجرينا انحدار بسيط لعدد الزوار (AR) على كل من المتغيرين السابقين . وحصلنا على النتائج ذاتها ، الامر الذي يعني ان حصولنا على النتائج السابقة لم يكن بسبب وجود درجة عالية من الارتباط المتعدد . ويمكن ان نفسر العلاقة الموجبة بين اعداد الزوار (AR) واسعار الخدمات السياحية في الاردن (CPI) بعدم توفر المعلومات الدقيقة عن الاسعار بالنسبة للزائر من الولايات المتحدة . كذلك فإن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة قد لا يعكس التكاليف الحقيقية للسياحة في الاردن . وإذا أعدنا النظر إلى متغيرات الاسعار التي استخدمناها نلاحظ ان اهتمام الزوار الامركيين انحصر بمتغير سعر الصرف (EX) من بين المتغيرات المستخدمة ، في حين ان الاهتمام بتكاليف السفر ، واسعار الخدمات السياحية في الاردن هو اهتمام ضئيل . وهذا يؤكد ان الزائر الأمريكي يهتم بالقوة الشرائية للعملة كما يعكسها سعر الصرف ، إضافة لعدم دقة بيانات كل من تكاليف السفر واسعار الخدمات السياحية مقارنة ببيانات أسعار الصرف . كذلك فإن حصولنا على إشارة خاطئة

(١) تتلخص مشكلة الارتباط المتعدد في درجة هذا الارتباط وليس وجود الارتباط أو عدم وجوده ، حيث توجد درجة من الارتباط في معظم النماذج الاحصائية . انظر :

لمتغير أسعار الخدمات السياحية (CPI) ربما يعود للفرق في الدخل الفردي بين أمريكا والأردن ، وعامل الدخل عامل هام ، حيث ان زيادة نسبة في الدخل الفردي اكبر من الزيادة النسبية في الاسعار ستؤدي لزيادة استهلاك السلعة بالرغم من ارتفاع سعرها .

٤ - ب نموذج الزوار من بريطانيا :

$$AR=1.71+8.4GNP-5.6EX+0.1GRW-4.1ERP-0.05TC+0.0002PRM-1.9CPI$$

(3.98) (6.3) (2.7) (0.96) (3.3) (0.2) (0.2)

$$R^2 = 0.98$$

$$D.W = 2.48$$

$$F = 85.9$$

كما ذكرنا سابقاً فقد حصلنا من التقديرات الأولية لنموذج الزوار من بريطانيا على إشارة خاطئة لمتغير الدخل الفردي (GNP) وبسبب وجود ارتباط مرتفع بين الدخل وأسعار الصرف (٠,٧٣) فقد طلبنا طريقة البواقي التي تم شرحها سابقاً وأعدنا التقدير كما هو مبين أعلاه .

وتشير النتائج التي حصلنا عليها بأن المتغيرات : الدخل الفردي (GNP) ، سعر الصرف (EX) ، الاستقرار الوطني (GRW) ، تكاليف السفر (TC) قد جاءت منسجمة مع الفرض المسبق . ودل اختبار استيودنت t على معنوية هذه النتائج عند درجة معنوية بلغت ٠,١ .

أما بالنسبة لباقى المتغيرات والتي أظهر اختبار استيودنت t عدم معنويتها ، فإن ما شرحناه سابقاً في نموذج الزوار من الولايات المتحدة ينطبق على الزوار من بريطانيا . وهنا لا بد من الإشارة إلى ان حصولنا على معامل معنوي لمتغير تكاليف السفر ربما يرجع لكون البيانات عن هذا المتغير بالنسبة لبريطانيا هي أدق منها بالنسبة للولايات المتحدة .

بالنسبة لمتغير الانطاق على السياحة (PRM) فقد أظهر انه متغير غير معنوي في نماذج الدول الثلاث ، وهذا يؤكد ان العلاقة بين الانطاق الحكومي على السياحة واعداد الزوار هي علاقة غير معنوية .

اما بالنسبة لمتغير الاستقرار الوطني (GRW) فإن عدم معنويته بالنسبة للزوار من السعودية يمكن ان تفسر بلرب المسافة الامر الذي يمكن الفرد السعودي من التعرف إلى درجة الاستقرار الوطني في الاردن . وبما ان الاردن يعتبر من الدول التي تمتاز بالاستقرار والهدوء فإن قدوم الزوار من السعودية (وهي إحدى الدول القريبة) لن يتأثر بسبب الاستقرار لأن وضع الاستقرار في الاردن لم يتغير . وعند مراجعة النتائج السابقة بالنسبة للزوار من الولايات المتحدة وبريطانيا نجد ان متغير الاستقرار الوطني كان معنوياً لأن الزوار من هاتين الدولتين ينظرون إلى منطقة الشرق الأوسط كوحدة واحدة ، أي ان وجود حالة عدم الاستقرار في إحدى الدول المجاورة لـلاردن سيؤثر على اعداد الزوار من بريطانيا وأمريكا في حين لن يؤثر على الزائر السعودي الموجود أصلاً في المنطقة والذي يعرف بان عدم الاستقرار الموجود في إحدى الدول المجاورة لم يؤثر على الاستقرار الوطني في الاردن .

خلاصة :

أظهر متغيري الدخل الفردي (GNP) وأسعار الصرف (EX) أنهما أكثر المتغيرات تأثيراً على قرار الزيارة لـلاردن . حيث كانت نتائج هذين المتغيرين منسجمة مع الفرض المسبق وكانت معالهما معنوية في النماذج الثلاثة . كذلك فإن نتائج هذين المتغيرين تبدو منسجمة مع نتائج الدراسات السابقة (١) . ومع ذلك فإن تأثير الدخل

(١) حيث كانت مرونة الدخل في دراسات سابقة تتراوح ما بين 0.29 إلى 5.3 ، وكانت مرونة أسعار الصرف تتراوح ما بين (-0.6) إلى (-2.3) انظر :

الفردي على قرار زيارة الاردن بالنسبة للزوار من أمريكا وبريطانيا كان اكبر من تاثيره بالنسبة للزوار السعوديين ، اللذين اظهروا تاثيراً أكبر بمتغير اسعار الخدمات السياحية في الاردن (CPI) ، في حين أن متغير الاسعار هذا لم يؤثر على الزوار من أمريكا وبريطانيا .

اما بالنسبة لمتغيري الانطاق على السياحة (PRM) والاستقرار الوطني (GRW) . فقد اظهر المتغير الاول انه متغير غير مؤثر في قرار الزيارة للاردن . في حين اظهرت نتائج متغير الاستقرار الوطني تاثير اعداد الزوار من الدول البعيدة بالتغير في الاستقرار الوطني اكثر من الزوار من الدول القريبة . وهذا يعود لتوفر معلومات كافية لزوار الدول القريبة عن وضع الاستقرار في الاردن ، في حين أن مثل هذه المعلومات غير متوفرة للزوار من الدول البعيدة .

اما بالنسبة لمتغير اسعار الخدمات السياحية في مصر ، فقد اظهرت النتائج أن السوق المصري يعتبر سوقاً منافساً (بديلاً) للسوق الاردني من وجهة نظر الزوار السعوديين ، في حين ينظر الزوار من أمريكا وبريطانيا إلى السواكين كاسواق مستقلة .

اما فيما يخص تكاليف السفر يمكننا القول أن تكاليف السفر تعتبر عاملاً هاماً بالنسبة للزوار من الدول البعيدة^(١) في حين أنها لا تشكل نفس الاهمية للزوار من الدول العربية .

(١) مما يعزز هذه النتيجة عدم دقة بيانات السفر في نموذج أمريكا ، وكون المتغير يصبح معنوياً عند استخدام درجة معنوية 0.15 .

الفصل الثالث النشاط الفندقى فى الاردن

- المبحث الاول : مساهمة الفنادق فى القطاع السياحى .
- المبحث الثانى : دراسة بعض المشاريع السياحية .

المبحث الاول : مساهمة الفنادق في القطاع السياحي

- ١ - التوزيع الجغرافي للفنادق .
- ٢ - الاستحمار الفندقى .
- ٣ - المساهمة الاقتصادية للفنادق .

تعتبر صناعة الفنادق النشاط الرئيسي في السياحة العالمية ، حيث يوجد في العالم ما يزيد على ١٦ مليون سرير فندقى . وتتباين تركيبة القطاع الفندقى من السلاسل العالمية (١) التي تمتلك عشرات الالاف من الاسرة إلى الفنادق الصغيرة التي تحوي عدة غرف . وتوجد في العالم أكثر من ٦٠ سلسلة (Chain) من السلاسل الفندقية الضخمة ، تقوم بافتتاح أكثر من ١٠٠,٠٠٠ غرفة سنويا (٢) .

وترى الدراسات أن الاهتمام بقطاع الفنادق ينبع من حقيقة أن نسبة عالية من العوائد السياحية تعود إلى قطاع الفنادق ، ويقيم في الفنادق النسبة الأكبر من السياح ، كذلك فإن الجزء الأكبر من الاستثمار في قطاع السياحة ينصب على القطاع الفندقى (٣) .

وتأتي دراسة قطاع الفنادق استكمالاً لتحليل أثر السياحة على الاقتصاد . وبما أن القطاع الفندقى يشكل جزءاً هاماً من النشاط السياحى فإن دراسة هذا القطاع بشكل موسع تساهم وبشكل كبير في إثراء التحليل الذي نحن بمدهه .

١ - التوزيع الجغرافى للفنادق :

يتكون القطاع الفندقى في الأردن من ٢٢٣ فندقاً تبلغ طاقتها الإيوائية ١٥١٣٤ سريراً موزعة على ٧٤٥٨ غرفة ، بمعدل سريرين للغرفة . ويبلغ عدد المستخدمين في هذه الفنادق ٦١٠٢ عاملاً بمعدل ٠,٨٢ عامل للغرفة (٤) .

(١) السلاسل الفندقية هي الشركات الفندقية متعددة الافرع مثل ماريوت هوليدى إن .

(٢) Acsher , Francois , op , cit pp. 35-37 a

(٣) قطاع الفنادق يكسب حوالي ٥٠-٨٠% من العوائد السياحية ، ويقيم في الفنادق حوالي ٦٠-٨٠% من السياح ، أنظر :

Bryden , John M. , op , cit , p. 116a

(٣) أنظر جدول رقم (١٩) .

تشكل الفنادق المصنفة ما نسبته ٤٩,٨% من إجمالي عدد الفنادق في حين أنها تحتوي على ما نسبته ٨٠,٢% من الطاقة الإيوائية (عدد الأسرة) ، وتقوم باستخدام ٩٤,٨% من إجمالي المستخدمين . وهذا يعني أن القطاع الفنادق في الأردن يتركز في الفنادق المصنفة ، وبالرغم من العدد الكبير للفنادق غير المصنفة إلا أن أهميتها النسبية على معيد الطاقة الإيوائية أو نسب الاستخدام منخفضة .

تتركز أعمال القطاع الفنادق بشكل رئيسي في مدينة عمان حيث يوجد في عمان ما نسبته ٧٤% من الطاقة الإيوائية للفنادق المصنفة ، وحوالي ٧٢% من الطاقة الإيوائية للفنادق غير المصنفة وتأتي العلبة في المركز الثاني حيث تحتوي ١٦,٧% من الطاقة الإيوائية للفنادق المصنفة وحوالي ٩,٢% من الطاقة الإيوائية للفنادق غير المصنفة . وبشكل عام تسيطر مدينتي عمان والعقبة على ٨٩,١% من إجمالي الطاقة الإيوائية في المملكة (الفنادق المصنفة وغير المصنفة) .

وبما أن الطاقة الإيوائية لمنطقة معينة تعكس حجم الطلب السياحي على تلك المنطقة ، نلاحظ أن كل من مدينتي عمان والعقبة تعتبران أهم مناطق الجذب السياحي إذا ما أخذنا الطاقة الإيوائية بعين الاعتبار . ولكن هل هذه النتيجة منطالية ؟!

بالطبع لا . فمن الواضح أن هناك العديد من أماكن الجذب السياحي الهامة في الأردن مثل البتراء ، جرش ، اللازرق .. الخ . إلا أن افتقار هذه المناطق للبنية التحتية اللازمة^(١) يجعل السائح لا يخطيل الإقامة في هذه المناطق بل يفضل الإقامة في عمان حيث يستطيع زيارة المناطق التي يرغبها والعودة في نفس اليوم نظراً لمفر الرقعة الجغرافية للأردن .

(١) مثل المطاعم والمقاهي وأماكن التسلية والترفيه .

جدول رقم (١٩)
التوزيع الجغرافي لطاقة الإيواء الفندقية لعام ١٩٨٩

الموقع	الفنادق غير المصنفة				الفنادق المصنفة			
	عدد المستخدمين	عدد الاسرة	عدد الغرف	عدد الفنادق	عدد المستخدمين	عدد الاسرة	عدد الغرف	عدد الفنادق
عمان	٢٤٧	٢١٦٨	٨٦٨	٧٩	٤٨١٥	٩٠٠٥	٤٧٣٩	٧٥
العقبة	٢٢	٢٧٦	١٠٦	٨	٥١٨	٢٠٣٣	٩٧٨	٢١
البتراء	٧	٦٦	٢٥	٣	١١٨	٢٤٤	١١٧	٢
معان	٧	٧١	٢٧	٤	-	-	-	-
الكرك	٦	٤٧	١٩	٢	٩	٢٤	١٣	١
عجلون	-	-	-	-	١٢	٤٠	٢٠	١
إربد	٧	١١١	٤١	٤	٦٨	١٨٦	٩٤	٣
دبسين	-	-	-	-	٧	٥٠	٢٥	١
المطرق	٢	٧	٥	١	-	-	-	-
الرويشد	٥	٥٧	٢٣	٣	-	-	-	-
الزرقاء	١٢	١١٧	٤٨	٥	١٢	١١٤	٥٧	٢
اللازرق	٢	٣٠	٨	١	٢٧	٨٨	٤٤	٢
الشونة ج	١	١٨	٦	١	-	-	-	-
الرمشا	٢	٢٥	٩	١	-	-	-	-
الحمة/إربد	-	-	-	-	١٦	٦٩	٣٠	٢
ماعين	-	-	-	-	١٨٠	٢٨٨	١٥٦	١
المجموع	٣٢٠	٢٩٩٣	١١٨٥	١١٢	٥٧٨٢	١٢١٤١	٦٢٧٣	١١١

المصدر : وزارة السياحة والاثار ، دائرة المهن السياحية .
بالنسبة للزيادة في عدد الغرف الفندقية ومواكبة هذه الزيادة
لاعداد القادمين إلى الاردن ، يمكننا تقسيم الزيادة إلى فترتين :
الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٤) حيث زاد عدد الغرف بمعدل أكبر من زيادة
اعداد الزوار حيث يبين الجدول (٢٠) انخفاض نصيب الغرفة من اعداد
القادمين . ولعل السبب في هذا يعود إلى تزايد حجم الاستثمار في

القطاع الفندقية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ الامر الذي ادى إلى انخفاض نسبة الإشغال الفندقية وبالتالي انخفاض الأرباح. وكما توحى النظرية الاقتصادية فقد أدى انخفاض الأرباح إلى خروج بعض المنشآت من السوق كما تبين ارقام الغرف الفندقية للعوام ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ حيث شهدت هذه الفترة انخفاضا في عدد الغرف الفندقية . اما بالنسبة للفترة ٨٥ - ٨٩ فقد تميزت هذه الفترة بزيادة نسبية في عدد الغرف الفندقية بمعدل اقل من الزيادة النسبية في عدد الزوار ، وهذا يشير إلى تحسن في استغلال الغرف الفندقية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ (١) .

جدول رقم (٢):

تطور الفعاليات الفندقية ١٩٨٠ - ١٩٨٩

السنة	فنادق مصنفة عدد الغرف	نصيب الغرفة من القادمين
١٩٨١	٤٤١٦	٥٠٢,٧
١٩٨٢	٥١٥٦	٤٩٥,٢
١٩٨٣	٥٨٦٧	٤١٥,٣
١٩٨٤	٥٧٩٣	٣٩٠,٠
١٩٨٥	٥٧٩٠	٤٧٦,٤
١٩٨٦	٥٧٥٥	٤٧٥,٢
١٩٨٧	٦٠٠٣	٤٨٧,١
١٩٨٨	٦٠٩٨	٥٧٨,٠
١٩٨٩	٦٢٧٣	٥٣٧,٨

المصدر : (١) وزارة السياحة والاثار ، دائرة المهن / عدد الغرف .
(٢) النشرة الإحصائية / البنك المركزي / عدد القادمين .

(١) لمزيد من التفاصيل انظر ، (Bryden) ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

٢ - الاستثمار الفندقى :

كما يتضح من الجدول (٢١) . نلاحظ ان الاستثمار المقدر فى القطاع الفندقى تناقص بشكل كبير خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٩ . وهذه النتيجة تنسجم مع ما كنا قد ذكرناه سابقاً عن انخفاض نسبة الزيادة السنوية فى القطاع الفندقى خلال الفترة ٨٤ - ٨٩ .

والارقام السابقة حول الاستثمار تبين ان الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ شهدت استثمارات مكثفة فى القطاع الفندقى ادى الى حدوث فائض فى العرض الفندقى . وقد ادى هذا الفائض الى تدنى الربحية وخروج عدد من المنشآت من السوق كما ذكرنا خلال الفترة ٨٤ - ٨٦ . وهذا ما يتضح من نسب الاستثمار (السالبة) خلال تلك الفترة .

على صعيد نسبة الاستثمار الفندقى المقدر الى اجمالى التكوين الراسمالي نلاحظ تدنى هذه النسبة بالمقارنة مع تلك النسب المقدره لدول تمتاز بالاعتماد الكبير على السياحة مثل جزر الكاريبي . حيث وصلت نسبة الاستثمار السنوي الى اجمالى التكوين الراسمالي فى بعض الجزر الى ٣٤,٥% (١) .

المساهمة الاقتصادية للفنادق :

تساهم الفنادق بحوالى ١% من الناتج المحلى الإجمالى ، ويساهم القطاع الفندقى فى تشغيل^(٢) ٣٧٥٣ عاملاً باجر بلغ مجموع عوائدهم ٧,٢٤ مليون دينار للعام ١٩٨٩ (٣) . وهذا يعنى ان معدل الاجور للعامل الواحد كان حوالى ١٦٠ دينار شهرياً . ومعدل الاجر هذا يعتبر مرتفعاً إذا ما قارناه بمعدل الاجر فى أنشطة كالصناعة (١٣٠) ديناراً او قطاع خدمات المجتمع (١٢٢) ديناراً ، وإن كان منخفضاً

(١) Bryden : مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٢٠ .
 (٢) تدل تقديرات وزارة السياحة ان عدد العاملين فى القطاع الفندقى ٦١٠٢ ، وربما يعود الفرق لعدم احتساب اصحاب العمل وافراد الاسرة كعاملين باجر فى مسح الخدمات .
 (٣) دائرة الإحصاءات ، مسح الخدمات ١٩٨٩ ، جدول ٢٨ .

جدول (٢١)
الاستثمار الفندقى والتكوين الرأسمالى ١٩٨١ - ١٩٨٩ (١)

السنة	(١) التكوين الرأسمالى مليون دينار	(٢) الاستثمار (ب) الفندقى المقدر مليون دينار	نسبة (٢) من (١)
١٩٨١	٥٦٤,٨	٣٩,٢	%٦,٩
١٩٨٢	٥٩٧,٣	٣٠,٣	%٥,١
١٩٨٣	٥٤٨,٥	٢٩,٢	%٥,٣
١٩٨٤	٥٣٠,٤	- (ج)	-
١٩٨٥	٤٥٥,٦	- (ج)	-
١٩٨٦	٤٢٣,٤	- (ج)	-
١٩٨٧	٤١١,٨	١٠,٢	%٢,٥
١٩٨٨	٤١٥,٠	٣,٩	%٠,٩
١٩٨٩	٤٦٥,٠	٧,٢	%١

المصدر :
(١) النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزى الاردنى، أعداد مختلفة
(٢) دائرة المهن السياحية، وزارة السياحة .
(أ) للفنادق المصنفة فقط .
(ب) تم تقدير الاستثمار الفندقى كما يلي :
= الزيادة في عدد الغرف X تكلفة الغرفة المقدر .
وقد تم تقدير تكلفة الغرفة بمبلغ ٤١ ألف دينار تشمل جميع
المرافق المكتملة الموجودة في الفندق (تم التقدير بناء على آراء
الخبراء في وزارة السياحة) .
(ج) استثمار سالب .

بالمقارنة مع معدل الأجر في قطاع كالخدمات المالية حيث بلغ معدل
الأجر فيه (٢٤١) ديناراً (١) . ولكن وبما أن العمالة الفندقية
تتطلب تدريباً ومهارة قليلين فإن معدل الأجر مقارنة بالتدريب الذي
يتطلبه يعتبر مرتفعاً .

على سعيد النشاط الاقتصادى وكما يبين جدول رقم (٢٢) . بلغ
الإنتاج الإجمالى (٢) للأنشطة الفندقية ٣٤,٢ مليون دينار عام ١٩٨٩

(١) دائرة الإحصاءات، دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بها
٥ أشخاص وأكثر، ١٩٨٦، ص ٨١ .
(٢) وهو = الإيراد الرئيسى + إيراد الأنشطة الثانوية + قيمة الهامش
التجاري + إيرادات مقدمة للغير + الإنتاج من التكوين
الرأسمالى الذاتى .

في حين أن الاستهلاك الوسيط (١) لهذه الأنشطة كان ١٤,٥ مليون دينار للعام نفسه . محققة بذلك قيمة مضافة بلغت ١٩,٧ مليون دينار . وبالرغم من أن حجم الانتاج الإجمالي للقطاع المطاعم كان أكبر منه للفنادق حيث بلغ ٤٥,٦ مليون دينار إلا أن القيمة المضافة التي حققتها قطاع الفنادق زادت عن تلك للقطاع المطاعم والبالغة ١٨,٢ مليون دينار . ويتضح هذا من خلال نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج الإجمالي والتي كانت ٥٨,٥ للفنادق ٤٠,٤ للمطاعم . وبالرغم من ارتفاع نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج الإجمالي في قطاع الفنادق إلا أنها تبقى منخفضة عند مقارنتها بالأنشطة التي تعتمد على العامل البشري بشكل كبير مثل مكاتب تدقيق الحسابات حيث بلغت القيمة المضافة ٨١,٥ في حين كانت ٨٤,٥ في خدمات النظافة ووصلت إلى ٩٦,٥ في أنشطة مثل خدمات النسخ والكتابة العموميون (٢) .

جدول (٢٢)
المؤشرات الاقتصادية للقطاع الفندقي : ١٩٨٩

البنســــــــــــد	القيمة بالآلف دينار
الانتاج الإجمالي	٣٤٢٢٦,٢
الاستهلاك الوسيط	١٤٥١٧,٥
القيمة المضافة	١٩٧٠٨,٧
عوائد العاملين	٧٢٤١,٤
ضرائب غير مباشرة	٦٠٨,٣
انتاجية العامل من الانتاج الإجمالي	١٠٦٤٩,١
المعامل الفني المدخلات - المخرجات	٥,٤٢
القيمة المضافة إلى الانتاج الإجمالي	٥,٥٨

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، مسح الخدمات ، ١٩٨٩ .

- (١) = مجموع قيمة المشتريات خلال العام معدله بقيمة التغير في المخزون + مصروفات الانتاج الأخرى .
(٢) دائرة الإحصاءات ، مسح الخدمات ١٩٨٩ ، جدول ٣٩ .
على صعيد الضرائب تبلغ قيمة الضرائب غير المباشرة التي يدفعها

على صعيد الضرائب تبلغ قيمة الضرائب غير المباشرة التي يدفعها القطاع الفندقى ٦٠٨,٣ ألف دينار ، في حين يدفع قطاع المطاعم ٣٠٧,٠ ألف دينار ، ٢٨٩,٦ ألف دينار تدفعها الخدمات التعليمية ٩٠,٩ ألف دينار تدفعها الخدمات الترفيهية .

وعند استعراضنا للأرقام السابقة نلاحظ ان القطاع الفندقى يعتبر احد أهم الأنشطة في قطاع الخدمات سواء على صعيد حجم الانتاج الإجمالى أو القيمة المضافة التي يساهم بها أو على صعيد حجم العوائد التي يدفعها للعاملين . ومن هنا كان لا بد من الاهتمام بترشيد القرارات الإدارية والاقتصادية التي تؤثر في نشاط واربحية القطاع الفندقى . ويأتي الترشيد من التحليل الدقيق للنشاط الفندقى والعوامل المؤثرة فيه .

على صعيد الطلب على الخدمات الفندقية يمكننا ان نقسم هذا الطلب إلى :

- ١ - طلب على الخدمات الرئيسية (السكن الفندقى) .
- ٢ - طلب على الخدمات التكميلية (المطاعم ، الصالات ، أماكن الترفيه .. إلخ) .

وفي حين يقدر بعض المختصين الدخل المتعلق من الخدمات الرئيسية بحوالى ٦٠% ودخل الخدمات التكميلية بـ (٤٠%) في فنادق الدرجة الأولى (١) ، إلا أن هذه النسبة تبدو مقلوبة فيما يخص بعض الفنادق في الأردن (٢) ، وهذا يوحي باعتماد الفنادق على النشاطات التكميلية للحصول على جزء كبير من الإيرادات ، يساعدها في هذا كون

(١) الروبى ، نبيل ، نظرية السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ١١١ .
 (٢) بلغت نسبة الإيرادات المتحققة عن تاجير الغرف في فندق ماريوت حوالى ٢,٥ مليون دينار بنسبة ٤٤% بينما كانت الإيرادات الكلية حوالى ٦ مليون دينار للعام ١٩٨٩ ، أنظر : الشركة العربية الدولية للفنادق ، تقرير مجلس الإدارة والحسابات الختامية ، ١٩٨٩ ، كشف رقم ١٠ .

هذه الأنشطة تتميز بطلب مستقر نسبياً مقارنة مع السكن الفندقى بالإضافة لارتباط هذه الخدمات التكميلية بالطلب السياحي الداخلى . كذلك فإن تركيز الفنادق على الخدمات التكميلية له ما يبرره إذا ما عرفنا أن نسبة الزوار الذين يقيمون في الفنادق إلى إجمالي الزوار كانت ١٦,١% فقط (١). في حين أقام ٢٢,٣% من الزوار لدى الأهل

جدول (٢٤)
عدد الزوار حسب مكان السكن في الأردن خلال الفترة
تموز ١٩٨٨ - حزيران ١٩٨٩

النسبة إلى إجمالي الزوار (%)	عدد الزوار	نوع مكان السكن في الأردن
١٦,١%	٣٥٧٥٩٠	فندق
٣,٤%	٧٥٦٩٥	بيت مستاجر
٤,٩%	١٠٧٨٨٠	بيت ملك
٢٢,٣%	٤٩٤٢٨٨	لدى الأهل والأقارب
٥٣,٣%	١١٨٢١٩٥	أخرى
١٠٠%	٢,٢١٧٦٤٨	المجموع

المصدر : دائرة الإحصاءات ، مسح القادمين والمغادرين ، جدول ١٤ ، ص ١٤٥ .
(٤) تم احتساب النسب .

والأقارب . مما يعني أن الطلب على الخدمات التكميلية من خدمات ترفيهية ومطاعم وغيره ستكون مرتفعة نظراً للعدد الكبير من الزوار الذي يقيم في أماكن سكنية غير الفنادق لا توفر له الخدمات الترفيهية والتكميلية التي توفرها الفنادق .

مما سبق يتبين لنا الأهمية البالغة التي توفرها المعلومات عن هيكل الطلب الفندقى . حيث تسهم هذه المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار والإدارة الفندقية كما سبق وذكرنا .

كذلك فإن توفر المعلومات عن الزوار الذين يقيمون في الفنادق وتوفر المعلومات الراجعة (Feed - Back) من هؤلاء الزوار حول العوامل التي تؤثر في إطالة فترة إقامتهم وطبيعة تقييمهم للخدمات والاسعار .. إلخ . كل هذا يساعد في زيادة كفاءة القطاع الفندقية ويخلق المزيد من الاستغلال الأمثل للموارد .

المبحث الثاني : دراسة بعض المشاريع السياحية العلاجية

١ - مقدمة

اولاً : مشروع حمامات ماعين .

ثانياً : مشروع قرية وفندق البحر الميت .

ثالثاً : مواقع أخرى .

يهدف هذا المبحث إلىلقاء الضوء على السياحة العلاجية في الاردن ، من خلال استعراض خصائص هذا النوع من السياحة ودراسة المشاكل التي تواجه تطور السياحة العلاجية في الاردن بالإضافة لتحليل بعض الانشطة للمشاريع العاملة في هذا المجال .

والحديث عن السياحة العلاجية يأتي في إطار الحديث عن تنوع الخدمات السياحية التي يقدمها السوق السياحي وأهمية هذا التنوع في اجتذاب أعداد متزايدة من الزوار الأمر الذي ينعكس ايجابياً على العوائد السياحية .

تعتبر السياحة العلاجية أحد فروع النشاط السياحي الهامة بالنسبة للاردن وأهمية السياحة العلاجية بالنسبة للاردن تنبع من وجود عدد من الميزات التي تؤهل الاردن ليكون أحد الأسواق الهامة في هذا المجال . بالإضافة للفوائد الهامة التي يمكن جنيها من خلال التوسع في هذا النوع من السياحة . ويمتاز السوق الاردني بوجود البنية التحتية اللازمة للسياحة العلاجية ، والملصود بالبنية التحتية في هذا السياق هو توفر الامكانيات الطبيعية والفنية بالإضافة للخبرات الطبية .

على صعيد الامكانيات الطبيعية تتوفر بالاردن المواقع الطبيعية ذات الخصائص الاستشفائية وبكثرة ، حيث يوجد البحر الميت الذي يعتبر النقطة الأكثر انخفاضاً على وجه الأرض، " ٣٩٦ متر تحت سطح البحر " ، والذي يمتاز بوجود العديد من العناصر ذات الخصائص الشفائية (١) .

(١) تمتاز منطقتي البحر الميت وتركيز الأوكسجين العالي في الهواء بالإضافة لكون تركيز المعادن الموجودة في البحر يعتبر الأعلى في العالم، كذلك فإن وجود العديد من ينابيع المياه الحارة على شاطئ البحر يجعل من الطين الموجود على الشاطئ ذو خصائص علاجية فريدة، انظر: النشرة السياحية التي يمدرها فندق البحر الميت.

بالإضافة للبحر الميت يوجد العديد من ينابيع المياه الحارة في الأردن ، والتي تشير الدراسات إلى جدوى هذه المياه في معالجة العديد من الأمراض كالأمراض الجلدية وأمراض المفاصل وأمراض الجهاز التنفسي والعقم... الخ (١) . أما على صعيد الخبرات الفنية والطبية ، فإن توفر الكوادر البشرية من فنيين وأطباء قادرين على إدارة وتشغيل مشاريع السياحة العلاجية يعزز من إمكانات تطور هذا النوع من السياحة .

أي أن الأردن يعتبر من الدول المؤهلة لاستغلال المميزات سالفة الذكر في سبيل تطوير سياحة علاجية ذات سمعة عالمية . وتمتاز السياحة العلاجية بعدد من المميزات التي تجعل السعي لتطوير هذا النوع من السياحة أمراً هاماً ، فكما يبين الجدول رقم (٢٤) بلغت نسبة انطاق الزوار القادمين للأردن خلال الفترة تموز ٨٩- أيلول ٩٠ والذي كان هدف زيارتهم العلاج حوالي ٢٦٠ ضعف معدل انطاق الزوار الآخرين القادمين لأغراض غير العلاج . بالإضافة لأهمية السياحة العلاجية على صعيد حجم الانطاق ، فإن الاثار السلبية على الصعيد الاجتماعي لمثل هذا النوع من السياحة تكون قليلة مقارنة بأنواع السياحة الأخرى (٢) . كذلك فإن تنوع الخدمات السياحية التي تستطيع أن توفرها منظمة معينة يزيد من عدد الزوار لتلك المنظمة ، لا سيما إذا ما عرفنا الاهتمام المتزايد في الأوساط الطبية بالخواص العلاجية للمياه المعدنية .

(١) أنظر : سلامة ، الياس ، مياه الاستشفاء في الأردن ، مركز البحوث والدراسات المائية ، الجامعة الأردنية ، العدد السابع ، ١٩٨٦ ، ص ٣٩ .

(٢) تشير الدراسات إلى العديد من الاثار السلبية للنشاط السياحي ، حيث يتعرض المجتمع المحلي الذي يستقبل الزوار الأجانب إلى أنماط غريبة من العادات والتقاليد التي قد تزيد من المشاكل الاجتماعية لا سيما وأن السياح عادة ما يتمتعون بمقدرة شرائية عالية لا تتوفر لأبناء المجتمع المحلي ، في حين أن وجود السياح في منتجعات علاجية يحد من اختلاطهم بالمجتمع والتعرض للمشاكل المذكورة سابقاً : لمزيد من التفاصيل أنظر :

Kadir H. Din , "Islam & Tourism", op cit p. 542

جدول رقم (٢٤)

مقارنة انفاق الزوار القادمين للعلاج مع انفاق الزوار القادمين
للاغراض الأخرى خلال الفترة تموز ١٩٨٩ - حزيران ١٩٩٠

٢٧٠	عدد الزوار القادمين للعلاج (بالدينار)
٧,٦٦٥,٠٧٥	انفاق الزوار القادمين للعلاج (بالدينار)
٢٨,٣٨٩	معدل انفاق الزائر القادم للعلاج (بالدينار)
٢,٢١٧,٦٤٨	عدد الزوار القادمين للاغراض غير العلاج (بالدينار)
٢٣٧,٨٣٢,٦١١	انفاق الزوار القادمين للاغراض غير العلاج (بالدينار)
١٠٨	معدل انفاق الزائر القادم للاغراض غير العلاج (بالدينار)

المصدر : مسح القادمين والمغادرين ، دائرة الإحصاءات العامة ،
١٩٨٩-١٩٩٠ ، ص ١١٩ .

وتواجه السياحة العلاجية في الأردن العديد من المصاعب ، لعل
أبرزها يتمثل في ضعف الإقبال على هذا النوع من السياحة مقارنة
بالأنواع الأخرى . حيث يزور الأردن ١٢,٠ زائر للاغراض العلاج مقابل
كل ١٠٠٠ زائر يكون سبب قدومهم أغراض أخرى غير العلاج (١) . وينعكس
هذا الإقبال القليل على أرباح المنتجعات والفنادق العلاجية بشكل
كبير (٢) .

كذلك فإن تسويق الأنشطة السياحية المختلفة لا يركز على إبراز
أهمية السياحة العلاجية وما يمكن أن يوفره هذا النوع من السياحة

(١) أنظر مسح القادمين والمغادرين ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .
(٢) أنظر التحليل لمشروع حمامات ماعين في جزء لاحق من هذا المبحث.

للزوار القادمين إلى الأردن الأمر الذي يجعل الزوار غير محيطين
بالإمكانات العلاجية للمناطق المختلفة .

وعلى صعيد آخر نلاحظ أن عدم بلورة خطة أو استراتيجية شاملة
للاستفادة من السياحة العلاجية أدت إلى تأخر هذا الفرع من فروع
السياحة مقارنة بالأنشطة السياحية المختلفة .

ولعل التنسيق بين وزارة الصحة والمستشفيات والمراكز الطبية
التابعة لها من جهة ومشاريع السياحة العلاجية من جهة أخرى ضمن
إطار مؤسسي يضمن إجراء التحويل اللازم للمرضى بين هذه المراكز
والمستشفيات ومشاريع السياحة العلاجية بالإضافة لتعريف الأطباء
والمختصين بالامكانيات العلاجية المتوفرة في هذه المشاريع سيؤدي
إلى زيادة عدد زوار المشاريع السياحية الأمر الذي سينعكس إيجابياً
على مستوى هذه المشاريع وما تحققه من أرباح .

على صعيد الاستثمارات اللازمة للقيام بمشاريع السياحة
العلاجية ، نلاحظ ارتفاع كلفة هذه المشاريع نظراً للبنى التحتية
اللازمة لمثل هذا النوع من المشاريع (١). كذلك فإن تكلفة الأيدي
العاملة في مشاريع السياحة العلاجية هي تكلفة مرتفعة نظراً
للتدريب الذي يحتاجه العامل في مثل هذه المشاريع سواء أكان طبيباً
أو ممرضاً أو معالجاً فيزيائياً... الخ هذه التخصصات . كل هذا يجعل من
كلفة الاستثمار في مشاريع السياحة العلاجية كلفة مرتفعة ويزيد من
عنصر الكلفة أن غالبية ينابيع المياه الحارة اللازمة لمثل هذا
النوع من المشاريع تقع في مناطق وعرة تحتاج إلى تكاليف كبيرة لشق
الطرق وإيصال الخدمات اللازمة لها .

كذلك تتعرض السياحة العلاجية في الأردن للمنافسة الشديدة

(١) العيادات والأجهزة الطبية والمختبرات بالإضافة للغرف
والمسابح... الخ .

خصوصاً من دول أوروبا والكيان الصهيوني حيث تنافس دول أوروبا السوق الأردني على المرضى من الدول العربية ودول الخليج نظراً لما تتمتع به الدول الأوروبية من سمعة ممتازة في النواحي العلاجية ، أما بالنسبة للزوار الأوروبيين الذين يهتمون بالإمكانات العلاجية للمياه المعدنية فإن الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة يشكل منافساً قوياً للسوق الأردني (١).

بعد هذا العرض السريع لأهم مميزات السياحة العلاجية واستعراض الصعوبات التي تواجه هذا النوع من السياحة . سنحاول فيما تبلي من هذا المبحث التعرف على المشاريع السياحية التي تهتم بالنواحي العلاجية في الأردن .

أولاً - مشروع حمامات ماعين :

مكونات المشروع :

- ١ - الفندق : وهو فندق من مستوى الأربعة نجوم مؤلف من ١٠ طوابق ويضم ١٢٦ غرفة مزدوجة و (١٢) جناح بغرفة نوم واحدة . وأربعة أجنحة بغرفتي نوم . وكل غرف الفندق وأجنحته تشرف على الشلال وجميعها مكيفة ، ويوجد في الفندق ثلاثة مطاعم . أحدها كافتيريا ، بالإضافة لعيادة وحمام إنعاش علاجي ، كما يوجد غرف للبخار .
- ٢ - حمام إنعاش لخدمة المتنزهين ورواد المخيمات ، ويتسع هذا الحمام لحوالي ٤٠٠ زائر .
- ٣ - بركتا سباحة بمساحات مختلفة تتسعان لحوالي ٥٠٠ زائر بالإضافة لآماكن تغيير الملابس .
- ٤ - منازل للموظفين تتسع لحوالي ١٠٠ موظف .
- ٥ - مبنى لإدارة شؤون المخيمات ومبنى السوق التجاري .

(١) ينافس الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة السوق الأردني على النواحي العلاجية للبحر الميت حيث تعج الضفة الغربية المحتلة للبحر الميت بمشاريع السياحة العلاجية .

%

لغناء والالتزامات ،
٤,٢ مليون دينار حتى

عام ١٩٨٩ ، وتعاني الشركة من عدم القدرة على سداد هذه الديون المتراكمة . على صعيد الإيرادات المتعلقة للمشروع لم تستطع هذه الإيرادات أن تغطي المصروفات التشغيلية للمشروع حيث تزايد عجز الإيرادات عن المصروفات من ٢٥,٧ ألف دينار عام ١٩٨٤ ليصل إلى ١٣٠,٧ ألف دينار عام ١٩٨٨ ، أنظر الجدول رقم (٢٥) . وعند النظر إلى أرقام الجدول المذكور لا بد من العلم بأن إدارة المشروع اعتبرت العام ١٩٨٨ عام تشغيل تجريبي للمشروع في حين أن السنوات ١٩٨٤-١٩٨٧ اعتبرت ضمن سنوات انشاء المشروع أما بالنسبة لنتائج أعمال المشروع للأعوام ٨٩ ، ٩٠ فلم نستطع الحصول عليها (١) .

ويتضح الوضع المالي للشركة بصورة أفضل إذا ما عرفنا أن إحدى الدراسات التي قام بها بنك الانماء الصناعي تشير إلى عدم مقدرة

جدول رقم (٢٦)

مشروع حمامات ماعين
عجز الإيرادات عن المصروفات خلال الفترة ٨٤-٨٨
(دينار)

السنة	الإيرادات (٢)	المصروفات	العجز
١٩٨٤	٧٠٦٧	٣٢٧٦٠	٢٥٦٩٣
١٩٨٥	١٥٢١	٣١١٧٢	٢٩٦٥١
١٩٨٦	١٨٨	٣٣٥٢٨	٣٣٣٤٠
١٩٨٧	٧٣	٦٨٢٢١	٦٨١٤٨
١٩٨٨	٢٩٩	١٣٠٤١٢	١٣٠٧١١

المصدر : الشركة الأردنية للسياحة والمياه المعدنية ، حمامات ماعين ، تقارير مجلس الإدارة والحسابات الختامية للسنوات ١٩٨٨-١٩٨٥ .

- (١) لم يستطع الباحث الحصول على التقارير السنوية للأعوام ٨٩ ، ٩٠ ، نظراً لوجود العديد من الأخطاء في طريقة احتساب تقارير الشركة الأمر الذي دفع الشركة إلى عدم إصدار أي تقارير عن أعمالها خلال الفترة ٨٩-٩٠ .
- (٢) غالبية هذه الإيرادات هي عبارة عن فواتر بنكية على ودائع الشركة نظراً لكون السنوات ٨٤-٨٨ اعتبرت سنوات انشاء وتشغيل تجريبي للمشروع .

الشركة على سداد الديون والفوائد المترتبة عليها إلا إذا بلغت نسبة اشغال مرافق المشروع ٧٠% فاكثر ، مع العلم أن نسبة الإشغال الفعلية التي تحققت عام ١٩٨٩ كانت ١٨% فقط .

ويبدو أن إعادة جدولة ديون الشركة ضرورية حتى تستطيع الشركة تحقيق فوائض سنوية في السيولة النقدية تمكنها من تسديد الأقساط والفوائد المترتبة عليها مع توفير رأس المال التشغيلي اللازم للمشروع .

أسباب تعثر الشركة :

تشير التقارير والدراسات المختلفة (١) التي أعدت حول الشركة

إلى أن أهم أسباب تعثر الشركة يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ - المشاكل الإنشائية : حيث أن تأخر تنفيذ المشروع حوالي ٤ سنوات أدى إلى مضاعفة التكاليف وزيادة أعباء الفوائد مما انعكس على ربحية الشركة . وعند العودة إلى جذور هذه المشكلة نلاحظ أن تأخر تنفيذ المشروع حوالي ٤ سنوات يعود إلى عدم كفاءة المستشار الهندسي الذي يتولى أعمال الإشراف على المقاول (٢) . والذي يفترض أن يقدم تقريراً أسبوعياً حول سير المشروع ، أو كذلك فإن الإدارة التي تلقت تقارير المستشار الهندسي لم تتخذ الإجراءات المناسبة بحق المقاول .

ب - تمويل المشروع : حيث قدرت تكلفة المشروع عند البدء بالتنفيذ بحوالي ٦ مليون دينار في حين أن أرقام التكاليف الفعلية وصلت حوالي ١٤ مليون دينار ، الأمر الذي أدى إلى عدم التوازن بين

(١) أنظر : - تقرير لجنة الإدارة والحسابات الختامية ، ١٩٨٤ .
- التقارير السنوية للشركة ١٩٨٤-١٩٨٨ .
- دراسة بنك الانماء الصناعي عن الوضع المتوقع للشركة خلال السنوات ١٩٩٨-١٩٨٨ .
- مقابلة مع وزير السياحة حول أوضاع الشركة ، جريدة الرأي ، تاريخ ٩١/٢/٢ ص ٨ .
(٢) تقدر أتعاب المستشار الهندسي بحوالي ٧٥٠٠ دينار شهرياً ، أنظر تقرير لجنة الإدارة والحسابات الختامية ١٩٨٤ ، ص ٤ .

مصادر التمويل ، حيث بلغت نسبة القروض إلى رأس المال (٤، ٢-١) مما انعكس سلبياً على فرض الربحية . والوضع التمويلي السيء للمشروع يرجع إما إلى سوء تقدير التكلفة الفعلية للمشروع أو إلى سوء استخدام الأموال .

ج - موقع المشروع : ووجود المشروع في منطقة جبلية وعرة زاد من مصاعب المشروع حيث أدى إلى ارتفاع تكاليف البنية التحتية وعدم اكتمالها ، حيث تم الاحتياج للمشروع قبل توفر العديد من الخدمات كالاتصالات السلكية واللاسلكية مع العالم الخارجي واستقبال البث التلفزيوني بالإضافة لعدم إيصال التيار الكهربائي بصورة منتظمة . كذلك فإن صعوبة الطريق المؤدية إلى المشروع وعدم وجود طريق إلى البحر الميت الذي يبعد ٥ كلم عن موقع المشروع كل هذه العوامل زادت من المصاعب التي واجهها المشروع .

كذلك فإن حدوث فيضان في المشروع عام ١٩٨٤ أدى لتدمير مدخل المشروع وبعض مواد البنية التحتية ، وحدث انزلاق آخر عام ١٩٨٧ زاد من تكاليف الإنشاء وساهم في تأخير انجاز المشروع .

د - إدارة المشروع : حيث أن غياب التنسيق بين إدارة الشركة والإدارة المتعاقد معها لإدارة وتشغيل المشروع والممثلة بشركة نبيه نزال وأولاده مع شركة وتسويل البلجيكية وعدم وجود المراقبة والمتابعة الكافية لضمان مستوى الأداء المطلوب ، أدى إلى خلل في الناحية الإدارية للمشروع وقد زاد من هذا الخلل عدم توفر الكوادر الإدارية والفنية المؤهلة للعمل السياحي والعلاجي على مستوى هذا المشروع الضخم بالإضافة لوجود المدير العام للمشروع في عمان وعدم متابعته لما يجري في موقع المشروع وعدم وجود اتفاقيات التعاون والتنسيق مع المنتجعات المتخصصة في العلاج الطبيعي وعدم بذل جهود تسويقية تتناسب مع حجم المشروع كل هذا انعكس سلبياً على ربحية المشروع .

خلاصة :

مما سبق نلاحظ إن هذا المشروع يعاني من صعوبات جمة . وبغض النظر عن أسباب هذه الصعوبات أو طرق حلها^(١) فإن العبرة التي يجب استخلاصها من تجربة هذا المشروع تتلخص في أهمية المراقبة وتقييم الأداء بشكل دوري وفعال بالإضافة لأهمية تحديد المسؤولية عند اعطاء الصلاحيات لكي تتمكن الجهات المسؤولة من محاسبة المسؤول عن الالهمال والتقصير .

ثانياً - مشروع قرية وفندق البحر الميت :**مكونات المشروع :**

- ١ - فندق يحتوي على ١٠٠ غرفة .
- ٢ - مطعم .
- ٣ - عيادات طبية عامة .
- ٤ - عيادة تخصصية لمعالجة مرض الصدفية بشكل خاص .
- ٥ - ملاعب تنس .
- ٦ - برك سباحة .
- ٧ - ملعب جولف .

تأسيس المشروع :

لقد طرحت فكرة تأسيس المشروع منذ ١٢ سنة ، حيث تقدم مالكو المشروع بطلب ترخيص المشروع للحكومة وقد تمت الموافقة على منح الترخيص قبل ٤ سنوات حيث بوشر بإجراءات إقامة المشروع .

والمشروع مملوك للطاع الخاص بنسبة ١٠٠% وقد باشر المشروع أعماله في العام ١٩٩٠ ومع بداية ١٩٩١ حقق المشروع أرباحاً بلغت

(١) حول أسباب فشل المشروع والطرق المقترحة لعلاج أوضاع المشروع أنظر رد وزير السياحة حول أوضاع الشركة المنشور في جريدة الرأي بتاريخ ١٩٩١/٢/٢ ص ٨ .

حوالي ٤٠٠,٠٠٠ دينار (١) .

مميزات المشروع :

يمتاز المشروع بوجود البحر الميت بما يحتويه من الطين الذي يحوي العديد من المعادن النادرة بالإضافة للطقس الملائم لمعالجة مرض الصدفية ويركز المشروع في عمله على اجتذاب الزبائن من السوق الخارجي . وعند إقامة المشروع روعي أن مرضى الصدفية هم من أوروبا في حين أن أكبر نسبة مرضى مصابين بالصدفية من الأوروبيين هم من الألمان ونظراً لما يشعر به الزوار الألمان من عدم الراحة عند زيارة الكيان الصهيوني الذي يقوم باستغلال الضفة الغربية من البحر الميت لعلاج الصدفية . فقد قام المشروع ليشكل بديلاً ملائماً للزوار الألمان خاصة . وقد أفادتنا مصادر المشروع أن لديهم ما قيمته ٣٠٠,٠٠٠ مارك من التعاقدات المستقبلية ويتوقعون نسب إشغال لا تقل عن ٥٠% خلال السنوات الخمس القادمة .

مما سبق نلاحظ أن أصحاب المشروع قد اهتموا بتميز المشروع وقاموا بدراسة وافية للمنطقة ، ومن هنا فقد حصلوا على نسب إشغال عالية واستطاعوا تحقيق أرباح عالية في فترة حلفت فيها معظم المشاريع السياحية خسائر ملحوظة نتيجة حرب الخليج ولكن مقارنة سريعة بين هذا المشروع ومشروع حمامات ماعين تبين أهمية الإدارة في نجاح المشروع حيث أن تفرغ الإدارة في هذا المشروع لمتابعة سير الأعمال كانت من أهم أسباب نجاح المشروع حيث تقوم إدارة المشروع باتصالات واسعة مع جمعيات مرضى الصدفية في الدول الأوروبية وقد نظم أصحاب المشروع العديد من الندوات واللقاءات مع جمعيات الصدفية واستضافوا رؤساء هذه الجمعيات في محاولة لتوطيد العلاقة مع هذه

(١) الأرباح تقديرية وتم الحصول عليها من أصحاب المشروع حيث لم يكن التقرير السنوي الأول قد صدر عند كتابة هذه السطور .

الجمعيات التي تمثل مورداً هاماً للزبائن .

كذلك فإن المستوى الطبي المرتفع الذي يمتاز به المشروع كان وراء نجاح هذا المشروع وتحقيق المرافق لنتائج مرضية .

خالصاً : المواقع الأخرى

بالإضافة للمشاريع السالفة الذكر والتي تعتبر مشاريع السياحة العلاجية الوحيدة في الأردن ، تمتاز العديد من المناطق الأخرى بوجود المياه المعدنية ذات الخصائص الاستشفائية ، وكما سبق وأن ذكرنا فإن قلة عدد الزوار وارتفاع تكاليف البنية التحتية وضعف التنسيق هي أهم الأسباب وراء عدم استغلال هذه المواقع .

وفيما يلي سنستعرض أهم المواقع ذات الإمكانيات العلاجية ونبين طبيعة هذه المواقع وإمكانات استغلالها والمشاكل الرئيسية التي تواجهها .

١ - البحر الميت :

بالرغم من وجود مشروع قرية وفندق البحر الميت الذي استعرضناه سابقاً فإن شاطئ البحر الميت يبدو غير مستغل الاستغلال الكافي نظراً لاتساع الشاطئ وتوفر مكونات النجاح للعديد من المشاريع المشابهة على نفس الشاطئ ولعل في وجود ما يقارب من عشر مشاريع سياحية تهتم بالسياحة العلاجية على الشاطئ الغربي للبحر الميت برهان على الإمكانيات التي يوفرها البحر الميت للعديد من مشاريع السياحة العلاجية ، وإن كان تميز أي مشروع جديد عن سابقه ضروري لنجاحه ، حيث أن وجود أكثر من مشروع بنفس المواصفات وفي نفس المنطقة لن يؤدي الغرض المطلوب .

٢ - منطقة الطفيلة :

حيث توجد ينابيع المياه الحارة في عدد من المناطق ضمن

المحافظة :

١ - منطقة وادي عفرأ (١) حيث تتركز ينابيع المياه الحارة قرب ملتقى وادي عفرأ بوادي الحسا . وهناك عدد من ينابيع المياه الحارة في المنطقة تحمل كمية المياه الحارة التي تنبع منها حوالي ١٢ مليون متر مكعب سنويا . والوصول إلى المنطقة يتطلب السير في طريق وعرة مسافة حوالي (٢) كم ثم السير على الأقدام لمدة ١٠ دقائق تقريبا . وتنبع من هذه الينابيع مياه تتراوح حرارتها من ٤٧-٤٩ درجة مئوية وقد اجري عدد من التجارب على مياه هذه الينابيع اثبتت خصائصها الاستشفائية .

ب - منطقة وادي الحسا : والطريق إلى حمامات أبو ربيعة الموجودة في وادي الحسا هي طريق معبدة ويؤمها العديد من الزوار نظرا لسهولة الوصول إليها نسبيا بالإضافة لوجود بعض المرافق البسيطة في الموقع .

٣ - منطقة اللسان - غور الكرك^(٢):

حيث توجد ينابيع المياه الحارة في منطقة ويدعه ومنطقة وادي ابن حماد :

١ - منطقة ويدعه : وتنبع من هذه المنطقة ومن عدة ينابيع كمية مياه تصل إلى حوالي مليون متر مكعب في العام . وحرارة المياه في هذه الينابيع تبلغ ٣٣ درجة مئوية طوال العام . والطريق إليها هي طريق وعرة حيث يجب السير على الأقدام لمسافة حوالي (١) كم .

ب - منطقة وادي ابن حماد : وحرارة المياه في هذه الينابيع تتباين حيث تصل إلى حوالي ٣٨ درجة مئوية في الشتاء وحوالي ١٦ درجة في فصل الخريف .

(١) انظر : سلامة الياس ، مرجع سابق ، ص ١٣-١٥ .
(٢) وتستعمل مياه منطقة اللسان - غور الكرك : خارجيا للاستشفاء من الأمراض الجلدية وأمراض المفاصل... الخ كما وتستعمل داخليا أيضا .

٤ - منطقة الأزرق :

وتنبع المياه في هذه المنطقة من بئر تجريبي للتغيب عن البترول يصل عمقه إلى (١٢٩٩) متر ودرجة حرارة المياه حوالي ٣٩ درجة مئوية ثابتة طوال العام وبالرغم من وجود استراحة حكومية في منطقة الأزرق إلا أن المياه المعدنية في منطقة الأزرق غير مستغلة حيث أن الاستراحة السياحية الموجودة في المنطقة لا توفر أي برامج علاجية للاستفادة من الخصائص العلاجية للمياه .

٥ - الحمة الاردنية :

وهي من أقدم المناطق المستغلة على صعيد السياحة العلاجية حيث يوجد في المنطقة فندق ومطعم وحمامات سباحة . ومنطقة الحمة لاتزال منطقة شعبية ، وتعتبر أسعارها منخفضة مقارنة بحمامات ماعين وفندق البحر الميت . ولعل عدم تطور المنطقة وإنشاء مرافق حديثة يعود لوعورة الطريق المؤدية إلى منطقة الحمة وبعدها عن عمان .

خلاصة :

من خلال الاستعراض السابق لمواقع المياه المعدنية في الأردن نلاحظ أن القاسم المشترك بين هذه المواقع هو وعورة المسالك المؤدية إلى هذه المواقع الأمر الذي يجعل من تكاليف الاستثمار السياحي في تلك المواقع تكاليف مرتفعة للغاية نظراً للبنية التحتية الضخمة التي تحتاجها تلك المواقع .

ولعل أفضل استغلال للمواقع المذكورة يكمن في قيام الحكومة بالاستثمار في البنية التحتية على شكل طرق وجسور وذلك نظراً لتكاليف المرتفعة لهذه البنى التحتية التي تجعل القطاع الخاص يبتعد عن الاستثمار في هذه المواقع . والبنى التحتية المقترح تنفيذها يجب أن تخضع لدراسات جدوى مفصلة تبين جدوى كل موقع على حدة وتبين أولويات الاستثمار في المواقع المذكورة وإن كان الملاحظ أن كل من منطقة الأزرق ومنطقة حمامات عفرا هي من أهم المناطق

المرشحة للاستفادة من الاستثمارات الحكومية الهادفة لتشجيع السياحة العلاجية نظراً لما تمتاز به منطقة الأزرق من اكتمال العديد من البنى التحتية فيها . ونظراً للإمكانات العلاجية الضخمة التي توفرها منطقة حمامات عفرا سواء على صعيد كمية المياه المعدنية أو نوعيتها .

وفي نهاية هذا المبحث لا بد من التأكيد على أهمية السياحة العلاجية وجدواها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، كذلك لا بد من الإشارة إلى أهمية القيام بالدراسة الواقية لهذا الفرع من فروع السياحة نظراً لكون دراستنا هذه لم تستطع الإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع كون الدراسة الحالية اهتمت بتحليل العديد من النشاطات السياحية .

ولعل القيام بدراسات جدوى اقتصادية لبعض مواقع المياه المعدنية سيساهم في تمويب أوضاع الاستثمار في هذا الفرع من فروع السياحة سواء كان الاستثمار حكومياً أو استثماراً خاصاً .

الفصل الرابع النتائج و التوصيات

المبحث الاول : النتائج .

المبحث الثاني : التوصيات .

المبحث الأول : النتائج

تمثل السياحة ببعدها الاقتصادي احد الانشطة الهامة في مجمل العملية الاقتصادية . حيث يساهم قطاع السياحة في اكتساب العملة الصعبة الضرورية لعملية التنمية . وإذا ما عرفنا ان المصادر الرئيسية للعملة الصعبة بالنسبة للاردن تتكون من المساعدات الخارجية وحوالات العاملين في الخارج بالإضافة للعوائد السياحية ، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المتغيرات السياسية التي تحكم تدفق كل من المساعدات والحوالات إدركنا أهمية النشاط السياحي بالنسبة للاردن كأحد أهم الأنشطة القادرة على اكتساب العملة الصعبة بدون الخضوع للمتغيرات السياسية الخارجية (١) .

على صعيد البناء المؤسسي للقطاع السياحي في الاردن يعاني هذا البناء من عدد من التشوهات الناتجة عن طبيعة الاستثمار في القطاع السياحي وما يحتاجه هذا الاستثمار من خبرة يفتقر لها القطاع الخاص ، بالإضافة إلى إهمال القطاع العام عن الاستثمار المباشر في الأنشطة السياحية . وكنتيجة لهذا نلاحظ ان حجم الاستثمار بشقيه الحكومي والخاص لا يتناسب وحجم العوائد التي يوفرها القطاع . ولعل توجه الحكومة في الآونة الأخيرة لتحويل صناعة السياحة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص أمر بحاجة إلى مزيد من الدراسة نظراً لما يحتاجه الاستثمار السياحي من مصاريف ضخمة على البنى التحتية من الصعب أن يتحملها القطاع الخاص بمفرده .

بالإضافة لدور القطاع السياحي في إدخال العملات الصعبة ،

(١) لا بد هنا من الإشارة إلى أن النشاط السياحي يتأثر وبدرجة كبيرة بعامل الاستقرار السياسي . ولكن المقصود هو عدم تأثر هذا النشاط في حالة الاستقرار السياسي والامن على الصعيد الداخلي ، في حين أن كل من المساعدات والحوالات يمكن جذبها بقرار سياسي خارجي لا دخل له بالوضع الاقتصادي أو السياسي على الصعيد الداخلي .



يساهم هذا القطاع مساهمة فعالة في العديد من القطاعات الاقتصادية حيث بلغت مساهمة القطاع ١٢,٣% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٩، في حين شكلت العوائد السياحية ما نسبته ٥٨% من إجمالي المصادرات السلعية للعام نفسه . كذلك يمتاز القطاع السياحي بكونه قطاع يتشابك مع مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث يحتاج إلى المدخلات من القطاعات المختلفة كقطاع الزراعة ، الإنشاءات ، الصناعة ، النقل ،... الخ ، حيث يمثل السياح اثناء فترة إقامتهم داخل الاردن افراداً يحتاجون للعديد من السلع والخدمات من مختلف القطاعات الاقتصادية .

كذلك يساهم القطاع السياحي في خلق العديد من فرص العمل ، ويرى البعض ان هذا القطاع يساهم بشكل مباشر في توظيف حوالي ١٥,٠٠٠ عامل او ما نسبته ٢,٥% من إجمالي القوى العاملة في الاردن، بالإضافة لحوالي ٣٠ - ٦٠ الف فرصة عمل يوفرها القطاع بشكل غير مباشر .

وعند مراجعة خطط التنمية نلاحظ ان القطاع السياحي لم يحظَ بذلك القدر من الاهتمام ، حيث انه بالرغم من التركيز على إبراز خصائص القطاع السياحي والمشاكل التي تواجهه والاهداف المرسومة لإنعاش هذا القطاع ، إلا ان مخصصات القطاع السياحي من الاستثمار تبدو متواضعة للغاية مقارنة بالعوائد التي يوفرها هذا القطاع للاقتصاد الاردني .

كذلك فإن القطاع السياحي يعاني من قلة الدراسات والابحاث اللازمة لتطوير القطاع ، ولعل اهم المعوقات التي تواجه الباحث في المجال السياحي هي نقص البيانات الإحصائية وعدم دقة المتوفر منها .

على صعيد الدخل المتحقق من السياحة توصلت هذه الدراسة إلى احتساب مضاعف الدخل السياحي حيث كانت قيمة المضاعف (٢,٤٦) . وهذا يعني أن إنفاق ١٠٠ دينار من قبل أحد السياح سيولد دخولاً تبلغ ٢٤٦ دينار في القطاع السياحي والقطاعات الأخرى ذات الصلة بالسياحة . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن القطاع السياحي يعتمد على استيراد العديد من المواد الأولية من الخارج فهذا يعني أن المضاعف سابق الذكر سيكون ذا قيمة أقل نظراً لكون المضاعف الذي توصلت له هذا الدراسة لم يأخذ أثر التسربات الناتجة عن الاستيراد الخارجي بعين الاعتبار لنقص البيانات .

على صعيد العوامل المؤثرة في قرار زيارة الأردن بالنسبة للسياح من الدول المختلفة فإن الدراسة خلصت إلى النتائج التالية :

١ - أهمية كل من متغير الدخل الفردي في بلد الزائر القادم الأردن ومتغير سعر الصرف بين الدينار الأردني وعملة البلد المصدر للزوار ، حيث يزداد عدد الزوار بازدياد الدخل وانخفاض سعر الصرف .

٢ - تعتمد المرونة السعرية للخدمات السياحية على عامل المعلومات المتوفرة للسائح عن الأسعار ، حيث تزداد حساسية السائح لتغيرات الأسعار كلما توفرت له المعلومات عن هذه الأسعار نتيجة قربه من السوق السياحي الأردني ، في حين أن الزوار من الأسواق البعيدة عن الأردن لم يبدوا حساسية تجاه تغيرات الأسعار ، باستثناء سعر الصرف نظراً لتوفر المعلومات عن سعر الصرف لجميع الزوار .

٣ - على العكس من تغير الأسعار نلاحظ أن الزوار من الدول البعيدة عن الأردن أظهروا تأثراً بعامل الاستقرار الوطني في حين أن الزوار من الدول القريبة لم يتأثر قدومهم للأردن بعامل الاستقرار الوطني .

٤ - بالنسبة لتكاليف السفر ، نلاحظ أنها مهمة بالنسبة للزوار من

الدول البعيدة اكثر منها للزوار من الدول المجاورة حيث تشكل تكاليف السفر نسبة عالية من إجمالي تكاليف الرحلة بالنسبة للزوار من الدول البعيدة .

٥ - أظهر السوق المصري أنه سوق منافس للسوق الأردني فيما يخص الزوار من الدول العربية المجاورة . ويتضح هذا من خلال انخفاض أعداد الزوار القادمين للأردن من الدول المجاورة عند انخفاض أسعار السلع السياحية في السوق المصري .

٦ - دلت النتائج على عدم فعالية الانطاق الحكومي في تنشيط الحركة السياحية وزيادة عدد الزوار .

فيما يخص القطاع الفندقى في الأردن نلاحظ أن إختلال العديد من المناطق السياحية للبنى التحتية أدى إلى تركيز النشاط السياحي الفندقى في مناطق عمان والعقبة حيث تتركز في مدينتي عمان والعقبة فقط حوالي ٩٠% من الطاقة الإيوائية ، (عدد الاسرة) ، في المملكة .

ويعانى القطاع الفندقى في الأردن من ضعف الطلب على خدمة السكن الفندقى نظراً لكون نسبة مرتفعة من الزوار هم من الأردنيين المغتربين الذين يقيمون لدى الأهل والاقارب في حين أن الطلب على الخدمات المكلمة التي تقدمها الفنادق يبدو مرتفعاً ويتجاوز النسب المتعارف عليها (١) .

على صعيد الأثر الإقتصادى للقطاع الفندقى نلاحظ أن القطاع يساهم مساهمة هامة في تشغيل الأيدي العاملة ، كذلك فإن القيمة المضافة للقطاع الفندقى تعتبر مرتفعة مقارنة بمثيلاتها للقطاعات الخدمية الأخرى (٢) .

(١) الملبود بالخدمات المكلمة : المطاعم ، والمالات ، وأماكن الترفيه ... الخ .
(٢) القيمة المضافة = الناتج الإجمالى - الاستهلاك الوسيط .
أنظر ما تقدم ص ١١٢ .

بالنسبة للسياحة العلاجية ، نلاحظ انه وبالرغم من قلة عدد الزوار بهدف العلاج ، وتعثّر مشاريع السياحة العلاجية إلا أن السياحة العلاجية تبلى من الأنشطة السياحية الهامة التي يجب دعمها واستغلالها بشكل أفضل لارتقاء بهذا النوع من السياحة نظراً للطوائد المتعددة التي يمكن الحصول عليها نتيجة التوسع في السياحة العلاجية .

وخلصة القول ان القطاع السياحي بالنسبة للاردن يعتبر من القطاعات الهامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفير العملات الصعبة اللازمة لعملية التنمية ، بالإضافة إلى مساهمة القطاع في تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تلبية الاعتماد على الصادرات من المواد الأولية ، كذلك يساهم القطاع في حل مشكلة البطالة من خلال توفير العديد من فرص العمل ، ويساهم القطاع السياحي كذلك في تنمية المناطق الريفية من خلال الاستثمار السياحي في تلك المناطق .

على صعيد الاثار السلبية للعملية السياحية فيمكننا تقسيمها إلى : آثار سلبية على الصعيد الاقتصادي ، وهذه الاثار تكاد تكون معدومة (١٢) ، وآثار سلبية على الصعيد الاجتماعي . ولم تتطرق هذه الدراسة للاثار الاجتماعية للعملية السياحية ، لأن الحكم عليها بحاجة إلى بحث متخصص يأخذ في عين الاعتبار الاستراتيجية والاولويات التي يجب تحديدها على صعيد العملية السياحية .

(١) راجع ما تقدم ذكره ص ٧٠ .

(١) باستثناء الاثر على تخصيص الموارد ، انظر ما تقدم ص ٧٠ .

المبحث الثاني : التوهيات

في ضوء ما تقدم يمكننا تقديم التوصيات التالية :

أولاً : إعطاء العملية السياحية ما تستحقه من الأهمية سواء على الصعيد الحكومي ، من خلال رصد الموازنة الكافية للقطاع السياحي بالإضافة لتفعيل دور الأجهزة الحكومية المسؤولة عن القطاع السياحي من خلال الاستثمار المباشر في الأنشطة السياحية ذات المردود الاقتصادي والتي يلحجم القطاع الخاص عن الاستثمار بها . كذلك فإن القطاع الحكومي مسؤول عن تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص وتشجيع هذا القطاع على زيادة الاستثمارات السياحية والعمل على توفير الخبرات الفنية والإدارية اللازمة للقطاع الخاص للإقدام على الاستثمار السياحي . ولعل القيام بحملة توعية وطنية تهدف إلى تعريف المواطن بأهمية السياحة والمكاسب التي تعود بها على الاقتصاد الأردني ستكون خطوة مفيدة في تهيئة المناخ السياحي المناسب وزيادة أعداد السياح . بالإضافة لإعطاء دور لبعض المؤسسات الحكومية مثل مؤسسة الضمان الاجتماعي وبنك الإنماء الصناعي للمساهمة في الاستثمار في القطاع السياحي .

ثانياً : توفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بالعملية السياحية حيث أن عملية البحث في القطاع السياحي بحاجة ماسة إلى العديد من البيانات . وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية الأبحاث والدراسات في تطوير القطاع السياحي ، ولا بد من التنبيه إلى القصور الواضح في الدراسات التي تعالج السياحة من النواحي الاقتصادية . وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن توفر الإحصاءات عن مدخلات القطاع السياحي من القطاعات المختلفة ، بالإضافة لمستوردات القطاع ستجعل من الممكن احتساب مضاعف الدخل السياحي بشكل دقيق وستجعل من الممكن عمل جداول المدخلات - والمخرجات (Input - Output) ، مما سيتيح المجال للتعرف على الأثر

الاقتصادي للسياحة بشكل دقيق . كذلك فإن الحصول على معلومات راجعة (Feed - back) من السياح ، عن طريق الإستبيانات ، حول الخدمات السياحية ، وأسعار هذه الخدمات والسلبيات والإيجابيات من وجهة نظر السائح ستجعل من قرارات تسعير السلع السياحية وقرارات إضافة خدمات جديدة أو تطوير الخدمات الحالية ، ستجعل من هذه القرارات قرارات مبنية على معلومات حقيقية بدلاً من الاعتماد على الحدس في إتخاذ مثل هذه القرارات .

ثالثاً : إجراء الدراسات حول أهم الأسواق السياحية التي تصدر السياح إلى الأردن ، حيث أن إجتذاب مزيد من السياح يعني مزيداً من الدخل السياحي . واجتذاب السياح يكون بدراسة العوامل التي تؤثر في قرار هؤلاء السياح زيارة الأردن . وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية أسواق اليابان والشرق الأدنى بالنسبة للأردن ، كون هذه الأسواق برزت في الآونة الأخيرة كأسواق هامة في مجال ما تصدره من زوار لمختلف أنحاء العالم نظراً لمستويات الدخل المتزايدة في هذه الأسواق . ولعل أهم ما يعيق حركة السياح اليابانيين إلى الأردن هو عدم توفر خط طيران مباشر بين الأردن واليابان ، بالإضافة إلى جهل الجهات المسؤولة عن تسويق السياحة بالسوق الياباني والمحفظات التي يمكن أن تجذب السائح الياباني ذو العادات والتقاليد والثقافة والمتطلبات المختلفة عن السائح الغربي . ومن هنا كانت دراسة السوق الياباني مهمة للتعرف على أفضل الطرق لحفز السياح للقدوم إلى الأردن ، لاسيما وأن الأردن أقرب من الأسواق الأوروبية وأسواق دول المغرب العربي بالنسبة للسياح اليابانيين .

رابعاً : إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التسويق السياحي حيث تقتصر الجهود المبذولة حالياً في مجال التسويق على نشاط الملكية الأردنية في بعض الدول بالإضافة للنشرات القليلة التي تصدرها

وزارة السياحة . وهنا لابد من التذكير بالنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة من كون الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي لم يؤثر في اعداد الزوار القادمين إلى الاردن (١) : والإهتمام بالتسويق السياحي والتعريف بالاردن في الاسواق الخارجية سيكون امر له مردود مجدي خصوصاً في الدول التي تنظر إلى الاردن كجزء من منطقة مليئة بالمصاعبات وعدم الإستقرار وحوادث القتل والخطف ... الخ .

خامساً : أهمية إيجاد وحدة إدارية متخصصة في نواحي الإستثمار في القطاع السياحي تكون تابعة لوزارة السياحة . وتكمن أهمية مثل هذه الوحدة في الإشراف على المشاريع السياحية التي تساهم بها الحكومة ومحاولة تقييم هذه المشاريع بشكل يحد من الهدر في الاموال المخصصة للكثير من المشاريع السياحية التي تساهم بها الحكومة ، بالإضافة للمساعدة في تقييم جدوى المشاريع المقترحة . ومن المهم أن تتمتع هذه الوحدة باستقلالية تمكنها من محاسبة المتسببين في هدر الاموال العامة .

سادساً : الأخذ بعين الإعتبار حساسية الزوار من الدول القريبة للتغيرات في أسعار الخدمات السياحية في الاردن وفي الدول المجاورة مثل مصر ، سوريا ، تركيا ... وهنا نرى أن إجراء دراسة متخصصة حول تسعير الخدمات السياحية ، كذلك فإن التكامل العربي على صعيد الخدمات السياحية وتقديم برامج سياحية مشتركة بالتنسيق مع عدد من الدول المجاورة سيؤدي إلى زيادة المكاسب من العملية السياحية للدول المشاركة في تقديم مثل هذه البرامج ، التي تستطيع أن توفر للسائح رؤية عدة مناطق سياحية مختلفة ، وتوفر لكل من الدول المشتركة في البرنامج أعداد زوار أكبر .

سابعاً : العمل على توفير برامج سياحية بأسعار معقولة للزوار من دول أوروبا وأمريكا من خلال محاولة تخفيض تكلفة النقل التي

تشكل عقبة أمام السياح من تلك الدول نظرا لإرتفاع نسبة هذه التكاليف من إجمالي تكاليف الرحلة .

ومن المؤكد أن التوصل إلى صيغة تخفض من تكاليف الرحلة للسوار من أوروبا وأمريكا سيكون أمرا مفيدا لكل من أصحاب الفعاليات السياحية والملكية الأردنية في نفس الوقت .

وفي الختام لابد من الإشارة إلى أن التوصيات السابقة الذكر قد بنيت على أساس ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج . ومن المؤكد أن الحكم على صحة أو أهمية التوصيات التي وضعتها هذه الدراسة أو غيرها من الدراسات يجب أن يسبقها وضع استراتيجية شاملة على صعيد الإقتصاد ككل تنبثق من أساسيات النظام الإسلامي الذي نأمل أن يسود المجتمع ، وتأتي الإستراتيجية الخاصة بالقطاع السياحي بعد ذلك لتكون منسجمة ومتسقة مع الإستراتيجية الشاملة . وتبرز أهمية الإستراتيجية على صعيد الإقتصاد ككل أو على صعيد القطاعات المختلفة والتي من ضمنها القطاع السياحي عند طرح التساؤلات حول : ماهو النشاط السياحي المطلوب ؟ وهل يتناسب النشاط السياحي الحالي مع نظام القيم السائد في المجتمع ؟ وهل نظام القيم السائد في المجتمع هو النظام المنشود ؟ أم أن الجهود يجب أن تبذل لدفع المجتمع نحو التمسك بالقيم الإسلامية ؟ وهل التوجه نحول نظام قيم مستمد من تعاليم الإسلام يتناقض مع الدعوة إلى التوسع في الأنشطة السياحية ؟ وإذا كان هناك تناقض فما هو المطلوب تنفيذه على صعيد القطاع السياحي ؟ والإجابة على هذه الأسئلة بحاجة إلى توضيح المحددات الإجتماعية التي يجب أن تحكم العمل في القطاع السياحي كأحد القطاعات الإقتصادية ، بالإضافة لتوضيح الأولويات في المجالين الإجتماعي والإقتصادي للقطاع السياحي والقطاعات الإقتصادية المختلفة ، أي إن الحكم النهائي على جدوى العملية السياحية ككل يكون بعد أن نأخذ بعين الإعتبار المحددات الإجتماعية لهذه العملية .

بيانات نموذج الزوار من بريطانيا

السنة	عدد الزوار بالآلاف شخص	الدخل الف جنيه	سعر الغرف الحقيقي لكنه دينار	الإنفاق على السياحة الف دينار	تكاليف النقل دينار	التغير في الناتج القومي (بالأسعار الثابتة)	أسعار الخدمات السياحية في الأردن
١٩٧٠	٣,١	٣,٣٩	٤,٢٢	١٠٢١	٦٠٣,٦	١٠١,٤	٠,٩١٤٨٩
١٩٧١	٣,٠	٣,٤٦	٣,٦٣	٨٣٥	٥٩٨,٤	١٠١,٤	٠,٩١٦٢٤
١٩٧٢	٤,١	٣,٥٦	٣,٦٦	٨١٩	٥٩٣,٣	١٠٣,٤	٠,٩٧٧٣٣
١٩٧٣	٤,٢	٣,٧٩	٣,٧٨	٨٩٠	٥٨٨,١	٩٨,١	٠,٩٠٣٥٦
١٩٧٤	٦,٨	٣,٧٢	٣,٢٨	٩٤٧	٥٨٠,٩	٩٦,٨	٠,٩٣٦٣٦
١٩٧٥	١٠,٩	٣,٧٤	٢,٩٣	١٠٧٠	٥٧٢,٢	١١٩,٩	٠,٩٤١٢٧
١٩٧٦	١٥,٦	٣,٨٤	٢,٩٧	١٤٧٣	٥٣٤,١	١٣٣,٢	٠,٩٤١٤٣
١٩٧٧	١٧,١	٣,٧٨	٢,٤٢	١٣٩٩	٤٨٥,١	٩٦,٨	٠,٩٦٤٦٦
١٩٧٨	١٨,٣	٤,٠	٢,٢٥	١٥١٧	٤٧٢,٣	١١٧,٩	٠,٩٨٢٥٤
١٩٧٩	١٩,٩	٤,١٨	١,٧٩	١٦١٣	٤٨٢,٦	١٠٣,٤	١,٠٧٠١٥
١٩٨٠	٢١,٣	٤,١١	١,٣٦	١٤٤٣	٥١٥,٠	١١٦,٢	١,٠٠٠٠٠
١٩٨١	٢٣,٥	٤,٤	١,٣٩	١٤١١	٥٢٥,٣	١١٥,٨	٠,٩٠٩٦٣
١٩٨٢	١٩,٩	٤,٥	١,٤٥	٢١٧٢	٥١٦,٠	١٠٥,٠	٠,٨٥٥١٤
١٩٨٣	١٩,٨	٤,٢٣	١,٤٦	١٥٧٨	٥١٦,٠	١٠٠,٧	٠,٨٤٥٥١
١٩٨٤	١٨,٥	٤,٣٠	١,٦٠	١٣٣٩	٥١٦,٥	٩٩,٣	٠,٨٠٥٨٧
١٩٨٥	١٨,٥	٤,٤٣	١,٣٣	١٣٨٦	٥١٦,٥	١٠٣,١	٠,٦٦٩٤١
١٩٨٦	١٨,٩	٤,٥٤	١,٣٥	١٩٥٣	٥١٦,٥	١٠٨,٩	٠,٥٢٠٢١
١٩٨٧	١٨,٢	٤,٨٧	١,٠٦	١٤١٤	٥١٨,١	١٠١,٧	٠,٣٢٥٣٠
١٩٨٨	١٨,٣	٥,١٢	٠,٧٣	١٣١٣	٥١٨,١	٩٦,٣	٠,٢٥٧٧٩
١٩٨٩	١٩,٥	٥,٤١	٠,٥٦	٨٩٥	٥١٨,١	٩٦,٨	٠,٢٩٠٩٨

بيانات نموذج الزوار من الولايات المتحدة

السنة	عدد الزوار بالآلاف شخص	الدخل الذي دولار	سعر المصرف الحظي لكل دينار	الإنفاق على المساحة التي دينار	تكاليف النقل دينار	التغير في الناتج القطري (بالأسعار الثابتة)	أسعار الخدمات السياحية في الأردن
١٩٧٠	٣,٩	١٠,٢٥	٤,٢٤	١٠٢١	١٥٠١,٣	١٠١,٤	٠,٩١٤٨٩
١٩٧١	٤,٢	١٠,٨٤	٤,٠٧	٨٣٥	١٥١٠,٧	١٠١,٤	٠,٩١٦٢٤
١٩٧٢	٧,٢	١١,٤٤	٥,٢٥	٨١٩	١٤٨٠,٣	١٠٣,٤	٠,٩٧٧٣٣
١٩٧٣	٨,٤	١١,٩٨	٥,٧٧	٨٩٠	١٤٠٥,١	٩٨,١	٠,٩٠٣٥٦
١٩٧٤	١٨,٦	١١,٦١	٥,٣٠	٩٤٧	١٢٤٠,٥	٩٦,٨	٠,٩٣٦٣٦
١٩٧٥	٢٧,٤	١١,٣٣	٤,٦٤	١٠٧٠	١١٦٨,٥	١١٩,٩	٠,٩٤١٢٧
١٩٧٦	٣٥,٦	١١,٨٤	٤,٣٧	١٤٧٣	١١٠٥,٦	١٢٣,٢	٠,٩٤١٤٣
١٩٧٧	٣٧,٥	١٢,٢٨	٤,٣١	١٣٩٩	١٠١٧,٩	٩٦,٨	٠,٩٦٤٦٦
١٩٧٨	٧٠,٢	١٢,٧٧	٤,٣١	١٥١٧	٨٣١,٤	١١٧,٩	٠,٩٨٢٥٤
١٩٧٩	٥٥,٩	١٢,٦٥	٣,٨٥	١٦١٣	٧٧٨,٩	١٠٣,٤	١,٠٧٠١٥
١٩٨٠	٦٤,٩	١٢,٠٠	٣,٢٤	١٤٤٣	١٠٥٠,٠	١١٦,٢	١,٠٠٠٠٠
١٩٨١	٦٥,٩	١٢,٠٣	٢,٦٧	١٤١١	١٠٢٣,٢	١١٥,٨	٠,٩٠٩٦٣
١٩٨٢	٤٤,٦	١١,٦٣	٢,٤٣	٢١٧٢	١٠٠٠,٩	١٠٥,٠	٠,٨٥٥١٤
١٩٨٣	٤٨,١	١٢,٠٠	٢,٢٣	١٥٧٨	١٠٠٠,٧	١٠٠,٧	٠,٨٤٥٥١
١٩٨٤	٤٨,٣	١٢,٦٠	١,٩٦	١٣٣٩	١٠٤٣,٠	٩٩,٣	٠,٨٠٥٨٧
١٩٨٥	٣٨,٧	١٢,٨٠	٢,٠٨	١٣٨٦	١٠١٢,٣	١٠٣,١	٠,٦٦٩٤١
١٩٨٦	٣١,٠	١٣,٠٨	٢,١٨	١٩٥٣	١٠١٢,٦	١٠٨,٩	٠,٥٢٠٢١
١٩٨٧	٤٢,١	١٣,٤٥	٢,٢٠	١٤١٤	١٠١٥,٤	١٠١,٧	٠,٣٢٥٣٠
١٩٨٨	٤٢,٢	١٣,٨١	١,٤٦	١٣١٣	٩٣٣,٤	٩٦,٣	٠,٢٥٧٧٩
١٩٨٩	٤٢,٠	١٣,٩٥	١,٠٣	٨٩٥	٧٤٣,٤	٩٦,٨	٠,٢٩٠٩٨

بيانات نموذج الزوار من السعودية

المنة	عدد الزوار بالآلاف شخص	الدخل الف ريال	سعر الصرف المحلي ريال لكل دينار	الإنتاج على السياحة الف دينار	تكاليف النقل دينار	التغير في الناتج القومي (بالأسعار الثابتة)	أسعار الخدمات السياحية في الأردن
١٩٧٠	٢٠,٥	٦,٩٢	٣٩,٩	١٠٢١	٣٠٦,٢	١٠١,٤	٠,٩١٤٨٩
١٩٧١	٣٧,٧	٨,١٧	٣٥,١	٨٣٥	١٣,٤	١٠١,٤	٠,٩١٦٢٤
١٩٧٢	٥١,٣	٩,٩	٢٥,٥	٨١٩	٣٠٦,٤	١٠٣,٤	٠,٩٧٧٣٣
١٩٧٣	٥٣,٥	١١,٨	٢٧,٥	٨٩٠	٢٩٣,١	٩٨,١	٠,٩٠٣٥٦
١٩٧٤	٨٨,٨	٢٤,٢٣	٢٣,١	٩٤٧	٢٦٠,٧	٩٦,٨	٠,٩٣٦٣٦
١٩٧٥	١٠٣,٤	٢٦,٣٥	١٦,٣	١٠٧٠	٢٤٧,٤	١١٩,٩	٠,٩٤١٢٧
١٩٧٦	١٠٣,٦	٢٥,١٣	١٢,٤	١٤٧٣	٢٣٥,٦	١٣٣,٢	٠,٩٤١٤٣
١٩٧٧	١٠١,٠	٢٦,٧٩	١١,٦	١٣٩٩	٢١٨,٥	٩٦,٨	٠,٩٦٤٦٦
١٩٧٨	٩٧,٩	٢٨,٢٧	١١,٩	١٥١٧	٢١٠,٧	١١٧,٩	٠,٩٨٢٥٤
١٩٧٩	١١٤,٨	٢٩,٧٧	١١,٨	١٦١٣	٢١١,١	١٠٣,٤	١,٠٧٠١٥
١٩٨٠	١٤٩,٥	٤١,٨٨	١٠,٨	١٤٤٣	٢١٣,٦	١١٦,٢	١,٠٠٠٠٠
١٩٨١	١٥٦,٧	٥٦,٤٦	٩,٨	١٤١١	٢٢٣,٦	١١٥,٨	٠,٩٠٩٦٣
١٩٨٢	١٥٩,٧	٥١,٥٠	٩,٦	٢١٧٢	٢١٦,٤	١٠٥,٠	٠,٨٥٥١٤
١٩٨٣	١٧٨,٥	٣٨,٥٥	٩,٣	١٥٧٨	٤١٢,٣	١٠٠,٧	٠,٨٤٥٥١
١٩٨٤	١٧٨,١	٣١,٣٥	٨,٨	١٣٣٩	٢٥١,١	٩٩,٣	٠,٨٠٥٨٧
١٩٨٥	٢٤٨,١	٢٧,٨٠	١٠,٢	١٣٨٦	٢٤٨,٥	١٠٣,١	٠,٦٦٩٤١
١٩٨٦	٢٣٤,٦	٢٣,٥٢	١١,٦	١٩٥٣	٢٤٨,٧	١٠٨,٩	٠,٥٢٠٢١
١٩٨٧	٢٨٣,١	٢١,٤٠	١٢,٢	١٤١٤	٢٢٦,٤	١٠١,٧	٠,٣٢٥٣٠
١٩٨٨	٣٩٠,٥	٢٥,٦٢	٨,٣	١٣١٣	٢٢٤,٨	٩٦,٣	٠,٢٥٧٧٩
١٩٨٩	٣٨٨,٥	٣٠,٥٠	٦,١	٨٩٥	٢١٦,١	٩٦,٨	٠,٢٩٠٩٨

المراجع العربية

الكتب

- ١ - أبو رباح ، عبد الرحمن ، السياحة العربية أبعاد ومرتكزات ،
الاتحاد العربي للسياحة ، ١٩٧٥ .
- ٢ - أبو رباح ، عبد الرحمن ، السياحة العالمية ، الاتحاد العربي
للسياحة ، عمان ، ١٩٧٣ .
- ٣ - ارحيل ، حابس سليمان ، جغرافية السياحة في الأردن ، رسالة
ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ١٩٨١ .
- ٤ - اسماعيل ، علي ، مستقبل السياحة وأثرها في الاقتصاد القومي ،
مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- ٥ - العنتيل ، علي ، فن تسويق السياحة ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، ١٩٨٠ .
- ٦ - الحامض ، خالد ، السياحة والفندقة في إمارة أبو ظبي ، دائرة
التخطيط ، إمارة أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ،
١٩٨١ م .
- ٧ - الروبي ، نبيل ، اقتصاديات السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية
الإسكندرية ، ١٩٨٥ م .
- ٨ - الروبي ، نبيل ، نظرية السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية
الإسكندرية ، ١٩٨٨ م .
- ٩ - الزعبي ، فايز ، القدرة الاستيعابية للعمالء في القطاعين ،
العام والخاص في الأردن ، بحث مقدم للمؤتمر الاقتصادي الأول
حول البطالة واستغلال الموارد في الأردن ، جامعة اليرموك ،
١٩٨٨ م .
- ١٠ - العبدلي ، خالد عبد الحميد ، دور السياحة في الاقتصاد العراقي
للفترة ١٩٦٠م - ١٩٨٣م ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ،
بغداد ، ١٩٨٥ م .

- ١١- بازوعة ، محمد حسين ، العلاقات العامة والسياحة ، دار الهنا ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ١٢- بكري ، كامل عبد المصمود ، مقدمة في الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٥ .
- ١٣- ريفيه ، فرانسوا ، النمو الصناعي في اقتصاد معان: حالة الأردن ، ترجمة : جورج أبي صالح ، مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط المعاصر ، بيروت ، ١٩٨٢ م .
- ١٤- زغلول ، اسماعيل ، تحويلات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الاردني ، البنك المركزي الاردني ، ١٩٨٤ م .
- ١٥- سلامة ، إلياس ، مياه الاستشفاء في الأردن ، مركز البحوث والدراسات المائية ، الجامعة الاردنية ، العدد السابع ، ١٩٨٦ .
- ١٦- صائغ ، يوسف عبدالله ، الخبز مع الكرامة ، المحتوى الاقتصادي والاجتماعي للمفهوم القومي العربي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٦١ م .
- ١٧- صادق ، فوزي ، الامتدادات السياحية في الأردن ، الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، ١٩٧٨ م .
- ١٨- عبد الوهاب ، صلاح الدين ، السياحة ، وأثرها في الاقتصاد العربي ، الاتحاد العربي للسياحة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ١٩- كامل ، محمود ، السياحة الحديثة علماء وتطبيقاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .
- ٢٠- كنفاني ، حسين ، رؤية عمرية للتخطيط السياحي في مصر والدول النامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .
- ٢١- محمد عنان ، عبيد ، دراسة ميدانية للسوق السياحي المصري ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مركز البحوث الإدارية ، ١٩٧٩ .
- ٢٢- موسى ، مصطفى محمد ، جغرافية السياحة في مدينة العقبة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، عمان ، ١٩٨٥ .

الدوريات العربية

- ٢٢- المصري ، عزت ، سياحة المخيمات ، مجلة السياحة العربية ،
عدد ٥٨ ، ١٩٧٧ .
- ٢٣- برهم ، نسيم ، تليم عامل العرض الطبيعي في الجغرافيا
السياحية ، مجلة دراسات ، عدد ٥ ، مجلد ١٢ ، ١٩٨٥ .
- ٢٤- ر. نورونها ، الأبعاد الاجتماعية والثلافية للسياحة ، مجلة
السياحة العربية ، العدد ٦٥ ، ١٩٨٠ .
- ٢٥- معروف ، هوشيار ، نحو تنمية ريفية متكاملة في منطقة ربيعة ،
مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٦٥ ، ١٩٨٠ .

المنشورات الرسمية

- ١ - البنك المركزي .
- ٢٦ - النشرة الإحصائية الشهرية للأعوام ١٩٧٢ - ١٩٨٩ م .
- ب - الجريدة الرسمية
- ٢٧ - الأعداد : ٢٢٣٠ ، ٢٢٩٤ ، ٢٣٦٤ ، ٢٤٠٤ ، ٢٤٧٤ ، ٢٥٣١ ،
٢٥٩٩ ، ٢٦٧٤ ، ٢٧٥٩ ، ٢٨٣٣ ، ٢٩٠٤ ، ٢٩٧٨ ، ٣٠٤٣ ، ٣١٢١ ،
٣١٩٧ ، ٣٢٨٩ ، ٣٣٦٢ ، ٣٤٤٦ ، ٣٥٢٥ ، ٣٥٩٨ .
- ج - الشركة العربية الدولية للفنادق المساهمة المحدودة .
- ٢٨ - التقرير السنوي الرابع عشر ، ١٩٨٩ م .
- د - دائرة الإحصاءات العامة .
- ٢٩ - مسح القادمين والمغادرين ١٩٨٨ / ١٩٨٩ م
- ٣٠ - مسح الخدمات ، ١٩٨٩ م .
- ٣١ - دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بها اشخاص واكثر ،
١٩٨٦ م .
- ٣٢ - دراسة الدخل السياحي ، ١٩٧٦ م .
- هـ - ٣٣ - سجلات الملكية الاردنية .

- و - سوق عمان المالي .
- ٣٤ - البيانات الإحصائية ، ١٩٩٠م .
- ز - وزارة الأشغال العامة .
- ٣٥ - حجم العمل في مشاريع الإنشاءات في الأردن ، دراسة أعدها فريق عمل برئاسة د. عبدالجابر وزير العمل ، والتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٤م .
- ح - وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط .
- ٣٦ - خطة التنمية الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٣ - ١٩٧٥م .
- ٣٧ - خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠م .
- ٣٨ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥م .
- ٣٩ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠م .
- ط - وزارة السياحة .
- ٤٠ - التقارير السنوية ، ١٩٨١م ، ١٩٨٢م .
- ٤١ - بيانات غير منشورة / دائرة المهن السياحية .

المراجع الأجنبية

الكاتب

- 1 - Archer, Brian H., Tourism Multipliers, The State of Art, University of Wales Press, 1977 .
- 2 - Ascher, Francois , Tourism : Transnational corporations and Cultural Identities , UNESCO, 1985 .
- 3 - Bryden, John M. , Tourism and Development : A Case Study of The Common Wealth Caribben, Cambridge University , 1978.
- 4 - De Kadt, Emanuel, Tourism Passport To Development , Oxford University Press, 1979 .
- 5 - Ghazaleh, M. ,The Economies Of Tourism In Jordan , PH'd Dissertation , University Of Vanderbilt , 1985 .
- 6 - Henderson , James M. , And Quandt Richard E. ,Microeconomic Theory : A Mathematical Approach , Mcgraw-Hill Inc., 1980 .
- 7 - Kementa , Jan , Elements Of Econometrics , Macmillan Publishing Co.Inc. 1971 .
- 8 - Koutsayiannis , A Theory Of Econometrics , Macmillan Education, LTD, 1977 .
- 9 - MathieSon , Alister, and Wall, Geoffrey, Tourism, Economic, Physical and Social Impacts , Longman Group Limited , 1982.
- 10- McIntoch, Robert, and Gupta, Shaskikant, Tourism Principles Practices, Philosophies , Grid Publishing, INC. 1977 .
- 11- Smith, Stephen, L.J. Tourism Analysis , Longman Scientific and Technical , 1989 .
- 12- World Bank Tourism Mission , Economic Impact of Tourism , Ministry of Planning, July 28 , 1990 .

المنشورات الرسمية

- 13- IMF, International Financial Statistics, Published by , IMF, Washington D.C. 1990 .

الدوريات

- 14- Catantone , Roger , D. , and Benedetto . Anthony , and Bojanic , David , C , "Multi method Forecast for Tourism Analysis". Annals of tourism research , No. 3 , Volume 15 .
- 15- Din , Kadir H. "Islam and Tourism", Patterns , Issues , and options , Annals of Tourism research , No. 4 , Volume 16 . 1989 .
- 16- Din Kadir , H. , "Social and cultural impacts of tourism" . Annals of tourism research , No. 4 , Volume 15 . 1988 .
- 17- Koheke , Marvin, "Estimating economic impacts of tourism" , Annals of tourism research , No. 1 , Volume 15 . 1988 .

خلاصة :

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول ، الفصل الأول : القطاع السياحي في الأردن ، حيث يستعرض هذا الفصل أهم ملامح القطاع السياحي في الأردن من خلال ثلاثة مباحث .

المبحث الأول: ويبين البناء المؤسسي للقطاع السياحي في الأردن والذي يتكون من مؤسسات حكومية ومؤسسات خاصة وتقسّم المؤسسات الحكومية إلى قسمين : قسم له صلة مباشرة بالنشاط السياحي وقسم آخر تربطه بالسياحة علاقة غير مباشرة .

المبحث الثاني : ويبين دور السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال استعراض أهمية النشاط السياحي في عملية التنمية ، هذه الأهمية التي يكتسبها القطاع السياحي بوصفه قطاع يعمل على تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الصادرات الأولية التي تعاني من تدهور مستمر في شروط التبادل التجاري . كذلك يبين المبحث مساهمة القطاع في حل مشكلة البطالة عن طريق إيجاد العديد من فرص العمل سواء بشكل مباشر في قطاع السياحة أو بشكل غير مباشر في القطاعات الأخرى .

المبحث الثالث : ويبين هذا المبحث سياسة الاستثمار السياحي في الأردن ويلاحظ في هذا المجال فآلة حجم الاستثمار في القطاع السياحي بالرغم من تأكيد خطط التنمية المتعاقبة على أهمية السياحة كمصدر من مصادر النقد الأجنبي وضرورة تشجيع السياحة بشتى الطرق والوسائل وكذلك يهتم المبحث بدراسة قرارات الاستثمار في القطاعين العام والخاص .

الفصل الثاني : تحليل أثر السياحة في الاقتصاد الأردني . ويسعى هذا الفصل إلى استخدام الأساليب الكمية لتوضيح أثر السياحة في الإقتصاد الأردني من خلال ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : ويبين أثر العوائد السياحية في مجالات الاقتصاد المختلف كأثرها في ميزان المدفوعات ومساهمتها في الناتج المحلي بالإضافة لبيان أهم العوائد من النشاط السياحي على الصعيد الاقتصادي .

المبحث الثاني: ويبين هذا المبحث طريقة قياس مضاعف الدخل السياحي في الأردن والنموذج المستخدم في هذا المبحث هو نموذج مشتق من التحليل الكينزية البسيطة للمضاعف حيث بلغت قيمة المضاعف المحتسب في هذا المبحث ٤٦,٢ % .

المبحث الثالث : ويسعى هذا المبحث لتحليل العوائد السياحية والمتغيرات المؤثرة بها ، ويتم هذا عن طريق تحليل المتغيرات المؤثرة في عدد الزوار للأردن باستخدام الإنحدار المتعدد ، ويعتمد نموذج الإنحدار المتعدد المستخدم في هذا المبحث على نظرية سلوك المستهلك في تفسير قرار استهلاك السلعة الاستهلاكية .

الفصل الثالث : النشاط الفندقية في الأردن .
يستعرض هذا الفصل أهمية قطاع الفنادق بوصفه أحد أهم القطاعات السياحية كذلك يناقش الفصل المشاريع الفندقية التي تعتمد على الخواص العلاجية المتوفرة في مواقع إنشائها .

الفصل الرابع : حيث يستعرض هذا الفصل أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة .

ABSTRACT

This thesis studies the economic impact of tourism in Jordan . The thesis addresses a wide range of issues , and it consists of four chapters . The first chapter deals with the institutional structure of tourism , both private and public . It also provide information about the role of tourism in the national economy . A role which is described as a new strategy for development concentrates on diversifying the exportation of the economy . The chapter also deals with the interaction between the tourism sector and other sectors of the economy . Among the impacts of tourism is the impact on employment , an important impact which is also addressed in the first chapter of this study . The last part of the chapter deals with the policy of investment in the tourism sector , by demonstrating both public and private policy concerning investment in tourism .

The second chapter of this thesis consists of three parts . The first part of the chapter deals with the evolution of tourism returns and tourism expenditure in Jordan . An estimation of the income multiplier for the tourism sector is described in the second part of the chapter . The last part of the chapter describes the estimation of a demand model with the number of visitors being the dependent variable , the explanatory variables in the model are seven variables , namely they are :

- 1 - Income per capita .
- 2 - Exchange rate .

- 3 - National stability .
- 4 - Egypt relative prices .
- 5 - Travel cost .
- 6 - Promotional effort .
- 7 - Price index in Jordan .

The results of the estimation showed the importance of the income per capita variable , the exchange rate variable and the national stability variable . The other explanatory variables show various importance according to the nature of the geographical area , the degree of familiarity with the Jordanian economy , and according to the accuracy of the data .

The third chapter of the thesis deals with the role of the Hotel sector in the economy , it also deals with the issue of utilizing the natural resources for therapeutic purposes , and the future of this type of tourism which depends on the abundancy of thermal water in Jordan .

The last chapter of the thesis demonstrates the conclusions and the recommendations . The conclusions are obtained from the findings of the study which are described before . As for the recommendations they are as follow :

٤.٧٤٣١

- 1 - The tourism sector must have more attention from the government , especially by investing in those areas which need heavy infrastructure , because the private sector is financially incapable to invest in such areas .
- 2 - More data must be available to enrich the process of research . Because of the lack of data this study and any

other studies fail to investigate many important issues .

- 3 - More studies about how to attract tourists from new markets are needed . Special attention must be paid to visitors from the Japanese market .
- 4 - Marketing is vital to the tourism process , since more effort is needed in this area .
- 5 - Sensitivity of visitors to changes in prices must be taken into account when drawing price policy in Jordan .

At last the definition of a clear overall strategy which evolves from our Islamic values is vital to the evaluation of tourism . Such a strategy must take into consideration the social impact of tourism in addition to its economic impact .

UNIVERSITY OF JORDAN
FACULTY OF GRADUATE STUDIES
DEPARTMENT OF HUMANITIES
AND SOCIAL SCIENCES

ANALYTICAL STUDY OF THE TOURISM SECTOR
AND IT'S EFFECT ON THE JORDANIAN ECONOMY

PREPARED BY :

SALEM ADEL AL-MA'AITA

SUPERVISED BY :

Dr. BASHIR AL-ZU'BI

Submitted in partial fulfillment of the requirements for the
degree of master of in economics , department of economics
faculty of economics and administrative sciences

University of Jordan .

Amman - 1991